الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
شعبة العلوم الإقتصادية

Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences économique

الموضـــوع

مساهمة القطاع الصناعي في ترقية الصادرات الجزائرية
خلال الفترة 2010-2024
-مؤسسة حدود سليم لتوظيب وتصدير التمور نموذجا-

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية

تخصص: إقتصاد دولي

إعداد الطالبة
هنانو ليلى

الأستاذة المشرفة:
د/ كرامة مروة

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّـفـة	مؤسسة الانتماء
1	أد/ بن سمينة دلال	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	جامعة بسكرة
2	د/ كرامة مروة	أستاذ محاضر أ	مشرفا	جامعة بسكرة
3	د/ رفيعة دبابش	أستاذ محاضر أ	مناقشا	جامعة بسكرة

السنة الجامعية: 2025/2024

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
شعبة العلوم الإقتصادية

Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences économique

الموضـــوع

مساهمة القطاع الصناعي في ترقية الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2010-2024

-مؤسسة حدود سليم لتوظيب وتصدير التمور نموذجا-

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية

تخصص: إقتصاد دولي

إعداد الطالبة
هنانو ليلى

الأستاذة المشرفة:
د/ كرامة مروة

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّـفـة	مؤسسة الانتماء
1	أد/ بن سمينة دلال	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	جامعة بسكرة
2	د/ كرامة مروة	أستاذ محاضر أ	مشرفا	جامعة بسكرة
3	د/ رفيعة دبابش	أستاذ محاضر أ	مناقشا	جامعة بسكرة

السنة الجامعية: 202/2024

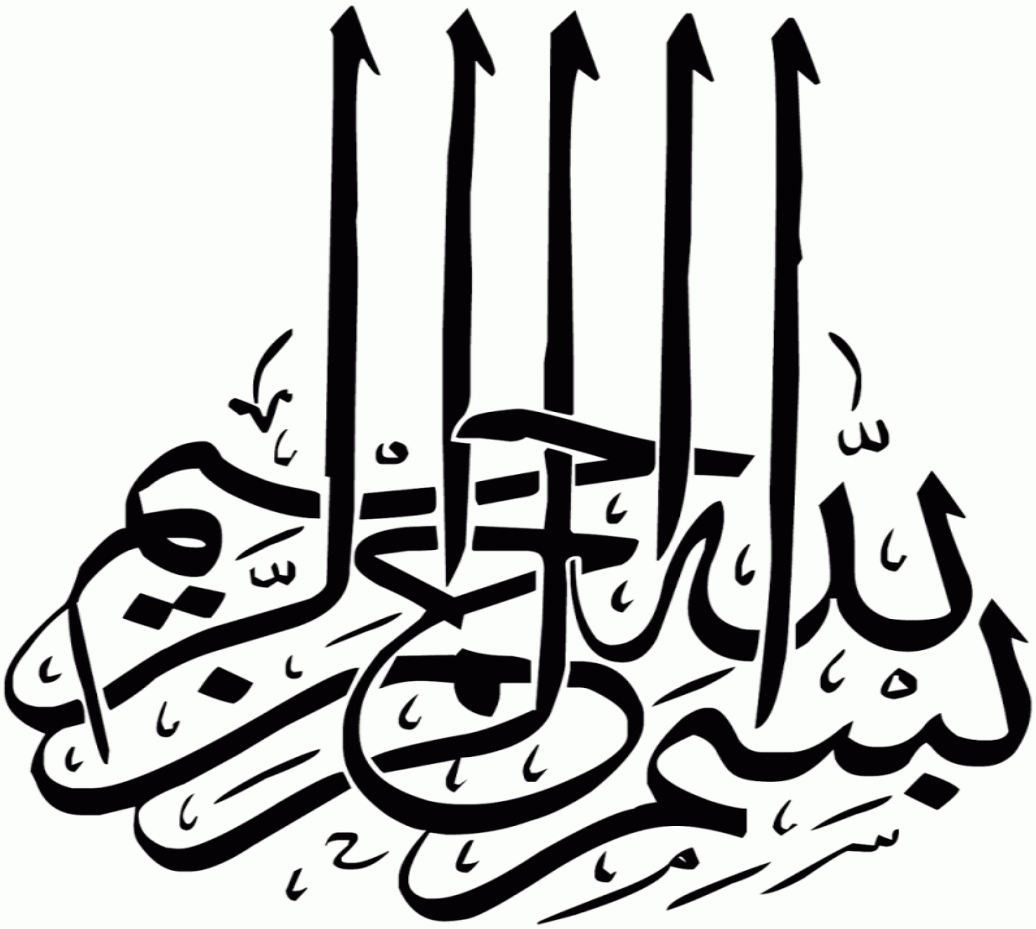
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه اشكر الله عز وجل وأحمده على توفيقه وعونه لي لإتمام هاته الدراسة

أتوجه بجزيل الشكر للأستاذة كرامة مروة على تفضلها بالإشراف على هذا العمل وتقديم النصائح والتوجيهات وتشجيعها المستمر وحرصها على إتمام هذا العمل ،لكي مني أستاذتي أرقى عبارات الشكر وخالص الإمتنان والتقدير .

كما يطيب لي ان أحمل رسالة الشكر والإمتنان إلى الأساتذة أعضاء اللجنة الموقرة على تفضلهم بقبول مناقشة وإثراء موضوع الدراسة .

ولكل من ساعدني من قريب أو من بعيد واخص بالذكر الأستاذ الدكتور عكروت جلال على تقديمه لي يد العون .

الملخص باللغة العربية :

تهدف هذه الدراسة الى معرفة كيفية مساهمة القطاع الصناعي في تطوير وترقية الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2010-2024، والتعرف على الاليات االلازمة لتنميتها، وتم عرض مؤسسة صناعية غذائية كنموذج ناجح في التصدير وهي مؤسسة سليم حدود لتوضيب وتصدير التمور بسكرة .

وقد توصلت الدراسة الى جملة من النتائج أهمها ان الجزائر تبنت استراتيجيات تنموية قائمة على تنويع الصادرات وتعزيز الانتاج الصناعي الموجه للاسواق الدولية، وبالرغم من التحسن النسبي لمساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي في السنوات الأخيرة، الا انها تعتبر قليلة نظرا لسيطرة المحروقات على إجمالي الصادرات بنسبة تفوق 97 % ما يعكس قصور الإطار التنظيمي و ضعف البنية التحتية وتواضع أليات دعم التصدير إضافة الى الأثر السلبي لإتفاقيات الشراكة الغير متوازنة التي أضعفت المنتجات الجزائرية في الأسواف الأجنبية،وضعف السياسات التحفيزية في تفعيل قدرات المؤسسات الصناعية على ولوج الأسواف الخارجية بفعالية.

وفي هذا الاطار تم عرض الحلول الممكنة لترقية الصادرات الجزائرية بصفة عامة والصناعية بصفة خاصة للتغلب على العقبات المواجهة لها ، ومحاولة وضع رؤية استراتيجي للإرتقاء بأداء مؤسسة سليم حدود لتوضيب وتصدير التمور .

الكلمات المفتاحية : القطاع الصناعي ، ترقية الصادرات الجزائرية ، مؤسسة سليم حدود لتوضيب وتصدير التمور.

الملخص باللغة الاجنبية :

Abstract

This study aims to identify how the industrial sector contributes to the development and promotion of Algerian exports during the period 2010-2024, and to identify the mechanisms necessary for its development. A food industrial company was presented as a successful model in exporting, which is the Salim Hadoud Company for packing and exporting dates in Biskra.

The study reached a number of results, the most important of which is that Algeria has adopted development strategies based on diversifying exports and enhancing industrial production directed to international markets. Despite the relative improvement in the contribution of the industrial sector to the gross domestic product in recent years,However, it is considered small due to the dominance of hydrocarbons in total exports, at a rate exceeding 97%, which reflects the shortcomings of the regulatory framework, the weakness of the infrastructure, and the modesty of export support mechanisms, in addition to the negative impact of unbalanced partnership agreements that weakened Algerian products in foreign markets, and the weakness of incentive policies to activate the capabilities of industrial institutions to access foreign markets effectively.

In this context, possible solutions were presented to promote Algerian exports in general, and industrial exports in particular, to overcome the obstacles they face, and an attempt was made to develop a strategic vision to enhance the performance of the Salim Haddoud Date Packaging and Export Company.

Keywords: Industrial sector, promotion of Algerian exports, Salim Haddoud Date Packaging and Export Company.

فهرس المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
الشكر	
ملخص الدراسة	
فهرس المحتويات	
قائمة الأشكال والجداول	
قائمة الملاحق	**118**
مقدمة	أ-ط
الفصل الاول : الإطار النظري لمتغيرات الدراسة	**01**
تمهيد	**02**
المبحث الاول : مدخل تعريفي بالقطاع الصناعي	**03**
المطلب الاول: تعريف القطاع الصناعي والمؤسسات الصناعية	**03**
المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية للقطاع الصناعي والمؤسسات الصناعية	**09**
المبحث الثاني : مدخل مفاهيمي للصادرات	**11**
المطلب الاول : مفهوم التصدير وأهميته	**11**
المطلب الثاني : أنواع التصدير وطرقه	**13**
المطلب الثالث : محددات التصدير ومؤشراته	**17**
المبحث الثالث : آليات ترقية الصادرات الصناعية	**21**
المطلب الاول : مفهوم ترقية الصادرات ودوافعها	**21**
المطلب الثاني : آليات ترقية الصادرات وأهدافها	**23**
المطلب الثالث : شروط نجاح ترقية الصادرات ومعوقاتها	**26**
خلاصة الفصل	**32**
الفصل الثاني : واقع القطاع الصناعي في الجزائر ودوره في تطوير صادرات المؤسسات الصناعية خلال الفترة 2010/2024	**33**
تمهيد	**34**
المبحث الاول: واقع القطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة (2010-2024)	**35**
المطلب الاول: تطور القطاع الصناعي خلال الفترة 2010-2024	**35**

المطلب الثاني : أليات ترقية الصادرات في المؤسسات الجزائرية خلال الفترة 2010-2024	**50**
المطلب الثالث : التركيب السلعي و التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال 2010-2024	**70**
المبحث الثاني: تحديات وفرص تعزيز الصادرات الصناعية الجزائرية	**76**
المطلب الاول : مشاكل ترقية الصادرات الصناعية الجزائرية	**76**
المطلب الثاني : حلول لترقية الصادرات الصناعية الجزائرية	**81**
المبحث الثالث : دراسة مؤسسة سليم حدود لتوضيب وتصدير التمور	**87**
المطلب الأول : واقع إنتاج وتصدير التمور في الجزائر خلال الفترة 2010/2024	**87**
المطلب الثاني : عرض حالة مؤسسة سليم حدود لتوضيب وتصدير التمور	**91**
المطلب الثالث : نظرة إستشرافية لترقية وزيادة تصدير التمور	**101**
خلاصة الفصل	**104**
الخاتمة	**109-105**
قائمة المراجع	**110**

قائمة الأشكال

و الجداول

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(01)	بناء القدرات الداعمة للصادرات	24
(02)	اهم مكونات الصادرات الصناعية خارج المحروقات خلال 2023	49
(03)	يمثل الهيكل السلعي للصادرات الصناعية	72
(04)	أنموذج الماسة	87
(05)	الهيكل التنظيمي لمؤسسة حدود سليم لتوضيب وتصدير التمور	94

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(01)	تطور مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة–2010) 2024)	36
(02)	نصيب الفرد من الناتج الصناعي خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2024.	38
(03)	تطور عدد المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في الجزائر(2010–2024)	40
(04)	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات (2010 – 2024)	41
(05)	أهم الشركات المصدرة في الجزائر خلال سنة 2023	45
(06)	تطور الصادرات الصناعية خارج المحروقات في الجزائر(2010–2024)	47
(07)	أهم مكونات الصادرات الصناعية خارج المحروقات خلال 2023	48
(08)	مضمون البرنامج الخماسي للتنمية 2010–2014	51
(09)	مضمون برنامج توطيد النمو الإقتصادي	53
(10)	مضمون مخطط الإنعاش الإقتصادي و الإجتماعي	55
(11)	الهيكل السلعي للصادرات الصناعية الجزائرية خلال الفترة(2010–2024)	71
(12)	التوزيع الجغرافي للصادرات حسب المناطق في الفترة (2010–2020)	74
(13)	تطور مساحات النخيل المزروعة بالجزائر في الفترة (2010–2020)	88
(14)	تطور إنتاج التمور بالجزائرخلال الفترة (2010–2023)	89
(15)	أكبر منتجي التمور بلعالم لسنة 2023	90

(16)	تطور صادرات التمور بالجزائر خلال الفترة (2010–2020)	91
(17)	يوضح فروع المؤسسة قبل الغلق	92
(18)	أنواع متنجات التمور لمؤسسة سليم حدود ونوعية التغليف الخاصة بها	95
(19)	رقم أعمال مؤسسة سليم حدود الوحدة" دج "	97
(20)	الدول التي تصدر إليها مؤسسة سليم حدود .	98
(21)	المعارض التي شاركت فيها مؤسسة حدود سليم	100

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
(01)	بطاقة تعريفية بمؤسسة سليم حدود لتوضيب وتصدير التمور	120
(02)	بطاقة تعريفية بمنتجات مؤسسة سليم حدود لتوضيب وتصدير التمور	121

المقدمة

تمهيد

تعتبر التجارة الخارجية من العوامل الأساسية المؤثرة في النمو الإقتصادي ،ففي ظل التحولات الإقتصادية المتسارعة وتزايد حدة المنافسة الدولية تبرز قضية تنويع الهياكل الإنتاجية وتعزيز القدرة التنافسية كحتمية إستراتيجة لتحقيق التنمية المستدامة والرخاء الإقتصادي للإقتصاديات الريعية التي تعتمد على تصدير المواد الخام الأولية ،فأصبح تطوير قطاعات إنتاجية ذات قيمة مضافة عالية وعلى رأسها القطاع الصناعي ضرورة ملحة للإندماج في الإقتصاد العالمي لضمان إستدامة النمو وتنويع مصادر تدفق العملة الصعبة وتحصين الإقتصاد من تقلبات الأسواق العالمية .

وفي هذا الإطار تعتبر الجزائر نموذج للدول التي تسعى جاهدة للإنتقال من إقتصاد ريعي للنفط إلى نموذج أكثر تنوعا ومرونة من خلال التغيير الهيكلي للإقتصاد الوطني خاصة بعد أزمات النفط المتكررة أبرزها أزمة 1986 وما خلفته من ضرر على الإقتصاد وتعطيل مخططات التنمية ما وضع البلاد في وضع محرج سعت الجزائر إلى إبراز وتفعيل دور القطاع الصناعي بإعتباره الرافعة الأساسية التي يمكن التعويل عليها لتنويع الصادرات وتوسيع قاعدة المنتجات القابلة للتسويق الخارجي ،من خلال طرح برامج تنموية وعقد إتفاقيات مع الشركاء الدوليين لتطوير التجارة ودعم الصادرات الصناعية على وجه الخصوص بالرغم من إهتزاز الإقتصاد الوطني وتضرر، بعد أزمة نفطية أخرى سنة 2014 أصرت الجزائر على مواصلة الإصلاح ودعم القطاع الصناعي أكثر ومرافقة المؤسسات الصناعية لبناء نموذج إقتصادي قوي ومرافقتها نحو الولوج للأسواق الدولية .

من خلال هذا المنطلق الذي أوضح ضرورة تنويع الصادرات الصناعية على وجه الخصوص من خلال دعم المؤسسات الصناعية طرحنا مؤسسة سليم حدود لتوضيب وتصدير التمور كنموذج لهاته المؤسسات التي إستطاعت إختراق الأسواق الخارجية ، رغم التحديات المحيطة بها .

❖ **طرح الإشكالية والأسئلة البحثية :**

بعد الازمات المتعاقبة على الاقتصاد الوطني وسعي السلطات للبحث عن حلول والتركيز على قطاعات أخرى خارج المحروقات خاصة القطاع الصناعي بغية دفع عجلة التنمية وضمان استقرارها وتفعيل دور الصناعات التحويلية كبديل لترقية الصناعات ، برزت الإشكالية التالية :

كيف يساهم القطاع الصناعي بصفة عامة ومؤسسة حدود سليم لتوضيب وتصدير التمور بصفة خاصة في ترقية الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2010-2024؟

وهذا التساؤل يؤدي بنا الى طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية المتمثلة في :

- هل ساهمت الاستراتيجيات التي تبنتها الجزائر لترقية الصادرات في زيادة الناتج المحلي الإجمالي ؟
- ماهي اهم العراقيل التي تواجه ترقية الصادرات الصناعية في الجزائر؟
- هل نجحت مؤسسة سليم حدود لتوضيب وتصدير التمور في زيادة الصادرات الجزائرية واقتحام الأسواق الخارجية؟

❖ **الدراسات السابقة** :قمنا باختيار الدراسات التالية:

- **دراسة حمشة عبد الحميد ،2023/2022، بعنوان :دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1990-2019 ، أطروحة دكتوراه في الإقتصاد الدولي ،قسم العلوم الإقتصادية،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة محمد خيضر –بسكرة–**، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات خارج المحروقات في الجزائر كما ونوعا وقطاعيا وكذا الى معرفة مدى التنوع في هيكل الصادرات وتنافسيتها في الاسواق الدولية، ولقد توصلت هذه الدراسة الى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنامي مستمر وتساهم في النشاط الاقتصادي بشكل ايجابي ولكنه محدود، كما تساهم في ترقية الصادرات خارج المحروقات من حيث الحجم والنوعية الا انها هامشية مقارنة باجمالي الصادرات كما ان مؤشرات التنوع في هيكل الصادرات والتنافسية ضعيفة ، رغم ذلك فرص الولوج الى الاسواق الدولية مازالت متاحة خصوصا مع ظهور في السنوات الاخيرة بوادر نجاح بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نفاذ منتجاتها إلى الأسواق الدولية خاصة في الاسواق العربية والأفريقية وبالتالي امكانية الرفع من الاداء التصديري.
- **دراسة تواتي محمد ،2023/2022، بعنوان:الأداء التنافسي للصناعة الجزائرية ، أطروحة دكتوراه في الإقتصاد الصناعي، قسم العلوم الإقتصادية،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة محمد خيضر –بسكرة–**،وتهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الأداء التنافسي للصناعة الجزائرية من خلال عملية تشخيص لواقع هذا النسيج الهام، وذلك بإسقاط جملة من المؤشرات الكمية ووضعه أيضا محل مقارنة على الساحة الإقليمية بعيدا عن فكرة الدعم والحماية، ليتوصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى أن الصناعة الجزائرية مازالت تابعة وبشكل كامل نحو قطاع المحروقات، وأن كل الجهود المبذولة من أجل تنويع الاقتصاد الجزائري باءت بالفشل، حيث أن صناعة التحويلية أثبتت أنها غير قادرة على المنافسة في ظل العولمة و الإنفتاح.

– **دراسة بالطاهر شيماء ،2024/2023، بعنوان:آليات ترقية صادرات المؤسسات الصناعية الجزائرية دراسة حالة: مؤسستي البسكرية للإسمنت–بسكرة–ورغوة الجنوب–تقرت– ، مذكرة الماستر في إقتصاد وتسيير مؤسسات ،قسم العلوم الإقتصادية،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة مُحَّد خيضر –بسكرة–** تهدف هذه الدراسة إلى معرفة واقع الصادرات الصناعية الجزائرية وآليات تنميتها ، والسعي لمعرفة دور المؤسسات الصناعية في ترقية الصادرات الصناعية بمؤسستي البسكرية للإسمنت–بسكرة–ورغوة الجنوب–تقرت–، معتمدة الباحثة في دراستها على المنهج ، أين توصلت الدراسة لجملة من النتائج أهمها أن للمؤسسات الصناعية الجزائرية قدرة على تصدير منتجاتها إلى الخارج، وأن الدولة تدعم المصدرين الصناعيين مما قامت بوضعت خطة لسير عملية تنمية الصادرات الصناعية ، وترقيتها ، لكن في ظل تشجيع الدولة للنهوض بالقطاع الصناعي إلا أن المؤسسات الصناعية لا تزال تعاني وبصورة واضحة و كبيرة في ترقية صادراتها

– **دراسة عيدي الطيب، العقون أم الخير، جوان 2021،بعنوان:دور المؤسسات الصناعية الجزائرية في تحقيق التنمية الإقتصادية، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الإقتصادية،المجلد05،العدد01،** تهدف الدراسة معالجة واقع المؤسسات الصناعية الجزائرية من خلال إبراز مكانتها بالنسبة للإقتصاد الوطني والمشاكل التي تعاني منها وأهم التحديات التي تواجه تطوير هذا القطاع ومساهمته في التنمية،وذلك من خلال إبراز أهم خصائص القطاع الصناعي الجزائري وأداته، بالإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي للفترة2018/2011 ،و توصلت الدراسة إلى أن القطاع الصناعي لايزال يعاني من الركود والنقص في مختلف مستوياته مما يتسم بالهشاشة وضعف القدرة التنافسية رغم المجهودات التي بذلتها الدولة بغية تنميتها ، مما يؤكد على ضرورة مواصلة الإصلاحات الإقتصادية للتمكن من المساهمة الفعالة في التنمية الإقتصادية للدولة.

– **دراسة حميداتو عبد الحميد، 2021/ 2022، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات الماستر في العلوم التجارية بعنوان: "واقع الصادرات خارج قطاع المحروقات بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية– دراسة حالة: صادرات مؤسسة بسكرية للاسمنت–"، جامعة مُحَّد خيضر – بسكرة –** هدفت هذه الدراسة الى الإشارة الى الصادرات الصناعية مع محاولة تشخيص واقع صادرات الاسمنت على وجه الخصوص باستخدام المنهج التحليلي، الوصفي، ودراسة الحالة وكانت فترة الدراسة خلال 2016/

2022. وتوصلت الدراسة الى نتائج من بينها أن التصدير يعتبر من أولويات مؤسسة بسكرية للاسمنت حيث وضعت دائرة للتصدير ودخلت حيز التصدير منذ السنة الثالثة من إنشائها.

- **دراسة بوسهوة نذير،ملوح محمد ،2021 ،بعنوان:دور مؤسسات الصناعية التقليدية في ترقية الصادرات الصناعية الجزائرية2008-2019،مجلة دراسات في الإقتصاد والتجارة والمالية ،المجلد10،العدد01** ، هدفت الدراسة التعرف على مدى إمكانية مساهمة المؤسسات الصناعية في ترقية الصادرات الصناعية الجزائرية ، من أجل معرف مستوى تأثير الصناعات التقليدية على الصادرات الصناعية تمكنا الباحثين من صياغة نموذج قياسي للموضوع بغية قياس التأثير ،وعلى ضوء الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من نتائج أهمها هامشية الصادرات الصناعية في هيكل الصادرات مع تذبذب في مستواها من سنة لأخرى خلال فترة الدراسة ، بالإضافة لضعف مساهمة مؤسسات الصناعات التقليدية في الصادرات خارج المحروقات خاصة الصادرات الصناعية ،كون الإنشاء السنوي لهذا النوع من المؤسسات يتمحور بنسب كبيرة في ميدان الصناعات التقليدية للخدمات و التي لا تتشكل لديها مزايا تصديرية بالدرجة الأولى وهي موجهة بالأساس للإستخدام والإستهلاك الداخلي.
- **دراسة علي عز الدين، محمد حشماوي، 2020، بعنوان: صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية بين الواقع والآفاق، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 06، العدد 01 مكرر 01.** هدفت هذه الدراسة الى معرفة واقع الصادرات غير النفطية ومكانة صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية منها من خلال الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي للفترة الممتدة ما بين2012/ 2018، وتوصلت الدراسة الى نتائج منها أن حسن اختيار السلع التي تتمتع فيها الدولة بميزة نسبية أو تنافسية ويكون الطلب عليها عالمي من أهم عوامل نجاح صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إضافة الى التعرف على فكر أذواق المستهلكين والذي اختلافه يؤدي الى تغير الصادرات.

ما يميز دراستي عن الدراسات السابقة هو: أن دراستي تتميز عن غيرها من الدراسات بتركيزها على الجانب التطبيقي من خلال دراسة حالة لمؤسسة "حدود سليم لتوضيب وتصدير التمور" خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2024، مما يمنحها طابعا ميدانيا يعكس واقع التصدير الصناعي الجزائري من منظور عملي. بخلاف ذلك، ركزت دراسة حمشة (1990-2019) على دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، من خلال مقاربة تحليلية شاملة على المستوى الوطني دون التطرق إلى

دراسة حالات محددة. أما دراسة تواتي مُحَمَّد، فقد تناولت موضوع الأداء التنافسي للصناعة الجزائرية من منظور كلي، مسلطة الضوء على نقاط القوة والضعف في القطاع الصناعي دون ربط مباشر بعمليات التصدير أو بمؤسسة معينة. وفي السياق نفسه، ركزت دراسة بوسهوة نذير (2008-2019) على المؤسسات الصناعية التقليدية ودورها في ترقية الصادرات، مع التركيز على الصناعات الحرفية والتقليدية، وهو ما يختلف عن طبيعة المؤسسة المدروسة في هذه الأطروحة التي تنشط في قطاع الصناعات الغذائية الحديثة. ومن ثم، فإن خصوصية هذه الدراسة تكمن في معالجتها لدور مؤسسة صناعية محددة ضمن قطاع اقتصادي دقيق، وباستخدام بيانات حديثة حتى عام 2024، مما يساهم في إثراء الأدبيات السابقة برؤية ميدانية ومحدّثة حول واقع وآفاق التصدير الصناعي في الجزائر.

❖ **نموذج الدراسة**: تطرقنا في دراستنا للوصول الى إجابة على الإشكالية المطروحة الى ما يلي :

- التعريف بكل ما يتعلق بالقطاع الصناعي .
- معرفة كل ما يخص جانب الصادرات وترقيتها خاصة الصناعية وكل الجوانب المتعلقة بها من آليات الترقية وغيرها، ثم الربط بينها وبين القطاع الصناعي ، و المخطط التالي يوضح نموذج الدراسة.

❖ **الفرضيات**: للإجابة على التساؤلات المطروحة ، قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- تبنت الجزائر استراتيجيات واضحة وناجحة لترقية صادرات ساهمت في زيادة الناتج المحلي الإجمالي.
- تعتبر الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ALGEX من اهم العوامل التي عرقلت ترقية الصادرات الصناعية.
- ساهمت مؤسسة سليم حدود لتوضيب وتصدير التمور في زيادة الصادرات الجزائرية ونجحت في اقتحام الأسواق الخارجية .

❖ **التعريفات الإجرائية:**

- **المؤسسات الصناعية** : هي الوحدات الإقتصادية التي تنتج سلعة أو مجموعة من السلع والخدمات وهي النواة الأساسية للصناعة .
- **ترقية الصادرات الصناعية الجزائرية** : هي مجموعة الإجراءات والوسائل التي اتبعتها الجزائر لتحفيز جميع السلع المصدرة دون الإقتصار على المحروقات .
- **مؤسسة سليم حدود لتوضيب وتصدير التمور** : هي مؤسسة صناعية ذات طابع تجاري تندرج ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،تختص في توظيب وتصدير التمور توجهها حصري للتصدير تقع في مدينة طولقة ولاية بسكرة .

❖ **المنهج المتبع** : اعتمدنا في الدراسة على المنهج الوصفي و التحليلي ومنهج دراسة الحالة:

- **فالمنهج الوصفي**: استخدمناه من خلال وصف متغيرات الدراسة وكذا واقع القطاع الصناعي في الجزائر وطرح برامج وسياسات معتمدة خلال الفترة المدروسة .
- **المنهج التحليلي**: فاستخدمناه في الجانب التطبيقي لمساعدتنا على تحليل البيانات الاحصائية والمعلومات للوصول الى التفسير الذي يقودنا لمعرفة الأسباب والمشاكل واقتراح بعض التوصيات .
- **منهج دراسة الحالة**: حيث استخدمناه عند اختيارنا للجزائر كنموذج لدراسة حالة هذا الموضوع .

❖ **أدوات جمع البيانات:**

اعتمدنا على جمع البيانات من مصادر أولية عن طريق إجراء مقابلة، ومصادر ثانوية عن طريق الاستعانة بالمواقع الالكترونية المتعلقة بالموضوع وكذاا المذكرات السابقة.

❖ **المجتمع والعينة :**

قمنا باختيار مؤسسة حدود سليم لتوضيب وتصدير التمور بسكرة

❖ **حدود الدراسة** : يعتبر موضوع الدراسة محددا زمانيا ومكانيا لدراسة كيفية مساهمة القطاع الصناعي في ترقية الصادرات الصناعية الجزائرية ، فالاطار الزمكاني تم تحديده خلال الفترة الممتدة من 2010 – 2024 في الجزائر لتوضيح مساهمة القطاع الصناعي في ترقية الصادرات من عدمه زمن الازمات الوطنية والدولية التي اثرت على الاقتصاد الوطني ،حيث تخللت هذه الفترة مجموعة من الازمات السياسية والمالية والاقتصادية والنفطية والصحية اثرت على القطاع الصناعي في الجزائر وبالتتالي الصادرات الصناعية كذا معرفة تأثير برامج الدعم المتبعة من طرف الجزائر لتطوير هذا القطاع على ترقية الصادرات الصناعية .

❖ **أسباب اختيار الموضوع** :

- إرتباط الموضوع بالتخصص والميول الشخصي له .
- الحاجة الملحة لدراسة صادرات القطاع الصناعي ومساهمتها في الإقتصاد الوطني
- طرح الموضوع على الساحة الوطنية والدولية فالحرب الإقتصادية الحالية هي حرب صادرات صناعية .
- معرفة الجهود المبذولة من طرف الدولة لترقية الصادرات الصناعية ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدخول الأسواق العالمية .

❖ **أهمية الدراسة:** تكمن في إبراز المكانة التي يمكن أن يشكلها القطاع الصناعي في ترقية الصادرات الصناعية خارج المحروقات في تنويع الإقتصاد الوطني بتنويع النسيج الصناعي إضافة إلى تعبئة الموارد الخارجية من العملة الصعبة بعيدا على تقلبات أسعار المواد الأولية عالميا وحتى لا يصبح الإقتصاد الوطني مرهون بالنفط .

❖ **أهداف الدراسة:** تسعى الدراسة إلى التعرف على واقع القطاع الصناعي ودوره في ترقية الصادرات الصناعية التحويلية ومدى مساهمتها في تنويع الإقتصاد الوطني وعلى المشاكل التي تعاني منها قطاع التصدير وطرح الحلول الممكنة .

❖ **صعوبات الدراسة:** واجهتنا بعض الصعوبات أثناء القيام بهذا البحث منها على وجه الخصوص :

- عدم توفر مكتبية داخلية للطلبة ما عرقل التعرف على مضمون الكتب المتوفرة
- نقص المراجع (كتب) التي تتطرق للإقتصاد والتجارة الجزائرية .
- تضارب البيانات والإحصائيات في مختلف المواقع
- ضيق الوقت مما أثر على تقديم العمل على أكمل وجه .

- عدم إستقبالنا من طرف المؤسسات الصناعية لطرحها كنموذج .

❖ **هيكل الدراسة** :لمعالجة هيكل إشكالية الدراسة تم تقسيم العمل الى فصلين كما يلي:

- **الفصل الأول**: خصص هذا الفصل إلى القيام بنظرة عامة حول الموضوع من خلال تقسيمه إلى ثلاث مباحث تضم مدخل تعريفي بالقطاع الصناعي ، مدخل مفاهيمي للصادرات ،آليات ترقية الصادرات الصناعية .
- **الفصل الثاني**: تم تخصيص هذا الفصل لدراسة واقع القطاع الصناعي في الجزائر ودوره في تطوير الصادرات الصناعية خلال الفترة 2024/2010 وقد قسم إلى ثلاث مباحث تتمحور حول واقع القطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة 2024/2010 تحديات وفرص تعزيز الصادرات الصناعية في الجزائر ،ودراسة حالة مؤسسة سليم حدود لتصدير وتوضيب التمور .

الفصل الأول : الإطار النظري لمتغيرات الدراسة

مقدمة الفصل الأول:

يعد القطاع الصناعي من أهم وأبرز العوامل المحورية المساهمة في تعزيز الإقتصاد الوطني، حيث يعتبر المحرك الرئيسيي للنمو الإقتصادي وتبرز أهميته الفعالة في العمل على ترقية الصادرات الصناعية ،وذلك لخلق فرص العمل وزيادة الناتج المحلي الإجمالي ،وتحسين القدرة التنافسية للدولة على المستوى الدولي، كما يسهم هذا القطاع في تطوير البنية التحتية الصناعية وتعزيز الإبتكار ما يؤدي إلى إنتاج سلع وخدمات ذات قيمة مضافة قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية.

تعتبر مساهمة القطاع الصناعي في ترقية الصادرات محورا جوهريا وذلك من عدة جوانب منها ما يتعلق بتنويع المنتجات الصناعية وتقليل الإعتماد على صادرات المواد الخام ، والسعي نحو تحفيز الإستثمارات في القطاع الصناعي يجذب الإستثمارات المحلية والأجنبية يساهم في زيادة الإنتاجية وتعزيز القدرة التصديرية كما يعمل على تقليل العجز وتحقيق التوازن التجاري من خلال، زيادة الصادرات الصناعية.

ونظرا لكون القطاع الصناعي يشكل الركيزة الأساسية لدعم الإقتصاد الوطني عبر فتح أسواق جديدة وتحقيق النمو المستدام من خلال الصادرات الصناعية ،حاولنا هنا تسليط الضوء على الطار المفاهيمي للمتغيرين من خلال تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث أساسية نذكرها:

المبحث الأول: مدخل تعريفي بالقطاع الصناعي.

المبحث الثاني : مدخل مفاهيمي للصادرات.

المبحث الثالث: آليات ترقية الصادرات الصناعية.

المبحث الأول: مدخل تعريفي بالقطاع الصناعي

للقطاع الصناعي دور كبير في تفعيل التنمية الشاملة خاصة في مجال التشغيل الإنتاج والتصدير ونظر لهذا الدور الكبير الذي يلعبه القطاع الصناعي فقد حظى باهتمام كبير من الدول المتقدمة أو المتخلفة على حد سواء حيث تبرز الصناعة كقضية مركزية وأساسية لدفع عجلة التقدم والقضاء على التخلف الاقتصادي من خلال مساهمة القطاع الصناعي في زيادة الناتج المحلي الإجمالي،وتعتبر مؤشر أساسي لقياس التقدم الاقتصادي والاجتماعي لأي دولة.

المطلب الأول : تعريف القطاع الصناعي والمؤسسات الصناعية

يعتبر القطاع الصناعي أهم القطاعات الاقتصادية والرابط بينها و يعتبر جوهر وأساس التنمية الاقتصادية من خلال تحويل الموارد الأولية إلى منتجات ذات قيمة مضافة وفي هذا السياق سنقوم بتحديد مفهوم القطاع الصناعي ومكوناته.

الفرع الأول : تعريف القطاع الصناعي :

أولا :مفهوم الصناعة: يمكن تعريف الصناعة من خلال ثلاث مفاهيم نذكرها :

- **مفهوم الصناعة في التاريخ الإقتصادي** : ويركز مفهوم الصناعة في التاريخ الإقتصادي على مدى تطور أساليب ونظم الإنتاج مع مرور الزمن ويستند إستعمال هاته الأساليب لإنتاج الثروة ،كما يعتمد بالدرجة الأولى على إدخال طرق وتكنولوجيات جديدة للإنتاج والمتجسدة أساسا في الآلات والإعلام الآلي وخير مثال عن ذلك ما جاءت به الثورة الصناعية الأولى والثانية والثالثة وتأثير ذلك على الصناعة
- **مفهوم الصناعة في النظرية الإقتصادية** : تعرف الصناعة في النظرية الإقتصادية على أنها مجموع المنشآت التي تقوم بإنتاج سلع بديلة أو متشابهة ،كما أنها عبارة عن عملية يتم بها تحويل مادة من المواد من حالتها الأصلية إلى حالة أو صورة جديدة تصبح معها أكثر نفعا وإشباعا لحاجات الإنسان ورغباته كأن نحول القطن الخام إلى منسوجات قطنية والحديد إلى مكانن وآلات حديدية. (**منيعي، 2016، صفحة 112**)
- **المفهوم الإحصائي للصناعة** : يستند هذا المفهوم الذي يعد مفهوما تصنيفا إلى نوع النشاط الاقتصادي أو الصناعة المتبع في القياس الدولي للتصنيف الصناعي الذي وضعته الدائرة الإحصائية في الأمم المتحدة الذي يستند إلى تركيب الفعاليات الإقتصادية ، بموجب هذا القياس فإن إصطلاح الصناعة

،و منه يمكن تعريف الصناعة على أنها " مجموع المنشآت التنافسية فيما بينها والمنتجة لسلع وخدمات بديلة يتم عرضها في السوق. (**جميلي ، 2006، صفحة 19**)

ومن خلال ما سبق تعرف الصناعة: أنها تلك الوحدات الإنتاجية التي تنتج سلعة ذات مواصفات موحدة تؤدي إلى منتج ذو مواصفات واحدة أو منتج متنوع كما ترتبط الصناعة بإكتشاف وإنتاج وتوفير مستلزمات الإنتاج والإنتاج الوسيط وكذا الإنتاج النهائي اللازم التوفير إحتياجات المجتمع لأغراض الاستهلاك المحلية ولأعراض التصدير (**ساطور و لوخدوني، 2020، صفحة 66**) ،فالصناعة تعتبر الإضافة والتغيير على المواد الخام لجعلها على شكل سلع ملموسة أو خدمات لتلبية متطلبات وإحتياجات الإنسان.

ثانيا : نبذة تاريخية موجزة عن نشأت وتطور الصناعة :

تعود نشأة الصناعة وتطورها إلى فترة تاريخية طويلة ترجع بدايتها إلى المجتمع البدائي ،ثم بلغت مستويات عالية في المرحلة المعاصرة وقد مرت الصناعة في معرض تطورها بمراحل تاريخية تجملها في الآتي: (**القريشي، 2005، الصفحات 18-20**)

1. **مرحلة الصناعة المنزلية** :تميزت هذه المرحلة بكونها تمثل نشأة الصناعة بشكلها الأولي ومجالها في المنزل ضمن القطاع الزراعي الريفي حيث تقوم المرأة بصناعة وحياكة الملابس والغزل والنسيج، أما الرجل يمارس صناعة أدوات العمل والطبخ وللإنتاج ،إضافة إلى عمله الأساسي المتمثل في الزراعة ،ومع مرور الوقت تحول هذا النشاط إلى مورد رئيسي لدخل العائلات عندما تحول إلى إنتاج مخصص للمقايضة أو خدمات صناعية للغير ؛
2. **مرحلة الحرفية** :في هذه المرحلة تطور النشاط الصناعي تدريجيا إلى التخصص في العمل كحرفيين، نجارين والنساجين وغير ذلك وتوجيه نشاطهم وإنتاجهم للسوق وليس لإشباع حاجات العائلة فقط وبقيت الحرفية لغاية القرون الوسطى وبعض الصناعات الحرفية لا تزال إلى يومنا هذا ؛
3. **مرحلة التعاونية الرأسمالية البسيطة (المشغل الصغير)** : تميزت هذه المرحلة بالتنظيم الصناعي الرأسمالي بحد أدنى حيث يقوم صاحب العمل أو المستثمر البسيط بتشغيل عمال آخرين بأجور محددة لإنتاج سلع تحت سقف واحد يدويا، وقد ساهمت هذه الطريقة من فرض رقابة داخل المشغل ما أدى إلى خلة جو المنافسة بين العمال وتوفير نفقات الإنتاج والنقل وزيادة الأرباح ؛
4. **مرحلة المشغل الرأسمالي** : تميرت هذه الفترة عن سابقتها بكونها تمثل الشكل التنظيمي الرئيسي للإنتاج الرأسمالي ويتكون من ورشة عمل تضم عدد كبير من العمال يشرف عليهم رب العمل ، وقامت هذه

المرحلة على أساس إستخدام أجهزة شبه آلية وكثافة عمالية عالية وتقسيم فني العمل والتخصص في الأدوات المستعملة وهذا أدى إلى زيادة الإنتاجية ،وهذا مهد لنشوء الصناعة الآلية الضخمة بعد الثورة الصناعية ؛

5. **مرحلة الصناعة الآلية** :قامت هذه المرحلة على أساس تطورا نوعيا في مجال الصناعة حيث تم إستخدام الآلات بشكل مكثف بعد الثورة الصناعية، كما ساهمت التطورات العلمية والتكنولوجية في ظهور هذه المرحلة والتي تميزت بالإعتماد على مصادر طاقة متطورة كالطاقة البخارية والكهربائية والحرارية والشمسية والنووية وتطورت من خلالها الصناعة من الخفيفة والنسيجية إلى الصناعة الثقيلة.

ثالثا: مفهوم القطاع الصناعي و سماته :

❖ **تعريف القطاع الصناعي** : يعرف القطاع الصناعي أنه القطاع المحرك للإقتصاديات ،ولذلك تسمى الدول الإقتصادية الأولى في العالم بالدول الصناعية، ويدخل في هذا القطاع كل الصناعات الثقيلة والمتوسطة والخفيفة والصناعات التحويلية وغيرها (**محيرق بن الجيلاني، 2020، صفحة 39**)،فقطاع الصناعة يمثل الخلية الرئيسية والكبيرة في الإقتصاد الوطني أين يتكون من فروع صناعية، كل نوع يحتوى على العديد من المنشآت الصناعية التي تختص في إنتاج فئة معينة من السلع والخدمات ، وبالتالي فالقطاع الصناعي متكون من العديد من المنشآت الصناعية، وتمارس هذه المنشآت نشاطها من خلال إستخدام الموارد الخام المستخرجة من الطبيعة والمواد الفلاحية ومن ثم تحويلها إلى سلع وخدمات تحمل طبيعة صناعية . (**دعمي، جوان 2024، صفحة 23**)

❖ **سمات القطاع الصناعي** : يتميز القطاع الصناعي عن باقي القطاعات الإقتصادية بعدة ميزات وسمات أهمها : (**زكراك و آخرون، سبتمبر 2020، صفحة 223**)

➢ يتميز بكونه القطاع الوحيد الذي يستطيع أن يطور نفسه وبقية قطاعات الإقتصاد الأخرى من خلال إنتاجها لوسائل الإنتاج الضرورية، وبهذا يمكن القول إن الصناعة هي القطاع الذي يمكن إعادة إنتاج نفسه بنفسه، بإعتباره منتج لوسائل إنتاج نفسه بنفسه، وبإعتباره منتج لوسائل إنتاجه يعتبر موردا لوسائل الإنتاج لبقية القطاعات الإقتصادية ؛

➢ تعتبر الصناعة في الوقت الحالي هي المنتج الرئيسي للجزء الأعظم من المواد الإستهلاكية سواء كانت غذاء أو ملبس وإلى غير ذلك وكذلك تنتج السلع والخدمات الضرورية لإشباع حاجات المواطنين المباشرة بأفضل نوعية وأقل تكلفة ؛

- يعتبر المصدر الرئيسي للدخل القومي لما يتميز به من فائض إقتصادي كبير، إنتاجية عالية للعمل وقصر الدورة الإنتاجية ؛
- يمكن أن يُكيف الموارد الطبيعية بما يشبع حاجات الإنسان والمجتمع من السلع والخدمات ؛
- يمكنه أن يُكيف مع الظروف المناخية عدا كونه يحتل رقعة أرضية أقل بكثير مما تحتله الزراعة.

ومن الأسباب والدوافع التي تجعل الإهتمام بالقطاع الصناعي بغية النهوض بالتنمية الإقتصادية مايلي :

- القطاع الصناعي أكثر ديناميكية من القطاعات الأخرى خاصة القطاع الأول من خلال إستيعاب فائض العمل ؛
- للقطاع الصناعي دور مهم في تدريب اليد العاملة من خلال إستيعاب فائض العمل ؛
- الطلب على المنتجات الصناعية يزداد بسرعةأكبر مقارنة بالطلب على المنتجات الأولية ؛
- التصنيع يحقق تنويع أكبر في هيكل الدول النامية وبالتالي يقلل من حالة التبعية للإقتصاديات المتقدمة.

رابعا : بنية القطاع الصناعي : على إعتبار أن القطاع الصناعي يتشكل من العديد من المؤسسات التي تتنوع بين فروع صناعية مختلفة ،حيث أن كل فرع يضم عدة مؤسسات متجانسة من حيث الإنتاج أو إستخداماته ،فإذا كان الهيكل الصناعي يحلل على أساس العملية الإنتاجية فإنه يمكننا تقسيم الصناعات إلى إستخراجية وتحويلية ،أما حسب الملكية الخاصة للمنشآت الصناعية فنجد القطاع الخاص والعام ،ومن حيث الحجم فإنه يتشكل من الصناعات الثقيلة والخفيفة . **(مخضار، 2018/2017، صفحة 98)**

1. تحليل القطاع الصناعي على أساس العملية الإنتاجية : (منيعي، 2016، الصفحات 113-114)

- ✓ **قطاع الصناعات الإستخراجية** : تعرف على أنها الصناعات التي لا تمارس تأثيرات ميكانيكيا أو كيماويا على المادة الخام بل تستخرجها من باطن الأرض أو فوقها بالصناعات الإستخراجية كنشاط المقالع لإستخراج الرخام والحجر وإستخراج النفط، فالصناعة الإستخراجية تعمل على إستخراج موضوعات العمل المعطاة كهبة من هبات الطبيعة؛
- ✓ **قطاع الصناعات التحويلية** : تعمل الصناعات التحويلية على تحويل هبات الطبيعة من مواد إلى منتجات مصنعة، فهي تستعمل مادة أو عددا من المواد لتحويلها إلى صورة تكسبها الصلاحية لإستعمالها جديدا لم يكن ميسورا من قبل كتحويل الحبوب إلى دقيق أو الحديد إلى آلة، ومنه يمكن أن نستخلص أن الصناعة

التحويلية تقوم أساسا على منتجات الصناعة الإستخراجية ولتشمل هاته الأخيرة أشكالا متنوعة من العمليات الإنتاجية .

2. تحليل القطاع الصناعي على أساس الملكية الخاصة للمنشآت الصناعية :

- ✓ **القطاع الخاص** : يعرف على أنه القطاع الذي يشمل جميع المنظمات الإقتصادية المستقلة ماليا والتي تعمل على إنتاج السلع والخدمات بهدف تحقيق الأرباح من خلال تداولها في الأسواق ، تتميز هذه المنظمات بتوزيع واضح للمهام والمسؤوليات لضمان الكفاءة في الإنتاج . **(علي شكر و جواد مهدي، 2016، صفحة 22)**
- ✓ **القطاع العام** : ويتكون هذا القطاع من الوحدات التي تديرها الحكومة ، وقد يتم إدارتها أحيانا من قبل القطاع الخاص، تقوم المؤسسات العامة بإنتاج السلع والخدمات و تقديمها للجمهور بالأسعار الإدارية. **(خميس، 2011، صفحة 204)**

3. تحليل القطاع الصناعي على أساس الحجم :

- ✓ **قطاع الصناعات الثقيلة** :هي تلك الصناعات التي تحتاج إلى عدد قليل من العمال مقارنة بكمية المواد الخام المستخدمة والتي تكون كبيرة الحجم وتنتج قيمة مضافة عالية ، تتطلب هذه الصناعات إستثمارات مالية كبيرة وتقنيات متقدمة ،ونقل كبير المواد الخام، وتنتج سلعا معمرة، تميل هذه الصناعات إلى التواجد في مواقع محددة من أمثلتها : صناعة الحديد والصلب والمعدات العسكرية وصناعة القطارات والسيارات والطائرات. **(جاد الرب، 2011، صفحة 144)**
- ✓ **الصناعات الخفيفة** : يعرف هذا القطاع بأنه يهتم بإنتاج السلع الإستهلاكية التي يتم إستهلاكها مباشرة من قبل الأفراد بعد إنتاجها ،إضافة إلى السلع الوسيطة(النصف مصنعة) التي تدخل في إنتاج سلع أخرى ،يعتبر القطاع صناعة الخفيفة إذا كانت 75 % على الأقل من إنتاجه سلعا إستهلاكية . **(منيعي، جوان 2018، صفحة 869)**

الفرع الثاني : تعريف المؤسسات الصناعية: تمثل المؤسسات الصناعية النواة الأساسية للصناعة، ورغم تعدد التعاريف المعطاة لها طبقا لتعدد الزوايا التي يمكن النظر إليها منه ، فإنه يمكن تعريفها في النقاط التالية :

أولا: تعريف المؤسسة: هناك عدة تعاريف أعطيت للمؤسة نذكرها : **(عبدربه، 2013، صفحة 91)**

- ➢ المؤسسة هي كل وحدة قانونية سواء كانت شخص مادي أو معنوي والتي تتمتع بالإستقلال المالي في صنع القرار وتنتج سلع وخدمات تجارية؛

- المؤسسة هي عبارة عن مجموعة من العوامل المنظمة بكيفية تسمح بإنتاج وتبادل السلع والخدمات من الأعوان الإقتصادية الأخرى؛
- المؤسسة عبارة عن خلية إقتصادية والتي تشكل علاقات وروابط مع أعوان إقتصادية أخرى تتداخل في مختلف الأسواق؛
- يعرف المكتب الدولي للعمل المؤسسة بأنها هي كل مكان لمزاولة نشاط إقتصادي ولهذا المكان سجلات مستقلة.

و من خلال التعريفات السابقة نلخص التعريف العام للمؤسسة : هي كل وحدة أو منظمة تتبع نظاما إقتصاديا تمارس من خلاله نشاط إنتاجي سلعي أو خدمي، بغية تحقيق أهدافها ، وللمؤسسة أنواع عدة يتماشى كل منها مع طبيعة أهدافها ،وفق إطار قانوني مرتبط بنشاطها وللمؤسسة إستقلالية مالية تؤهلها لممارسة نشاطها ضمن بيئة داخلية وأخرى خارجية وفي زمان محدد . **(محيرق بن الجيلاني، 2020، صفحة 25)**

ثانيا : تعريف المؤسسات الصناعية : وتعرف المؤسسات الصناعية بأنها :

- الوحدة الأساسية التي يتألف منها قطاع الصناعة وفيها يجري الإنتاج الصناعي كما يعرفها البعض أنها الوحدة الإستثمارية ذات الكيان المحدد المعالم فنيا . **(القريشي، 2005، صفحة 21)**
- وتعرف على أنها عبارة عن تنظيم إجتماعي يتم من خلاله تفاعل الأعضاء في جماعات وفق نموذج معين، لتحقيق جملة من الأهداف الإستراتيجية التي تضمن من خلالها بقائها وتنافسيتها في السوق عن طريق تحويل المواد من صورة إلى صورة مغايرة (صناعة) . **(بلخيري، 2016، صفحة 174)**
- وتعرف مؤسسات القطاع الصناعي: بأنها المؤسسات التي تشتغل بالصناعات الثقيلة أو الخفيفة أو المتوسطة كمؤسسات التعدين ومؤسسات صناعة السيارات. **(محيرق بن الجيلاني، 2020، صفحة 40)**

ثالثا : أهداف المؤسسات الصناعية : من أهم الأهداف التي تؤثر على سلوك المؤسسة الصناعية في السوق هي الهدف التقليدي المتمثل في تعظيم الربح وتزداد أهمية الهدف إذا كان مدير المؤسسة هو المالك لها، وهناك أهداف أخرى تعمل المؤسسة الصناعية على تحقيقها : **(نعمون و سريدي، جوان 2016، صفحة 59)**

- **الإنتاج**: تعتبر المحافظة على مستوى الإنتاج مستقرا عند حد معين ، أو المحافظة عليه بحيث لا ينخفض عن حده الأدنى المرسوم أحد أهداف المؤسسة الصناعية.

- ❖ **المخزون** : تعمل المؤسسات الصناعية على الحفاظ على مستوى معين من المخزون وذلك حتى تستطيع الوفاء بإلتزاماتها والحفاظ على سمعتها؛
- ❖ **المبيعات** : قد تعمل المؤسسة الصناعية على زيادة حجم المبيعات وتعظيمه بدلا من تعظيم الأرباح وقد يكون هذا بغرض الحفاظ على نصيب المؤسسة من السوق؛
- ❖ تحقيق أكبر معدل نمو؛
- ❖ المحافظة على المركز المالي للمؤسسة.

المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية للقطاع الصناعي والمؤسسات الصناعية

بإعتبار القطاع الصناعي عنصرا جوهريا في تعزيز التنمية المستدامة والإقتصاد الوطني لكل دولة من خلال تحسين الإنتاجية وخلق فرص العمل وتعزيز الصادرات نذكر الأهمية الإقتصادية لهذا القطاع كما يلي :

الفرع الأول : الأهمية الإقتصادية للقطاع الصناعي :

يعتبر القطاع الصناعي من الخلايا الرئيسية والكبيرة والإنتاجية هذا بالنظر للتشابكات الخلفية, الأمامية مع مختلف القطاعات الإنتاجية ، وحتى من القطاع نفسه، ويعتبر من الأساسيات التي تدفع عملية التنمية الإقتصادية في أي قطر إقتصادي، ومن خلال ما تقدم يتبين أن للصناعة دورا مميزا في تحقيق التنمية الإقتصادية وهذا من خلال ما يلي : (**النجار، 2017، الصفحات 115-116**)

1. تخفيض إعتماد الدولة على مصادر خارجية للحصول على إحتياجات أفرادها، مما يدعم الإستقلال الإقتصادي، فالإستقلال الإقتصادي جوهر الإستقلال السياسي، ولا يمكن لدولة تابعة إقتصاديا أن تكون حرة في سياستها أبدا؛
2. هناك علاقة بين تطور نمو الدولة وتطور النشاط الصناعي، فيقاس تطور نمو الدولة بتطور النشاط الصناعي لها، نظر لما يتضمنه هذا النشاط من تطورات تكنولوجية في أساليب الإنتاج، وأهمية توافر مشروعات بنية أساسية كاملة لتدعيم هذا النشاط ؛
3. يعتبر القطاع الصناعي من الأضلع الثلاثة لأي عملية تنمية، حيث رأى البعض أن التصدير والتصنيع والعمالة مثلث في قاطرة التنمية الشاملة؛
4. القطاع الصناعي يحقق تنوع منتجاته وصادراته بدلا من إعتماد الدولة على منتج واحد أو عدد قليل من المنتجات وتتعرض لتقلبات مستمرة في أثمانها و حصيلة صادراتها؛

5. قدرة الصناعة على تحقيق التكامل بين قطاعات الاقتصاد القومي.

كما يساهم القطاع الصناعي في : (**دعمي، جوان 2024، صفحة 29**)

- ❖ تحسين شروط التبادل الدولي وهذا مرده إرتفاع أسعار البضائع المصنعة مقارنة مع أسعار المواد الخام؛
- ❖ تحسين رصيد ميزان المدفوعات من خلال تحسين رصيد الحساب الجاري أي زيادة الصادرات من السلع والخدمات وتخفيض الواردات منها .

الفرع الثاني :الأهمية الإقتصادية للمؤسسات الصناعية :

بإعتبار أن المؤسسات الصناعية هي نسق إقتصادي أنشى لتحقيق أهداف ربحية من خلال توفير مختلف الإمكانيات لإنتاج السلع والخدمات تتمثل أهميتها الإقتصادية في : (**بوشنقير، 2015، الصفحات 12-13**)

1. تتيح المؤسسات الصناعية العديد من الفرص للعمل ،والتخفيف من حدة مشكلة البطالة التي تعاني منها معظم الدول؛
2. تنمية الصادرات : بإستخدام أفضل أنواع الفنون الإنتاجية في التصدير مباشرة وذلك بإنتاج السلع التي تتجه للتصدير وتنويع هيكل الصادرات عن طريق دعم وتشجيع هذه المؤسسات وتوفير المساعدات الفنية والتنظيمية لها، ومنها بالمعلومات عن إحتياجات الأسواق الخارجية؛
3. تحقيق التنمية الإقليمية : من خلال تحقيق التوازن الجغرافي لعملية التنمية حيث تتسم المؤسسات الصناعية خاصة الصناعات التقليدية والحرف بالمرونة في التوطن والتنقل بين مختلف المناطق والأقاليم الأمر الذي يساهم في خلق مجتمعات إنتاجية جديدة في المناطق النائية والريفية وإعادة التوزيع السكاني والحد من الهجرة إلى المدن الكبرى؛
4. تحقق المؤسسات الصناعية عدد من الإبتكارات والإبداعات وذلك بترسيخ الخبرات الفنية من خلال الممارسات الطويلة للعاملين بها، ويؤدي الإبداع إلى إتقان كفاءة الاختراع، ويساهم بذلك في التقدم التكنولوجي ويعمل على مد السوق بالكوادر الغنية التي تشكل رأس المال البشري.

المبحث الثاني: مدخل مفاهيمي للصادرات

يعد التصدير من الضروريات الملحة والأساسية لزيادة وتحقيق معدلات أعلى للتنمية الإقتصادية فهو يساعد المؤسسات ،والدول بصفة عامة على تحقيق أهدافها، وحجز مكانة هامة في السوق الدولية من خلال دراسة هذه الأسواق ومعرفة الطرق الصحيحة للوصول إلى المستهلك في هذه الأسواق الأجنبية بناءا على قدراتها وإمكانياتها ،لذا قمنا بالتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم التصدير وأهميته وأنواعه ... الخ.

المطلب الأول: مفهوم التصدير وأهميته

تسعى الدول جاهدة لتفعيل دور التصدير لما يعود به من فائدة على الإقتصاد ،ونوضح في هذا المطلب مفهوم التصدير وكل ما يتعلق به .

الفرع الأول: مفهوم التصدير :يختلف مفهوم التصدير وتعريفه من شخص لآخر ونستعرض بعض المفاهيم والتعريفات :

- يعرف التصدير على أنه إنتقال السلع وغيرها من الخيرات والممتلكات المادية من بلد المنشأ إلى بلدان أخرى في أسواق عالمية . (**خليل، 1997، صفحة 66**)
- و يعرف التصدير بأنه بيع المنتجات التي صنعت أو حولت من منطقة ما إلى خارج الحدود الوطنية لتلك المنطقة . (**محمود العمر ، 2007، صفحة 133**)
- التصدير هو عملية بيع وتسليم سلع وخدمات إلى الخارج . (**علية ، 1985، صفحة 110**)
- و يعرف التصدير كذلك على أنه كل عملية تحويل سلعة أو خدمة من عون مقيم إلى عون غير مقيم بمعنى من مواطن حقيقي إلى شخص أجنبي . (**غالب ياسين، 1999، صفحة 40**)
- كما يعرفه فرحات غول أنه هو تلك العملية التي ترمي إلى تحويل السلع والخدمات بصفة نهائية من قبل الأعوان المقيمين في القطر الإقتصادي إلى أعوان غير مقيمين وهو الوسيلة الأكثر سهولة للمؤسسات في إقتحام الأسواق الأجنبية حيث أن معظم المؤسسات توسعها الأولي للأسواق الأجنبية يكون بقيامها بدور المصدر. (**غول، 2008، صفحة 190**)

❖ وتعرف الصادرات أنها : كل ما تقوم الدولة بيعه من سلع وخدمات إلى دول العالم الخارجي . (**طشطوش، 2012، صفحة 197**)

❖ وكتعريف شامل يعرف التصدير أنه قدرة الدولة ومؤسساتها على تحقيق تدفقات سلعية وخدمية ومعلوماتية ومالية وغيرها إلى دول وأسواق عالمية أخرى بغرض تحقيق أهداف الصادرات من أرباح وقيمة

مضافة وتوسيع النمو وتحقيق المزيد من فرص العمل والتعرف على تكنولوجيات وثقافات أخرى وغيرها . **(النجار ف.، 2008، صفحة 15)**

ومن خلال ما سبق يمكننا تعريف التصدير أنه عملية بيع منتجات أو خدمات محلية إلى دول أخرى أجنبية سواء أفراد أو مؤسسات، لتحقيق أهداف معينة طبقا للقوانين الدولية ، وهو يعتبر أبسط طريقة لتدويل المؤسسات.

الفرع الثاني : أهمية التصدير : يحتل التصدير مكانة هامة في الفكر الإقتصادي بإعتباره الركيزة الأساسية لدفع عجلة التنمية الإقتصادية فأصبحت الكثير من الدول تهتم بإبرام الإتفاقيات الدولية التجارية وتشجيع التجارة بشقيها الإستيراد والتصدير، وفي هذا الجانب نتناول أهمية التصدير والفوائد التي تعود من خلاله : **(نوري، 2015، صفحة 48)**

- ❖ التصدير أحد الطرق للحصول على العملة الصعبة التي تحتاجها الدول لإستيراد المنتجات التي لا تنتجها محليا، فهو مكسب قومي واضح ويؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة ورفع مستوى التنمية ؛
- ❖ يعتبر ضرورة حيوية خاصة فهو يسمح ببيع فائض المؤسسة إلى الخارج وخلق فرص للتوظيف والتوسع في نشاط المؤسسة ورفع حجم الإنتاج؛
- ❖ جلب الإستثمار الأجنبي المباشر والإستفادة منه إقتصاديا وإجتماعيا وسياسيا؛
- ❖ الإسهام في دفع عجلة التنمية، لأن تسويق الصادرات يحتاج إلى مهارات ويخضع لعدة إعتبارات أخرى؛
- ❖ يساعد في الهروب من حدة المنافسة أو إنخفاض الطلب من السوق المحلي؛
- ❖ المساهمة في تشجيع الإنتاج على نطاق واسع ما يخلق وفرات كبيرة؛
- ❖ أكثر المكاسب وضوحا وإيجابية هو فتح المجال أمام الصناعات التي تتمتع فيها الدولة بمزايا على نظيراتها من الدول الأجنبية.

كما أن العلاقة بين الصادرات والنمو وطيدة ،حيث أظهرت الدراسات بأن نمو الصادرات له ارتباط كبير مع الناتج المحلي الإجمالي، حيث أن البلدان التي تنمو بسرعة تميل إلى تصدير أكبر و أوسع من السلع وأن زيادة الصادرات تقود إلى النمو السريع للإقتصاد **(السواعي، 2006، صفحة 38)**، من خلال ما سبق يتضح أن أهمية التصدير بشكل أساسي تكمن في :

- ➢ تحسين وضعية الميزان التجاري، فالتصدير يقلل العجز عبر زيادة إيرادات الدولة من العملات الأجنبية مقابل التقليل من الإعتماد على الواردات.

- تحقيق النمو الاقتصادي : من خلال مساهمة التصدير في زيادة الإنتاجية وتطوير المنتجات حتى لا تصبح نمطية وكسب رضا الزبائن وتوسيع وتنويع الأسواق .
- توفير النقد الأجنبي وبالتالي زيادة إحتياطي الصرف ، فالتصدير بعد مصدرا رئيسيا للحصول على العملات الصعبة الأجنبية لتمويل مختلف المشاريع والمواجهة التحديات الهيكلية .
- الإندماج في الإقتصاد العالمي من خلال الإتفاقيات التجارية والتعاون الدولي والشراكات ،وتوسيع الأسواق يساهم في تقليل مخاطر التصدير التي قد تحدث في السوق المحلي أو في سوق واحدة.
- إرتفاع قيمة الصادرات للدولة مؤشر عن مدى تطورها الإقتصادي والسياسي.

المطلب الثاني: أنواع التصدير وطرقه

الفرع الأول : أنواع التصدير :

يمكن تقسيم الصادرات إلى ما يلي: (**معاشو ، 2020/2019، الصفحات 97-98**)

- **الصادرات المنظورة** :وتتمثل هذه الصادرات في كل المواد الملموسة التي تمر عبر الحدود من أشخاص مقيمين داخل الدولة إلى أشخاصه غير مقيمين في الخارج ويمكن للسلطات معاينتها .
- **الصادرات غير منظورة** : وهي الصادرات غير الملموسة وتتمثل فيه تصدير الخدمات وتشمل الإتصالات والسياحة ... الخ ويصعب إحصاء البيانات حولها مقارنة بالسلع المنظورة.
- **الصادرات المؤقتة** : هي تلك السلع والأموال التي يتم تصديرها لمدة معينة وتتمثل في :
  - السلع والمنتوجات التي يتم تقديمها في المعارض أو الصالونات الدولية.
  - الأجهزة والآلات الضرورية التي يتم استخدامها لإنجاز مشاريع في الخارج.
  - الآلات والمعدات المرسلة لإصلاحها في الخارج.
- **الصادرات النهائية**: وهي تلك السلع والخدمات التي يتم تصديرها بصفة نهائية والتي تستوفي جميع الشروط التعاقدية .

الفرع الثاني : طرق التصدير

تستوجب العملية التصديرية مجموعة من القواعد العامة الواجب مراعاتها بالإعتماد على مبادئ وطرق إختيار أسواق التصدير، فالتصدير يعتبر الأسلوب الأكثر إنتشارا في التجارة العالمية كونه لايحتاج إستثمارات مالية كبيرة نتيجة وجود عدة طرق للقيام بهذه العملية –التصدير– والتي تتمثل فيما يلي :

- **التصدير المباشر** : هو إحدى مهام إدارة المبيعات في المؤسسة ، ويمكن إستخدام هذا الأسلوب في التصدير للأسواق القريبة التي يمكن معرفتها ودخولها مباشرة وبسهولة كذلك للأسواق الصغيرة **(موسي، 2017–2018، الصفحات 45–46)**،وفي ظل هذه الطريقة تقوم المؤسسة المنتجة التصدير بنفسها، ويرافق ذلك درجة مخاطرة عالية وإستثمار مالي كبير وفي مقابل ذلك تحصل على عائد محتمل أكبر مع سيطرتها التامة على جهودها في البيع والتعامل مع المستهلكين ومعرفة السوق وتوجد عدة طرق للتصدير المباشر نذكر من بينها :
  - **قسم تصدير محلي** : عند بدء البيع إلى الأسواق الخارجية ،من خلال تلبية طلبات المستهلك الأجنبي على السلعة أو مجموعة السلع المنتجة ، وبعد أن تتوسع أعمال التصدير تقوم المؤسسة بتخصيص قسم للتصدير له مدير وموظفين ومساعدين آخرين.

    و من الأعمال التي تسند إلى هذا القسم: **(نوري، 2015، صفحة 172)**

    - عرض رغبات المستهلكين والزبون الأجنبي على أقسام الشركة المختلفة والمدير العام.
    - الإستعداد لتلبية طلبات الزبائن المتزايدة.
    - القيام بالترتيبات اللازمة لأعمال الشحن والتأمين لضمان إيصال السلعة إلى الزبون الأجنبي (المعني).
    - تقديم التسهيلات الائتمانية للزبون عند الحاجة.
    - القيام بتحصيل الديون من الزبائن.
    - البحث عن الأسواق في الخارج.
  - **مندوبي المبيعات (ممثلي الشركة)** : ويعتبر ممثل الشركة دوره التعريف بالمنتج ويستخدم في ذلك مطبوعات منتجات الشركة وعينات لتقديم المنتج للمشترين المحتملين ويقوم بالتفاوض وعقد الصفقات التجارية مع الجهات المستفيدة ويعمل مندوب المبيعات عادة مقابل عمولة وبموجب عقد لفترة محددة (قابلة للتجديد) ، ويحدد العقد المنطقة وشروط البيع والأسباب والإجراءات

لإنهاء الإتفاقية ولا يتحمل مندوب المبيعات أي مخاطرة أو مسؤولية . (**بن سمينة، 2025/2024، صفحة 02**)

- **الموزعين** : الموزع هو العميل الذي يقوم بالشراء المباشر من المصدر أو الشركة بغرض إعادة البيع لحسابه الخاص ، وقد تقوم الشركة المعنية بمنح إمتياز للموزع بغرض خدمة سوق ما، أي قد يكون الموزع المستورد الوحيد أو البيع المباشر للمستهلك الأخير أو الصناعي في هذا السوق. (**نوري، 2015، صفحة 216**)
- **تجار التجزئة الأجانب**: يمكن كذلك البيع مباشرة لتجار التجزئة الأجانب ،و تعتمد هذه الطريقة بشكل أساسي على ممثلي مبيعات يسافرون ويتصلون مباشرة بتجار التجزئة الأجانب ويكون عبر إرسال كاتالوكات كتيبات أو منشورات عن طريق البريد؛
- **المؤسسات التابعة أو الفروع الدولية**: تقوم المؤسسة بإنشاء فروع لها في الخارج تقوم بجميع السياسات التسويقية الخاصة بالصادرات من بيع وتخزين وتوزيع وترويج وتسمح هذه الطريقة من تحقيق حضور وسيطرة أكبر في السوق الدولية . (**بن سمينة، 2025/2024، صفحة 02**)

و عموما يستخدم التصدير المباشر على نطاق واسع بإعتباره أسهل الطرق للوصول إلى الأسواق الأجنبية ولا يحتاج إلى إستثمارات كبيرة كما يسمح هذا الأسلوب بالهيمنة على عمليات البيع من خلال الإحتكاك المباشر بالسوق ، ورغم مزايا هاته الطريقة للتصدير قد لا تكون مفيدة في دخول بعض الأسواق والتي قد تكون بطريقة أخرى أفضل مثل ، **التصدير غير مباشر** :ويتم التصدير في هذه الطريقة بالإعتماد على وسطاء أو شركات متخصصة في الإستيراد والتصدير والتي تتميز بإستثمار أقل ومخاطرة قليلة بفعل مساهمة الوسيط وخدماته التي تسمح تجنب بعض الأخطاء ويعتبر أقل ربحية من الطريقة المباشرة . (**موسي، 2017-2018، صفحة 47**)

وفي هذه الطريقة تقوم المؤسسة بإسناد نشاطها التصديري إلى أشخاص آخرين من نفس بلدها أو أجانب يعملون لحسابهم الخاص من أجل ضمان دعم وتعزيز منتجات المؤسسات في الأسواق الخارجية.

وتوجد عدة طرق للتصدير غير مباشر منها : (**نوري، 2015، الصفحات 343-344**)

- **سماسرة التصدير** :ووظيفة السمار تتمثل في الجمع بين المشتري والبائع مقابل رسوم يحصل عليها تسمى" رسوم السمسرة والوساطة "وقد يعمل في سوق معينة أو عدة أسواق لكن لا يستطيع تنفيذ الصفقة بدون رضا الطرفين ، ويعتبر سمار التصدير خيار جيد نظرا لمعرفته الجيدة بالعملاء الأجانب وأحوال السوق؛

- **وكلاء التصدير** : يعمل وكيل التصدير مثل السمار بالعمولة، غير أن العلاقة بين الوكيل والشركة المنتجة تأخذ صفة الإستمرار خلال عقد يحدد الفترة الزمنية والعمولة وشروط البيع ومناطق التصدير؛
- **شركات التصدير** : تعمل هذه الشركات تحت عقد يتضمن القيام بتنفيذ البرنامج الكامل للتصدير الخاص بإحدى الشركات المنتجة حيث تعمل كإدارة للتصدير في عدد من الشركات المنتجة وغير المتنافسة مقابل عمولة معينة وتعتبر بمثابة خبيرة مبيعات دولية؛
- **وكلاء الشراء** : ويمثل المشتري الأجنبي في بلد المصدر ،حيث يتلقى طلبات موكليه ويتولى البحث عن المصدرين للتلك الطلبات مقابل عمولة من موكليه؛
- **وكلاء الشراء الحكومية:** وهي مملوكة للدولة وتتولى شراء إحتياجات الدولة التابعة لها من الأسواق المتواجدة بها؛
- **تجار التصدير** : وهو وسيط يعمل لحسابه في السوق المحلي، حيث يقوم بدراسة الأسواق الخارجية والبحث عن الإحتياجات والطرق التصديرية، ثم يقوم بالشراء من الشركات المنتجة ويعد تجهيزها وتصديرها إلى الأسواق الخارجية باسمه والحسابه الخاص؛
- **موزعوا التصدير** : يتعامل موزعو التصدير مع الشركات المنتجة على أساس دائم ويمنحون حق تمثيل الشركات المنتدبة في البيع إلى الأسواق الخارجية.
- **الشركات التجارية** : تعمل هذه الشركات على تعريف المشترى وتقريبه من الشركات المنتجة والمصدرة وتتسم هذه الشركات بكبر حجمها ولها فروع في الخارج ومن بين وظائفها البحث عن المشترين والتخزين والنقل والشحن وتخطيط الأسواق..ألخ.

❖ **التصدير المشترك** :هو عبارة عن تعاون بين عدد من الشركات المصدرة ذات إهتمام خاص أو مشترك للتصدير معا، فهو يشكل أسلوبا فريدا من نوعه في تنظيم النشاط التصديري ، حيث تقوم الشركات الأعضاء بالإشتراك في تنظيم معين بهدف تحسين أنشطتها التصديرية وتأخذ أحد الأشكال التالية : **(موسي، 2017–2018، صفحة 48)**

- **التصدير المحمول (الحاضنة التسويقية)** :وهو أسلوب بيع يتم فيه قيام شركة كبيرة تمتلك شبكة توزيع في دولة أو عدة دول أجنبية بوضع هذه الشبكة مقابل عمولة محددة لخدمة شركة صغيرة وحديثة التصدير وذات إمكانات ضعيفة لا تمكنها بالقيام بالتصدير بمفردها، حيث تقوم هذه الشركات بتسويق منتجات مكملة لمنتجاتها وليست بديلة.
- **إتحادات التصدير: (راتول، 2018، صفحة 345)**

- **(الكارتل)** : هو تجمع لعدد من المؤسسات في نفس قطاع الإنتاج بهدف إمتصاص شدة المنافسة بينها والتفاهم على إستراتيجية تصديرية تخدم الجميع من حيث تحديد كميات الإنتاج في السوق والسعر ،حيث المؤسسات المنتمية للكارتل الواحد تحافظ على الإستقلالية المالية والقانونية من أمثلته : الإتحاد الدولي للدول المصدرة للنفط إتفاقيات المنتجات الدولية... الخ؛
- **التروست** :كذلك هو تجمع مجموعة من المشركات في نفس قطاع الإنتاج من أجل الحفاظ على المصالح المشتركة ويختلف عن الكارتل في كونه الشركات في التروست تفقد شخصيتها القانونية وإستقلاليتها المالية وتندمج الشركات مع بعضها؛
- **إتحادات التعاونية التسويقية للمنتجين** : يعملون كأعضاء في تسويق السلع الأولية مثل الفواكه المنتجات الزراعية الغذائية، وهدفها تشكيل قوة تفاوضية في السوق وزيادة الأرباح.

المطلب الثالث: محددات التصدير ومؤشراته

ستطرق في هذا المطلب إلى محددات التصدير و مؤشراته

الفرع الأول : محددات التصدير

تم تصنيف المحددات إلى نوعين كالتالي :

أ. **المحددات الداخلية** : وتضم مجموعة من العوامل التالية : **(فريد مصطفى ، 2007، الصفحات 110-136)**

1. **طبيعة الهيكل الإقتصادي:** ويعتبر من أهم المحددات الداخلية خاصة للدول النامية حيث كان الإستعمار السبب الرئيسي في تخلف هيكلها الإقتصادي من خلال نهب ثرواتها ومواردها الأولية، وإستعملتها الدول الإستعمارية لحسابها الخاص في التصنيع ثم إعادة تسويقها إلى هاته البلدان النامية التي إتخذتها كسوق لتصريف منتجاتها ومكملا لإقتصادياتها الصناعية المتطورة، وهذا أدى إلى ظهور البطالة في البلدان النامية وتخصصها في الإنتاج الأولي كالزراعة، ونتج عن هذا الاختلال إزدواجية إقتصادية بظهور قطاعين قطاع منتج السوق المحلي وهو قطاع تقليدي وقطاع آخر منتج للتصدير يتمتع بإنتاجية عالية؛
2. **دوال الإنتاج في الدول النامية:** الإنتاج الأولي في الدول النامية يتأثر بشكل كبير بالعوامل الطبيعية ، فمثلا الإنتاج الزراعي أكثر عرضة للتقلبات مقارنة بالإنتاج المعدني، فلا يمكن التحكم ولا مقاومة التغير المفاجئ في العوامل الطبيعية إلا بنسب قليلة جدا لذلك فدوال الإنتاج في القطاع الزراعي غير

ثابتة عكس دوال الإنتاج في القطاع الصناعي ،وهذا يؤثر على أسعار السلع وميزتها التنافسية في الأسواق الدولية، حيث ترتفع الأسعار بإرتفاع نفقة الإنتاج وهذا يعتبر سبب مهم جدا في تأخر نمو الصادرات؛

3. **الضغوط السكانية** : بعض الدول لها حجم سكاني و هذا النمو السريع يؤثر على هيكل الصادرات ، فحكومات هاته الدول تعاني من ضغط تحقيق الإكتفاء الذاتي وإشباع حاجات السكان من السلع والخدمات التي تتكفل بها مثل : الصحة ،التعليم ...الخ ، وهذا يؤدي إلى نقص السلع والخدمات الموجهة للصادرات نتيجة نقص الفائض المتاح ؛
4. **نمط معدل الإستثمار**: من العوامل المؤثرة في حجم وهيكل الصادرات بالأخص الدول النامية أسلوب وطريقة توزيع أو تخصيص الإستثمارات، والتخطيط الأمثل هو الذي يستند إلى دراسة الكفاية الإستثمارية من زاوية التجارة الخارجية، أي معانية ودراسة أثر الإستثمارات على تنمية الصادرات والحد من الواردات لتقليل العجز في ميزان المدفوعات المستمر ،حيث يجب إختيار أنماط بديلة لتوزيع الإستثمارات على مختلف صناعات تنمية الصادرات والحد من الواردات وذلك بأخذ تقلبات أسعار الصادرات في المدى القصير بعين الإعتبار خاصة الصادرات من المواد الأولية، وأن تأخذ في الإعتبار الإتجاه طويل الأمد لإنخفاض هذه الأثمان؛
5. **السياسة التجارية** :لمنافسة الإنتاج العالمي يجب على الدول النامية تطوير منتجاتها من خلال إتباع سياسة تنموية سليمة مبنية على إستغلال ميزة هذه الدول فيه إنتاج وتصدير المواد المتاحة التي تتخصص في إنتاجها وإستراد المواد المصنعة التي تحتاجها من الدول المتقدمة ، فتحرير التجارة الخارجية قد يؤدي إلى التوزيع الأمثل للتجارة ،و كذلك تعتبر طريقا ضروريا للنمو الإقتصادي وزيادة الثروة، وفن التقسيم الدولي للعمل.

ب. المحددات الخارجية : وتتلخص فيما يلي : **(بن يوسف، 2012/2011، الصفحات 28-29)**

1. **أثر الطلب العالمي على صادرات الدول النامية** : من خلال الدراسة للطلب العالمي على الصادرات من الدول النامية، يتوضح أن هناك تباطؤ في زيادة هذا الطلب مما أثر سلبا على صادرات المواد الأولية ،و هذا يفسر ما يشهده العالم من بروز البدائل الصناعية المرتبطة بالسياسة الإنتاجية في الدول المتقدمة وزيادة العراقيل التي تضعها أمام ما تستورده من الدول النامية خاصة مع ظهور موجة التكتلات الإقتصادية بين الدول المتقدمة؛

2. **أثر إتجاه شروط التبادل الدولي على الدول النامية** : إن معدل التبادل بالنسبة للمواد المصدرة من طرف الدول النامية قد عرف تراجع ملحوظ نتيجة عوامل مرتبطة بالعرض والطلب بفعل تأثير التقدم التكنولوجي خاصة.

الفرع الثاني : مؤشرات الصادرات:

بإعتبار أن القدرة التصديرية للدولة تعكس طبيعة بنيتها الإقتصادية ومدى قدرتها على تغطية نفقاتها نوضح أهم المؤشرات كما يلي: **(معاشو ، 2020/2019، الصفحات 102-103)**

- **نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي للدولة:** يظهر مدى إعتماد الدولة على التصدير كمصدر رئيسي الناتج الإقتصادي من خلال نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي فكلما خصصت الدولة جزءا كبيرا من إنتاجها للتصدير كان ذلك دليلا على إعتماد الدولة على الخارج وعلى إندماجها في التقسيم الدولي للعمل ، وفي هذا السياق يعتبر إرتفاع نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي مؤشرا على قدرة الدولة التنافسية في الأسواق الخارجية ،إلا أن ذلك يتطلب توفير بيئة إستثمارية ملائمة لدعم الإنتاج الموجه للتصدير وعليه فإن هذه النسبة تعكس مدى إستخدام الدولة لحجم صادراتها كمحفز للتنمية الإقتصادية المستدامة؛
- **نسبة تغطية الصادرات للواردات** :وذلك بإعتبار أن العبرة ليست بإرتفاع نسبة الصادرات وحدها أو بارتفاع نسبة الواردات وحدها ، بل يجب أن يضاف عامل آخر هو مدى التناسب بين الصادرات والواردات أو مدى قدرة الصادرات على الوفاء بقيمة حاجات الدولة من الواردات، حتى لاتضطر إلى الإستدانة والوقوع في المديونية وفي بعض الأحيان قد يكون من المناسب إيجاد نسبة حصيلة الصادرات إلى الواردات الجارية أي على جملة من الواردات بعد إستبعاد الواردات من السلع الرأسمالية ، وتتوقف قيمة هذا المؤشر على مدى وفرة المنتوجات القابلة للتصدير وكذلك على سياسة الدولة في إستخدام عائدات التصدير؛
- **درجة التركيز السلعي للصادرات** :ويقصد بالتركير السلعي إلى مدى إعتماد الدولة على مجموعة معينة من السلع في صادراتها ، فكلما زادت نسبة سلعة أو عدد قليل من السلع التصديرية إلى إجمالي الصادرات إرتفاعا يتخطى النسبة التي يمكن إعتبارها نسبة مأمونة تزداد مخاطر تعرض الإقتصاد للصدمات الخارجية كضعف مقدرتها على المساومة والتبعية للخارج، ومن المهم عند النظر الى درجة التركيز السلعي للصادرات التمييز بين السلع الأولية والسلع الصناعية فالخطر يكون كبيرا في حالة السلع الأولية بينما إرتفاع السلع

الصناعية في الصادرات قد لا يدعو للخطر، ويعتمد في تحليل هذا المؤشر على بعض المؤشرات الأخرى مثل مؤشر تنوع الصادرات الذي يقيس مدى إنحراف هيكل صادرات الدولة العالمية ، وتتراوح قيمته من الصفر إلى الواحد ويقال أنه يساعد على التمييز بين البلدان ذات الهيكل الأكثر تنوعا للصادرات؛

- **نسبة التخصص التصديري من الإنتاج المحلي أو المجموعات السلعية الرئيسية** : وتعني نسبة ما يخصص من الإنتاج المحلي للإستخدام المحلي ، سواء لأغراض الإستهلاك النهائي أو لإغراض التصنيع، ويعتبر هذا المؤشر من المؤشرات ذات الأهمية الكبرى في التعبير عن مدى تكامل الإقتصاد المحلي من زاوية التقارب بين نمط الإنتاج ونمط الإستهلاك ، فالأصل هو أن تكون الصادرات إمتداد للطلب الداخلي لا أن تنعزل عنه؛
- **مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات**: الغرض من هذا المؤشر هو معرفة مدى إعتماد بلد معين (موضوع الدراسة) في تصريف صادراته، حيث تمت صياغة هذا المؤشر عبر تركيبه من ثلاث مؤشرات فرعية هي:
  - النصيب النسبي في جملة الصادرات للكتلة صاحبة النسبة الأكبر في شراء المنتوجات التصديرية للدول المعنية.
  - النصيب النسبي في جملة الصادرات للدولة صاحبة النسبة الأكبر في شراء المنتوجات التصديرية للدول المعنية.
  - النصيب النسبي في جملة الصادرات لأهم خمس دول في إستيعاب صادرات الدول المعنية.

المبحث الثالث : آليات ترقية الصادرات الصناعية

تهتم العديد من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء بتنويع هيكل صادراتها ،لذلك إهتمت بشكل كبير بسياسة ترقية الصادرات الصناعية التي ترتكز على مجموعة متكاملة من الأساليب والإجراءات بهدف إعطائها دفعة قوية للسلع المصدرة للأسواق الأجنبية.

المطلب الأول : مفهوم ترقية الصادرات ودوافعها:

يبرز دور إستراتيجية ترقية الصادرات في تطوير تجارة التصدير سواء من حيث الكم أو النوع حيث تسعى الدول لتوفير الهياكل الأساسية التي تساعد على نمو الصناعات الموجهة للتصدير ورفع قدرتها التنافسية وهذا ينعكس بدوره على وقع معدلات النمو الإقتصادي ونتناول في هذا المطلب مفهوم ترقية الصادرات ودوافعها.

الفرع الأول : مفهوم استراتيجية ترقية الصادرات

- حدد كروجر مفهومها في أنها مجموعة من الإجراءات والوسائل التي يتم إتباعها لتحفيز جميع السلع دون اقتصار على سلعة واحدة.
- وعرفها بلا صاو با غواتيت أنها تلك الإستراتيجية التي تهدف إلى زيادة الصادرات من خلال تقديم حوافز سعرية غير متحيزة لصالح صناعات بدائل الواردات. (**بن هكو و بن عطا الله ، 2021، صفحة 184**) ،كما تقوم إستراتيجية تنويع الصادرات إما في تنويع المنتجات من خلال تصدير عدد متزايد من السلع والخدمات أو في تنويع الأسواق التصديرية من خلال توزيع المنتجات المصدرة على أكبر عدد من الأسواق الخارجية ،كما يمكن أن يتم تنويع المنتجات خلال حصص تصدير المنتجات الوجودة، أو في إدخال سلع وخدمات جديدة في محفظة التصدير. (**خمخام و بن دنيدينة ، 2022، صفحة 359**)
- وتعرف كذلك على أنها تنفيذ مجموعة من الإجراءات والوسائل المختلفة على مستوى الدولة بهدف التأثير على كمية وقيمة صادراتها بما يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق العالمية. (**عبد الرزاق، 2006، صفحة 34**)

و من خلال ما سبق تعرف إستراتيجية ترقية الصادرات "أنها مجموعة من البرامج التي تنتهجها الدول بهدف زيادة صادراتها وإختراق الأسواق الدولية وتذليل العقبات سواء داخليا أوخارجيا وتوظيف كافة الإمكانيات المتاحة والمحافظة على الميزة التنافسية التي تمتاز بها في ظل المنافسة الدولية.

الفرع الثاني : دوافع ترقية الصادرات :ترجع العديد من الأسباب والدوافع خاصة في الدول النامية إلى مايلي : (**العوادي، 2018/2017، الصفحات 05-06**)

1. **عدم جدوى إستراتيجية إحلال الواردات** :وذلك نتيجة فشلها في تحقيق التنمية في الدول النامية، لأنها كانت تبدأ بالحد من الواردات وتنتهي بإستيراد المواد الأولية والخام، إبتداءا من وسائل الإنتاج من سلع ومنتجات نصف مصنعة إلى سلع الإستهلاك ، ومن أسباب فشل هذه الإستراتيجية إرتفاع تكاليف الإنتاج والناتجة عن الحماية وهذايعيق عملية التصنيع ويحد من حجم السوق المحلي ويجعل الصناعات تعتمد في بقائها على إستمرار الحماية، كما ينتج عن الحماية غالبا إرتفاع أسعار السلع المنتجة وإرتفاع الأجور ممايعرقل عملية التصدير في معظم السلع المنتجة في هاته الإستراتيجية هي سلع إستهلاكية كمالية وتعتمد في تصنيعها على المواد الخام المستوردة وهنا نجد أن إستراتيجية إحلال الواردات لم تحقق هدفها في تقليل الواردات بل غيرت في هيكلها فقط بإنخفاض حصة الواردات من السلع الإستهلاكية وزيادة حصة الواردات من السلع الوسيطة الرأسمالية؛
2. **النزعة الحمائية** : تتجه معظم الدول الصناعية المتقدمة إلى زيادة النزعة الحمائية أمام وارداتها من كافة السلع الأولية والصناعية نتيجة للأزمات المالية والركود العالمي الذي سادها في عقد الثمانينات، واتجهت كذلك إلى تبني الحواجز الجمركية غير التعريفية نتيجة نجاح الإتفاقية العامة لتحرير التجارة والخدمات في تخفيض متوسط التعريفات الجمركية ، وقد أثرت هذه القيود تأثيرا واضحا منذ منتصف السبعينات على صادرات الدول النامية؛
3. **تدهور معدلات التبادل الدولية** : وذلك نتيجة الأسعار المرتفعة للسلع الصناعية التي تصدرها الدول المتقدمة إلى الدول النامية ، بمقابل إنخفاض أسعار السلع الدولية نتيجة تراجع الطلب العالمي على المواد الأولية بإستثناء البترول ، وهذا نظرا لما حققته الدول الصناعية من تقدم علمي وتكنولوجي مما ساعدها على تخفيض إحتياجها وإعتمادها على المواد الأولية المستوردة في إنتاج السلع الصناعية؛
4. **ضعف معدل النمو الاقتصادي** : تواجه المواد الأولية المصدرة منافسة قوية من جانب المنتجات الصناعية ، وإما طلب ضعيف أو تدني أسعارها ومنه فإن حصيلة العملة الصعبة تكون ضعيفة وتؤدي في الأخير إلى إنخفاض معدل النمو الإقتصادي، فمن خلال إستراتيجية ترقية الصادرات الصناعية وجب أن تتضمن حصيلة الصادرات قدرا كافيا من العملة الصعبة لتمويل الواردات التنموية.

المطلب الثاني: آليات ترقية الصادرات وأهدافها :

إن تهيئة البيئة النموذجية لتنمية وترقية الصادرات وتحقيق الأهداف المرجوة منها يستوجب مجموعة متكاملة من السياسات التجارية والصناعية والتشغيلية ومنظومة إدارية كفؤة تضمن تشخيص وإيجاد الحلول للعقبات التي تواجه المصدر حيث لا تقتصر على منح الإمتيازات والإعفاءات الضريبية وتسهيل إجراءات التصدير بل تتعداها بالإعتماد على برامج متكاملة بين القطاعات الاقتصادية .

الفرع الأول: آليات ترقية الصادرات:

تحدد المسؤوليات والإجراءات التنفيذية التي تتطلبها عملية ترقية الصادرات في : (**خمخام و بن دنيدينة ، 2022، الصفحات 360-361**)

1. **تحليل موقف الصادرات:** وذلك من خلال جمع ودراسة كل الإمكانيات والقدرات الإنتاجية والتصديرية الموجودة سواء على مستوى كل قطاع إقتصادي على حدى أو على المستوى الجزئي أي المؤسسة ،إضافة إلى وجود مكامن إقتصادية لم تستثمر فيما بعد مثل موارد طبيعية أو منتجات تمتاز بجودة وميزة تنافسية ، زيادة إلى ذلك تحليل واقع البنية التحتية وما يتطلب من إنجاز كمنافذ التصدير والنقل الدولي وسلاسل التوزيع الدولية، إضافة إلى القيام بدراسة إستطلاعية عن الأسواق الخارجية المستهدفة بالتسويق لحجم الطلب الداخلي، القدرة الشرائية، المنافسين سعر الصرف، العملة المحلية ، الرسوم الجمركية والضريبية ...الخ ؛
2. **تحديد الأولويات السلعية** : وذلك من خلال الإحاطة بكل المعلومات عن السلع والخدمات التي تتمتع بميزة تنافسية بالإضافة إلى إمكانية تصديرها ثم بعد ذلك تصنف وتختار السلع غير تقليدية للتصدير بناء على نتائج دراسة وتحليل الأبعاد المتعلقة بالتكلفة وبالعائد من العملة الصعبة ومدة إستغراق عملية التصدير؛
3. **تحديد الأولوية الجغرافية:** من خلال إعداد إستراتيجية تسويقية ووضع ترتيبات للأولويات الجغرافية (المسافة ، أذواق المستهلكين ،اللغة ،حجم السوق، العائد، خدمات ما بعد البيع .... الخ) بالموازات مع ما يتوافق معها من أولويات سلعية؛
4. **السياسات التوجيهية** : يعتبر تحرير التجارة الخارجية من خلال الرقابة الجمركية وغير الجمركية عاملا محوريا في تعزيز الصادرات ،وهذا في ظل سياسات توجيهية هادفة عبر الإصلاحات والبرامج التي تهدف لخلق البيئة المواتية لدعم القدرة التنافسية للصادرات في الأسواق الدولية أمام العولمة الإقتصادية وتحرير

التجارة الدولية وقبل البدء في تنفيذ هذه السياسات وجب القيام بإختيار قطاعات محورية يتم التركيز عليها في تطوير القدرات التنافسية لقطاع الصادرات أو بما يعرف سياسة إنتقاء الرابحين حيث تتميز هذه القطاعات بـ :

- مرونات عالية.
- عدم التأثير بالمنافسة الدولية .
- القيمة المضافة العالية.

الشكل رقم 01: بناء القدرات الداعمة للصادرات

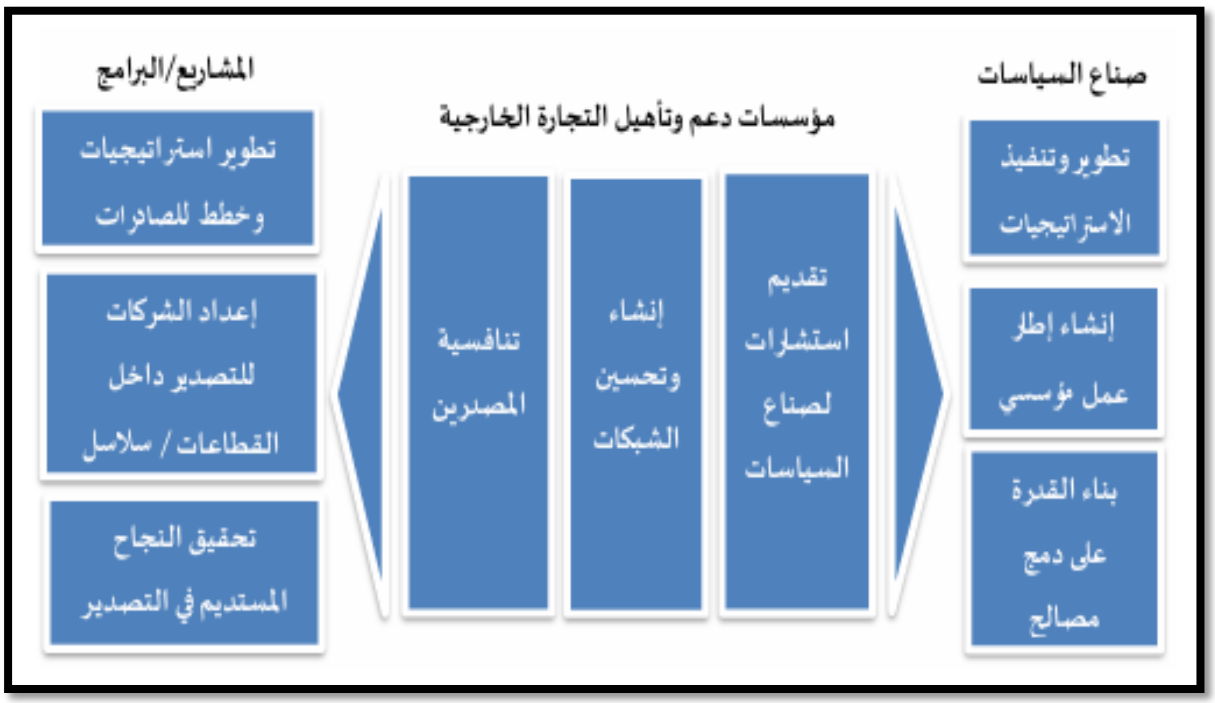

المصدر : بن عطية خمخام ،بن دنيدينة سعيد،(2022) ،**ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل مخطط الإنعاش الإقتصادي-2024/2020-**.مجلة المنتدى للدراسات و الأبحاث الإقتصادية، العدد02،المجلد06،ص.631

من الشكل أعلاه، يتضح لدينا أن سياسات تنمية الصادرات تقوم على بناء قدرات داعمة للصادرات من خلال ثلاثة مراكز صناع السياسات الاقتصادية – مؤسسات دعم وتأهيل التجارة الخارجية – المشاريع / البرامج.(فصناع السياسات الاقتصادية منوط بهم إنشاء وتطوير وتنفيذ الاستراتيجيات في إطار عمل مؤسسي يهدف إلى دمج بين المصالح الأعمال، أما فيما يخص مؤسسات الدعم وتأهيل التجارة الخارجية فدورها يكمن في إسناد صناع السياسات الاقتصادية من خلال تقديم الاستشارات وإنشاء وتحسين الشبكات بالإضافة إلى تعزيز

التنافسية للمصدرين، بالإضافة إلى مرافقة المشاريع والبرامج من خلال تطوير الاستراتيجيات وتأهيل المؤسسات المصدرة للوصول إلى استدامة النشاط التصديري. (**خمخام و بن دنيدينة ، 2022، صفحة 632**)

الفرع الثاني: أهداف ترقية الصادرات :

تسعى الدول والنامية خاصة من خلال تطبيق سياسة ترقية الصادرات لتحقيق مايلي: (**العوادي، 2018/2017، الصفحات 04-05**)

- ❖ تنويع الصادرات من خلال استخدام أكبر جزء من الموارد المتاحة والأيدي العاملة؛
- ❖ تطوير الصناعات المحلية التي ستحل محل الواردات والتي يستوجب أن تكون قادرة على المنافسة للصناعات المماثلة لها عند تصديرها من خلال رفع الكفاءة الإنتاجية مما يوفر تقليل التكلفة وتحسين النوعية ؛
- ❖ زيادة معتبرة للقيمة المضافة للإقتصاد الوطني من خلال العمليات التحويلية التي تجرى على المواد الخام والمواد الأولية المحلية والتي تؤدي إلى زيادة القيمة المضافة للدخل والناتج الإجمالي المحلي ؛
- ❖ المساعدة على إقامة الصناعات التصديرية المتكاملة والتي تقتضي بدورها تدريجيا على آثار تقسيم العمل الدولي، والذي تتخصص من خلاله الدول النامية في إنتاج وتصدير المواد الخام، التي تستفيد منها الدول الصناعية المتقدمة في إنتاجها؛
- ❖ توفير العملات الأجنبية للوفاء بإستراد مستلزمات الإنتاج والإستثمار وتخفيف الضغط عن موازين المدفوعات؛
- ❖ زيادة نسبة الصادرات مقارنة بالواردات لتحقيق النمو الإقتصادي المحلي ودعم موقف الميزان التجاري للبلد ؛
- ❖ دعم عمليات التنمية من خلال حصيلة الصادرات وعدم التوجه للمديونية؛
- ❖ إستغلال المزايا النسبية المتوفرة محليا وإعادة تخصيص الموارد بما يخدم رفع الإنتاجية وزيادة قيمتها المضافة؛
- ❖ جذب الإستثمار المحلي والأجنبي خاصة في قطاع الصناعة لتحقيق عائد أكبر ؛
- ❖ زيادة قدرة المنتج المحلي على منافسة المنتجات الأجنبية في الخارج عن طريق توفير المعرفة الفنية والمعدات الرأسمالية اللازمة بطرق مختلفة.

المطلب الثالث: شروط نجاح ترقية الصادرات ومعوقاتها

من أجل نجاح عملية تنمية الصادرات والتي تختلف من دولة لأخرى يجب تهيئة البيئة المناسبة لنجاح عملية ترقية الصادرات الصناعية من خلال تبني شروط معينة بهدف تحقيق الأهداف المنشودة ومواجهة الصعوبات التي تعيق هذه التحديات كضعف القدرة التنافسية للصادرات، وإنخفاض الجودة إضافة إلى عقبات أخرى .

الفرع الأول :شروط نجاح عملية ترقية الصادرات : إن أهم شروط نجاح عملية ترقية الصادرات الصناعية يمكن حصرها في النقاط التالية : (**العوادي، 2018/2017، صفحة 20**)

- ❖ الإنتقاء الجيد للسلع التي تتمتع الدولة فيها بميزة نسبية أو تنافسية ويكون الطلب عليها عالمي؛
- ❖ تحقيق درجة عالية من التكامل بين القطاع الصناعي والقطاعات الأخرى داخل الإقتصاد الوطني؛
- ❖ قيام الصناعة على تكنولوجيا ملائمة لرفع قدرة البلد على إنتاج وتصدير سلع ذات كثافة تكنولوجية ومهارات عالية ومتوسطة التي تمتلك ديناميكية كبيرة في الطلب العالمي عليها وكذا ديناميكية كبيرة في الإنتاجية ونمو القيمة المضافة؛
- ❖ دراسة أذواق المستهلكين إذ أن إختلاف الأذواق قد يؤدي في الوقت نفسه إلى تغيير الطلب على الصادرات؛
- ❖ إتصاف الإنتاج بالكفاءة والجودة اللازمين للصمود أمام المنافسة العالمية والذي يسمح بالمحافظة على الأسواق القائمة وفتح أسواق جديدة لأنه في حال إنخفاض الجودة يكون هناك طلب على هذه المنتجات نظرا إلى رداءة المنتجات بالمقارنة بمثيلاتها الأجنبية.

ولمعرفة ما إذا كانت هذه الشروط والسياسات المنتهجة بغرض تنمية الصادرات مجدية في تحقيق أهدافها أم العكس فإنه يستدل من خلال جملة من الملامح التي بتوفرها تكون هذه السياسات ناجحة ومن هذه الملامح مايلي: (**بن ساحة، 2011/2010، صفحة 97**)

- ➢ مدى التطور الفعلي للهيكل السلعي وهيكل الخدمات المصدرة وبالتالي تقليص الإعتماد على عدد قليل من السلع والخدمات الرئيسية إضافة مدى مراعاة هذا التطور لعوامل العرض والطلب العالميين من جهة وعوامل التكلفة من جهة والإمكانات المتاحة من جهة أخرى؛
- ➢ مدى التطور الفعلي في الأسواق الخارجية والإبتعاد على محدودية الأسواق وما يصاحب ذلك من ضغوط إقتصادية وسياسية؛

- مدى القدرة على تحقيق زيادة متوالية في حصيلة الصادرات من سلع ،وخدمات تقليدية وغير تقليدية بالشكل الذي لا يرفع من التكلفة وخاصة بالنسبة لعوامل ومستلزمات الإنتاج النادرة نسبيا؛
- مدى إستقرار وإنتظام التصدير إلى مختلف الأسواق الخارجية ما يدعم الوقت التنافسي في تلك الأسواق ويساعد على زيادة حصتها فيها.

كما يمكن أن نلاحظ تعدد وتنوع المكاسب التي يمكن جنيها من خلال إنتهاج إسراتيجية ترقية الصادرات والتوجه نحو الخارج وإختراق السوق الدولي وخلق طلب إضافي على المنتج المحلي بالشكل الذي يعزز فرص النمو ويدعمها، ويمكن النظر إلى هذه المكاسب من زاويتين : **(بن ساحة، 2011/2010، الصفحات 95-96)**

1. **المكاسب المحققة على المستوى الكلي:** على هذا المستوى يمكن سرد بعض المكاسب الناتجة عن ترقية الصادرات فيما يلي:

- التغلب على ضيق السوق المحلي وبالتالي إمكانية الإستفادة من مزايا إقتصاديات الحجم؛
- إستغلال المزايا النسبية المتوافرة محليا مع تطوير أساليب الإنتاج الصناعي ،وإعادة تخصيص الموارد وفقا لإعتبارات الميزة النسبية المتاحة؛
- المساهمة في تقليص معدلات البطالة وتقليل التفاوت في توزيع الدخل؛
- تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الإقتصادي؛
- إعتماد سعر صرف واقعي، مما يسمح برفع آداء الصادرات وزيادة قدرتها التنافسية؛
- دخول الأسواق الدولية والمنافسة عليها ، يوفر للمنتجات المحلية معلومات عن تلك الأسواق والمنتجات المنافسة، ومدى التطور التكنولوجي الحاصل وإمكانية الإعتماد على التكنولوجيا في تحسين أداء المنتج المصدر إلى السوق العالمي؛
- تحقيق مدخرات إضافية من العملة الصعبة من خلال التوسع في التصدير.

2. **المكاسب المحققة بالنسبة للمؤسسة:** ويمكن أن نذكر في هذا الجانب مكاسب تتمثل في:

- رفع قيمة رقم أعمال المؤسسة فإذا كانت المؤسسة قوية فإنها بالتصدير يمكن أن توسع أسواقها وتحقيق عوائد أكبر ،كما يمكن للمؤسسة أن تجد في السوق الخارجي فرصا لتسويق منتوج خاص أو نادر؛
- يتيح التصدير للمؤسسة إمكانية تنويع المنتجات المصدرة بعرض الحد من مخاطر الإعتماد على سوق واحدة أو زبون واحد في حال ما إذا حدث ركود أو تراجع الطلب في السوق المحلي، فإن هذا التراجع يمكن تعويضه بالثبات النسبي في الطلب الخارجي؛

- تحقيق المنافسة من خلال الإستفادة من التجارب الأجنبية ومواكبة عجلة التصنيع من حيث الجودة، النوع ،الكمية والزمن؛
- تحقيق مردودية قصوى ذلك أنه في حال ما إذا كانت التكاليف ثابتة مغطاة من خلال العمليات المحلية أومن خلال وسائل تمويلية أخرى فإن أرباح التصدير يمكن أن ترتفع بسرعة.

الفرع الثاني : معوقات نجاح ترقية الصادرات الصناعية: بالرغم من الإجراءات القانونية المشجعة للصادرات التي إنتهجتها الدول النامية من خلال إستراتيجياتها المختلفة، تظهر بعض المشكلات التي تعوق عملية ترقية الصادرات الصناعية من بينها :

❖ **العقبات التي تواجه الصادرات الصناعية من جانب الطلب** : وتنقسم هذه العقبات والمعيقات من جانب الطلب إلى مجموعتين: **(بن هكو و بن عطا الله ، 2021، الصفحات 188-189)**

تشير المجموعة الأولى إلى العقبات الحمائية بكافة أشكالها سواء كانت تعريفية أو غير تعريفية، وما يرتبط بها من آثار كبيرة في درجة تدفق الصادرات الصناعية من الدول النامية إلى الدول المتقدمة. أما المجموعة الثانية: فتختص ببيان تحديات المنافسة الخارجية التي تواجهها الصادرات الصناعية للدول النامية عند محاولتها دخول الأسواق العالمية.

➢ **المجموعة الأولى** :فالبنسبة للحماية التجارية التي تواجه الصادرات الصناعية للدول النامية عند دخولها أسواق الدول المتقدمة نجد أن هيكل الحماية التعريفية للدول المتقدم له مجموعة من الخصائص تشكل في مجموعها عقبات تحول دون نمو الصادرات الصناعية للدول النامية في أسواق هذه الدول المتقدمة خاصة في الفترات التي سبقت جهود منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأنكتاد للتخفيف من وطأة هذه الصور الحمائية من خلال إتباع الدول المتقدمة لفكرة النظام المعمم للتفضيلات الجمركية، وتتلخص أهم الخصائص الحمائية في ثلاث خصائصه هي :

1. إرتفاع معدلات التعريفة الإسمية على الواردات من الدول النامية مقارنة بمعدلات التعريفة التي تفرض على الواردات من دول أخرى، وهذا يظهر التحيز في هيكل التعريفات للدول المتقدمة ضد الواردات الصناعية للدول النامية.
2. تزايد معدلات الحماية الفعلية عن الإسمية بالنسبة للواردات من السلع الصناعية للدول النامية حيث تكون أعلى من مثيلاتها المستوردة من الدول المتقدمة الأخرى .

3. التصاعد التعريفي: حيث توجد نزعة واضحة في هيكل التعريفة للدول متقدمة نحو التصاعد بإرتفاع درجات التصنيع للمنتجات ، ويعني التصاعد التعريفي بإرتفاع درجات التصنيع على وجود تحيز ضد صادرات الدول النامية من السلع المصنعة، أما في مجال الحماية غير التعريفية وهي عبارة عن الممارسات التي إتبعتها الدول المتقدمة في شكل تطبيق نظم كمية وإدارية وصحية للحماية وعرفت إصطلاحا بالحماية الجديدة.

وما سبق يمكننا القول أن صادرات الدول النامية للدول المتقدمة خضعت للعديد من القيود التعريفية بجانب القيود غير تعريفية وهذا أدى إلى إنخفاض الصادرات.

➢ **اما المجموعة الثانية** : من العقبات المتعلقة بجانب الطلب فإنها تتعلق بالتحديات التي تفرضها المنافسة الخارجية حيث تكون الصادرات الصناعية للدول النامية غير متكافئة مع الدول المتقدمة في الأسواق العالمية من عدة جوانب كالسعر والجودة ويلاحظ أن الإتجاه العالمي نحو خفض أو إلغاء القيود التعريفية يرتبط بإرتفاع درجة المنافسة.

❖ **العقبات التي تواجه الصادرات الصناعية من جانب العرض** : وترتبط هذه العقبات بالمواصفات الفنية للإنتاج ومستويات التكلفة والجودة والسعر وعلى غرار ما اتبعناه من قبل يمكن تقسيم هذه العقبات إلى عدد من المجموعات الفرعية:

-هيكل الإنتاج الصناعي التبعية التكنولوجية الإجراءات والسياسات الخاصة بالصادرات – أنشطة التسويق الدولي ، ولإظهار أثر هذه العوامل على القدرة التنافسية للصادرات الصناعية عند محاولتها دخول الأسواق العالمية تتناول هذه المجموعات على الوجه التالي: **(بروين، 2018/2017، الصفحات 122-124)**

➢ تشير **المجموعة الأولى** إلى هيكل الإنتاج الصناعي وما يتصل به من عقبات تفرض نفسها على الطبيعة التنافسية لهذه المنتجات في الأسواق الصناعية للدول النامية نحو إحلال الواردات حيث إعتمدت كثير من الدول النامية هذه السياسة وأدت إلى فرض قيود جمركية لحماية الصناعات الوطنية من المنافسة الخارجية، وهذا إنعكس على عدم قدرة المنتجات الصناعية لهذه الدول من الوفاء بمتطلبات المنافسة في الأسواق الخارجية لعدم توافر عناصر الجودة والكفاءة ويتعلق الجانب الثاني بارتفاع الإنتاج الصناعي مما أضعف من قدرة هذه المنتجات النفاذ والإستمرار في الأسواق الخارجية ومواجهة المنافسة السعرية في هذه الأسواق، ويرجع أهم سبب لإرتفاع تكلفة الإنتاج الصناعي إلى ضيق السوق المحلي وانخفاض الكفاءة للطرق الفنية المستخدمة في الإنتاج ونقص الكفاية الإنتاجية للأيدي العاملة وارتفاع أسعار المواد الأولية والسلع الوسيطة مع عدم توافر الهياكل الأساسية للإنتاج بينما يختص الجانب الثالث يعدم تطبيق أنظمة الجودة الشاملة، حيث مفهوم الجودة لم يعد يقتصر على جودة مواصفات

المنتج فقط على أصبح يشمل مواصفات لنظام العمل الجيد ككل ، ومن هنا أصبحت ضرورة الإرتقاء بمستوى جودة المنتجات الصناعية للدول النامية ومطابقتها للمواصفات القياسية العالمية ، حيث أصبحت هذه المواصفات تمثل عائقا كبير أمام الصادرات الصناعية لهذه الدول؛

- بينما تشير **المجموعة الثانية** إلى التبعية التكنولوجية للدول النامية والتي تتمثل في الإعتماد على الدول المتقدمة في الحصول على مختلف مستلزمات تشغيل التكنولوجيا الحديثة نتيجة الضعف قواعدها التكنولوجية الوطنية، وتعتبر التبعية التكولوجية إحدى العقبات الأساسية في سبيل الإسراع بمعدلات التنمية حيث ترتفع درجة التعقيد ،والكثافة الرأسمالية في التكنولوجيا الحديثة وجود أنشطة تنظيمية مساعدة وتكميلية التي لا تتوافر لدى الدول النامية والتي تعتبر من المكونات الأساسية للقواعد التكنولوجية الصناعية، ويتضح مما سبق أن السلبيات التي تحققها التبعية التكولوجية على حركة التصنيع في الدول النامية نتيجة لعدم إختبار التكنولوجيا الملائمة لها من حيث إمكانياتها ومواردها ؛
- أما **المجموعة الثالثة:** فتشير إلى السياسات والإجراءات الخاصة بالصادرات حيث إتجهت كثير من الدول النامية إلى إصدار مجموعة من القوانين والإجراءات الخاصة بتسهيل العملية التصديرية من أجل تنمية صادراتها الصناعية وعلى الرغم من أنها تميزت بتعدد إجراءاتها وتعقيدها مما شكل في النهاية أحد العقبات أمام المصدرين في النفاذ للأسواق الخارجية؛
- وتشير **المجموعة الرابعة** :إلى مجموعة أنشطة التسويق الدولي فقد أصبح التسويق الدولي يمثل المشكلة الأولى للصادرات الصناعية لكثير من الدول النامية بإعتباره المسؤول الأول عن دراسة الأسواق الخارجية وتقديم المنتجات التي تتناسب مع هذه الأسواق ومن هنا أصبح نجاح عمليات التسويق الدولي هو نجاح القدرة المنتجات الصناعية للدول النامية في النفاذ إلى الأسواق الخارجية ومواجهة المنافسة العالمية وبالتالي فليس هناك خيار للدول النامية إلا في الإهتمام بتدعيم أنشطة التسويق الدولي والإستفادة من أصحاب الخبرة في هذا المجال لإمكانية زيادة معدلات نمو صادراتها الصناعية في الأسواق الخارجية ؛

ومن خلال دراستنا للقطاع الصناعي والصادرات وجب علينا توضيح العلاقة بينهما والمتمثلة في كونهما أساس ومحور التنمية الإقتصادية من خلال علاقتهما البنيوية التشابكية بين قوى الإنتاج المحلي وإستطاعة الإقتصاد على التموضع ضمن النسق العالمي التجاري فالعلاقة بينهما لها بعد تنموي استراتيجي تتوضع من خلال التحرر من التبعية للموارد الخام و الإنخراط في مسار الدول الصناعية المتقدمة فالتصنيع له دور حيوي في تنمية كل القطاعات الإقتصادية بإعتبار منتج لوسائل إنتاجه ووسائل إنتاج باقي القطاعات يعد القطاع الصناعي العمود الفقري للإقتصاد الإنتاجي والخدمي و الذي من خلاله تتأسس العلاقة التكاملية مع إستراتيجية ترقية الصادرات بإعتبارها

إحدى إستراتيجيات التنمية الفعالة ، فبفضل التطور الصناعي يمكن تحسين جودة المنتجات الوطنية وزيادة قيمتها المضافة مما يرفع من قدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية ،وتعد الصناعات التحويلية خاصة عنصرا هاما لتحقيق التكامل بين مختلف القطاعات الإقتصادية وتعزز فرص النمو المستدام كما يمكنها فتح آفاق واسعة أمام الصادرات الوطنية للولوج إلى أسواق جديدة وتلبية معايير الجودة و التقنية الدولية ،كما تتطلب ترقية الصادرات الصناعية تبني قاعدة صناعية صلبة ومرنة واستراتيجيات فعالة هادفة لتطوير الإنتاج الصناعي كما ونوعا ورفع كفاءته للإندماج الأوسع عالميا .

فالدول التي تستثمر في الصناعة التحويلية خاصة وزن إقتصادي وسياسي عالمي حيث لا يكون إقتصادها مرهون بسلعة معينة وتقلبات الطلب الخارجي عليها لذا فإن تطوير القطاع الصنعي أصبح يشكل ضرورة ملحة وأساسية في مسار تنمية وترقية الصادرات الصناعية من خلال البحث وتفعيل آليات لتنويعها وتعزيز قدرتها التنافسية على المستوى المحلي و الدولي .

خلاصة الفصل الاول :

من خلال تسليط الضوء على الأطر المفاهيمية والإقتصادية للقطاع الصناعي والصادرات الصناعية وإبراز أدوارهما الجوهرية في تحقيق التنمية المستدامة والتحول الهيكلي توضح أن القطاع الصناعي يشكل الدعامة الإستراتيجية لتنويع مصادر الدخل الوطني وتوسيع القاعدة الإنتاجية وتقليص النتيجة للقطاعات الأولية في ظل التحديات التي تواجه الإقتصاديات الريعية ،كما أبرز الدور المحوري للصادرات الصناعية بإعتبارها أداة فعالة لتحفيز النمو والقضاء على البطالة وتعزيز الميزان التجاري والإنفتاح على الأسواق الخارجية ،فالصادرات الصناعية لا تعتبر مجرد عملية تجارية بل تمثل مخرجات منظومة إنتاجية متكاملة تعكس كفاءة الهياكل الصناعية وجودة المنتجات وفعالية السياسات المعتمدة ،حيث تتطلب تنمية وترقية الصادرات الصناعية الإلمام بمشاكل القطاع الصناعي والتصدير وتوفير بيئة إنتاجية محفزة مناسبة وإطار تنظيميا متطورا وإستثمار في البحث والتطوير وإن النهوض بالقطاع الصناعي وتعزيز آداء الصادرات الصناعية لا يتم دون إصلاحات بنيوية هيكلية عميقة تتكامل فيها الأبعاد الإقتصادية والتمويلية والتجارية .

الفصل الثاني :

و اقع القطاع الصناعي في الجز ائر ودوره في تطوير صادرات المؤسسات الصناعية خلال الفترة 2024/2010

تمهيد :

إن النظام الإقتصادي السائد خلال هاته الألفية وبعد أزمات إنهيار أسعار النفط فرض على الجزائر مباشرة إصلاحات هيكلية لتصحيح الإختلالات في المجال الإقتصادي وتطوير الصناعات الوطنية مع إعادة رسم خريطة التجارة الخارجية للبلاد بما تقتضيه المنفعة الداخلية والتحديات الجيوسياسية في العالم من أجل ذلك سعت السلطات لتطوير القطاع الصناعي وتأهيله ليكون من أهم الركائز لإنعاش الإقتصاد الوطني ،وهذا من خلال تبني إجراءات وتدابير وطرح برامج تنموية وإتفاقيات شراكة دولية لتطوير التجارة ومرافقة المؤسسات الإنتاجية الصناعية للولوج إلى الأسواق العالمية ولرفع مساهمتها في الناتج الداخلي ومستوى التشغيل وحجم الصادرات وفي هذا الفصل نستعرض واقع القطاع الصناعي في الجزائر ودوره في تطوير صادرات المؤسسات الصناعية من خلال تقسيمه إلى 03 مباحث :

المبحث الأول : واقع القطاع الصناعي خلال الفترة 2010-2024

المبحث الثاني : تحديات وفرص تعزيز الصادرات الصناعية في الجزائر

المبحث الثالث : دراسة حالة مؤسسة سليم حدود لتوضيب وتصدير التمور

المبحث الأول: واقع القطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة (2010–2024)

يعد القطاع الصناعي أحد الركائز الاستراتيجية التي تعتمد عليها الدول النامية من أجل تحقيق التنويع الاقتصادي وتقليص التبعية لقطاع المحروقات، وفي الجزائر، عرف هذا القطاع تحولات هيكلية متباينة خلال الفترة الممتدة بين 2010 و2024، في ظل تحديات اقتصادية داخلية وأزمات خارجية أثرت على أداء الصناعة الوطنية. يهدف هذا المبحث إلى تحليل واقع القطاع الصناعي الجزائري خلال هذه الفترة، وتقييم مساهمته في دعم النمو الاقتصادي، خاصة في ظل التوجه نحو تنمية الصادرات خارج المحروقات.

المطلب الأول : تطور القطاع الصناعي خلال الفترة 2010–2024

شهد القطاع الصناعي الجزائري ديناميكية متفاوتة خلال العقد الأخير، تخللتها محاولات للإصلاح والتحديث، لكنها واجهت عراقيل بنيوية وإدارية يعالج هذا المطلب مظاهر تطور القطاع الصناعي من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، الاستثمارالصناعي، وتنوع أنشطتها.

الفرع الأول: تطور القطاع الصناعي ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2010–2024:

يعد الناتج المحلي الإجمالي مؤشرا رئيسيًا لقياس الأداء الاقتصادي لأي قطاع. وفي هذا السياق، يُستعرض هذا الفرع مساهمة القطاع الصناعي الجزائري في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة، مع تحليل مستويات النمو، ومدى استجابة القطاع للإصلاحات الاقتصادية المعتمدة.

أولا :تطور مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي:

توضح بيانات الجدول الآتي تطور مساهمة القطاع الصناعي بشقيه (التحويلي والإستخراجي) في الناتج المحلي الإجمالي الجزائري، خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2024، حيث تعكس الأرقام تغيرات محسوسة ترتبط بعوامل اقتصادية داخلية وخارجية،والجدول الموالي يوضح مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة .

الجدول رقم (01): تطور مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة(2010–2024)

السنة	الصناعة التحويلية (%)	القيمة (مليون دولار)	الصناعة الاستخراجية (%)	القيمة (مليون دولار)	إجمالي الصناعة (%)	القيمة الإجمالية (مليون دولار)
2010	5.0	8,036	34.7	56,185	39.7	64,221
2011	3.6	7,126	36.7	72,500	40.3	79,625
2012	4.0	7,785	35.0	71,567	39.0	79,351
2013	4.0	9,035	28.9	65,359	32.9	74,394
2014	4.1	8,951	25.0	55,085	29.1	64,036
2015	4.3	7,760	20.0	36,411	24.3	44,171
2016	5.5	8,884	15.0	24,138	20.5	33,022
2017	4.3	7,339	19.2	32,768	23.5	40,107
2018	4.3	7,627	22.0	39,212	26.3	46,839
2019	4.5	7,717	19.5	33.047	24.0	40,839
2020	4.9	7,521	12.3	18,925	17.2	26,446
2021	3.7	7,027	20.8	33,003	25.4	40,199
2022	5.0	9,310	30.8	58,347	34.5	65,374
2023	7.8	18,636	16.1	38,521	23.8	57,157
2024	6.5	15,580	18.0	43,145	24.5	58,725

المصدر:من إعداد الطالبة بالإعتماد على (**صندوق النقد العربي، الصفحات 2010–2024**)

على الموقع الالكتروني :

: https://www.amf.org.ae/ar/publications/reports/joint-arab-economic-reports

من خلال الجدول رقم (01) نلاحظ أن مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي الجزائري خلال الفترة المدروسة قد عرفت تقلبات ملحوظة، تعكس في جوهرها عمق التحولات الاقتصادية التي شهدتها البلاد داخليًا، والتغيرات الظرفية الخارجية التي أثرت على أداء الاقتصاد الوطني عموما والقطاع الصناعي على وجه الخصوص ، حيث أنه في سنة 2010، بلغت المساهمة الإجمالية للقطاع الصناعي ما نسبته 39.7%، مدفوعة أساسا بأداء الصناعة الاستخراجية التي مثلت 34.7% لوحدها، مقابل 5.0%للصناعة

التحويلية، إلا أن هذه النسبة تراجعت بشكل تدريجي إلى أن وصلت إلى 17.2%سنة 2020، متأثرة بانخفاض أسعار النفط وتداعيات جائحة كورونا التي أربكت سلاسل الإنتاج والتموين العالمية، وتسببت في تراجع الطلب الخارجي والداخلي،وبعد ذلك، بدأت النسبة في التعافي تدريجيًا، لتصل إلى 24.5%سنة 2024 وفق التقديرات، بفضل سياسات الإنعاش الصناعي التي تبنّتها الحكومة، ومحاولات تحفيز الاستثمار في المشاريع التحويلية، مما يوضح أن مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي لا تزال رهينة العوامل الخارجية، خاصة تلك المرتبطة بأسعار النفط العالمية، ما يؤكد على هشاشة النموذج الاقتصادي الجزائري وضرورة العمل على ترسيخ أسس صناعة تحويلية قادرة على خلق القيمة المضافة بشكل مستقل عن قطاع المحروقات.

ثانيا :مقارنة ديناميكية بين أداء الصناعة التحويلية والاستخراجية ومدى تأثير كل منهما على الناتج الصناعي

يشكل فهم العلاقة بين الصناعة التحويلية والاستخراجية أحد المفاتيح الجوهرية لتقييم البنية الصناعية في الجزائر. ويُظهر الجدول التحليلي للفترة (2010–2024) أن:

- الصناعة الاستخراجية، وعلى رأسها المحروقات، تُعد المكون المهيمن على الناتج الصناعي، إذ حافظت خلال سنوات الدراسة على نسبة تفوق 70%من القيمة الإجمالية للقطاع الصناعي، مع تسجيل أعلى مساهمة سنة 2011 بـ 36.7%، وأدناها في 2020 بـ .12.3% ؛
- الصناعة التحويلية، رغم دعم الدولة لها، لم تحقق إلا مكاسب طفيفة، إذ تراوحت نسبتها بين 3.6%و7.8%، ما يعكس بطء النمو فيها، وضعف قدرتها على تمثيل رافعة اقتصادية حقيقية.

وتُعزى هذه الفجوة بين الصناعتين إلى عدة أسباب اهمها هيمنة النفط والغاز على بنية الاستثمار الوطني، اضافة الى تركيز الجهود على التصدير الخام بدلا من التصنيع المحلي ،وكذا نقص سياسة صناعية مندمجة تركز على خلق سلاسل قيمة وطنية.

كما أن الصناعة التحويلية تعاني من:

- ضعف في استقطاب التكنولوجيا الحديثة؛
- قلة اليد العاملة المؤهلة والمتخصصة؛
- تحديات التمويل البنكي وارتفاع كلفة الإنتاج.

من هذا المنطلق، يتضح أن الجزائر بحاجة إلى استراتيجية انتقالية من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد صناعي إنتاجي، يوازن بين الصناعتين ويمنح للصناعة التحويلية دورًا أكبر في الناتج الوطني.

ثالثا : الناتج الصناعي ونصيب الفرد في الجزائر خلال الفترة (2010-2024):

توضح بيانات الجدول الآتي البيانات الخاصة بالناتج الصناعي و نصيب الفرد منه خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2024:

الجدول رقم (02): نصيب الفرد من الناتج الصناعي خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2024.

السنوات	الناتج الصناعي(مليون دولار)	نصيب الفرد (دولار)
2010	/	/
2011	79.625	2.170
2012	/	/
2013	74.394	1.946
2014	64.036	1.655
2015	44.171	1.106
2016	33.022	809
2017	40.107	961
2018	46.839	1.100
2019	40.764	938
2020	26.446	603
2021	40.199	908
2022	65.374	1.427
2023	57.157	1.227
2024	/	/

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد (**صندوق النقد العربي، 2010-2024**)

على الموقع الإلكتروني : https://www.amf.org.ae/ar/publications/reports/joint-arab-economic-reports

من خلال الجدول رقم 02 نلاحظ أن البيانات الخاصة بالناتج الصناعي في الجزائر، وكذلك نصيب الفرد منه تظهر تذبذبا واضحًا خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى سنة 2024، مما يعكس هشاشة القطاع الصناعي الوطني وضعف قدرته على توليد الثروة بشكل مستقر ومستدام، حيث نلاحظ انه في سنة 2011 بلغ الناتج الصناعي الإجمالي 79.625مليون دولار أمريكي، وهو من أعلى المعدلات المسجلة خلال الفترة، حيث بلغ حينها نصيب الفرد ما قيمته 2.170دولار، وهو رقم يعكس آنذاك نوعًا من الاستقرار النسبي في أداء القطاع الصناعي، لا سيما في ظل وجود طلب داخلي جيد، ودعم مؤسساتي مباشر، غير أن هذا الأداء لم يدم طويلًا، إذ سرعان ما بدأ الناتج الصناعي في التراجع ابتداءً من سنة 2013، ليبلغ 74.394مليون دولار، وينخفض نصيب الفرد إلى 1.946دولار، ثم إلى 1.655دولار سنة 2014. وبلغ هذا التدهور أشدّه في سنة 2015، أين لم يتجاوز الناتج الصناعي 44.171مليون دولار، بينما لم يتجاوز نصيب الفرد 1.106دولار، أي بنسبة تراجع تقارب 48.7%مقارنة بسنة 2011، واستمر التدهور خلال سنة 2016، التي عرفت واحدة من أدنى المستويات في الناتج الصناعي، بـ 33.022مليون دولار فقط، وهو ما انعكس مباشرة على نصيب الفرد الذي هبط إلى 809دولار، وهو أدنى رقم مسجل منذ بداية العقد، وعلى الرغم من التحسن النسبي خلال سنتي 2017 و2018، حيث ارتفع الناتج الصناعي إلى 46.839مليون دولار، وسجل نصيب الفرد 1.100دولار، فإن هذا التحسن لم يكن كافيًا لتعويض الخسائر السابقة. بل شهدت سنة 2019 استقرارًا هشًّا، بناتج قدره 40.764مليون دولار ونصيب فردي قدره 938دولار،وبعد تداعيات جائحة كورونا شهد القطاع الصناعي ضربة قاسية بعد 2020 ، حيث تراجع الناتج الصناعي إلى 26.446مليون دولار فقط، وهو ما انعكس في انخفاض نصيب الفرد إلى 603دولار، بنسبة تراجع تفوق 55%مقارنة بسنة 2011، وهو ما يُبرز هشاشة البنية الصناعية الوطنية في مواجهة الأزمات.

لكن بداية من سنة 2021، بدأت بوادر التعافي تظهر، حيث ارتفع الناتج الصناعي إلى 40.199مليون دولار، تزامنًا مع إعادة تشغيل عدد من الوحدات الصناعية، والتحسن النسبي في بيئة الأعمال، ما رفع نصيب الفرد إلى 908دولار،وإستمر إلى سنة 2022، إذ سجل الناتج الصناعي 65.374مليون دولار، ليبلغ نصيب الفرد 1.427دولار، وهو من أعلى المعدلات خلال الفترة الأخيرة، قبل أن يتراجع قليلاً سنة 2023 إلى 1.227دولار نتيجة لارتفاع التضخم والتكاليف اللوجستية، أما بخصوص سنة 2024، فلا تزال البيانات النهائية غير متوفرة، إلا أن المؤشرات الاقتصادية توحي بإمكانية تسجيل استقرار نسبي مع احتمال محدود للارتفاع، خاصة في ظل تحفيز الدولة للصناعات التحويلية والتوجه نحو التصدير.

الفرع الثاني: دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في دعم الإقتصاد الوطني خلال الفترة(2010–2024) :

تشكل المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة (PME/PMI) العمود الفقري للنسيج الاقتصادي في الجزائر نظرا لمساهمتها المتزايدة في الناتج الداخلي الخام غير النفطي. والذي يعود لمرونتها في الاستجابة لمتطلبات السوق، وقدرتها على لعب دور فعّال في دفع عجلة التنمية الاقتصادية المستدامة.

أولا :تطور عدد المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2010-2024):

عرفت الجزائر نموًا مستمرًا في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة المدروسة، وذلك نتيجة السياسات العمومية المحفزة للمقاولاتية، وتحسين بيئة الأعمال، إضافة إلى التسهيلات التي أجهزة الدعم .

الجدول رقم (03): تطور عدد المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في الجزائر(2010–2024)

السنوات	عدد المؤسسات	السنوات	عدد المؤسسات
2010	619,072	2018	1,141,863
2011	659.303	2019	1,193,339
2012	711,832	2020	1,231,073
2013	777,816	2021	1,264,000
2014	852,053	2022	1,320,664
2015	934,569	2023	1,350,000
2016	1,022,621	2024	1,400,000
2017	1,074,503	/	/

المصدر:من إعداد الطالبة بالإعتماد على (صندوق النقد العربي، 2010–2024)

على الموقع الإلكتروني : https://www.amf.org.ae/ar/publications/reports/joint-arab-economic-reports

وموقع وزارة الصناعة على الرابط : https://www.industrie.gov.dz/bulletin-industrie/statistique**الاطلاع عليه يوم 14أفريل 2025 الساعة 16:05**

من خلال الجدول رقم 03 نلاحظ أن الجزائر تشهد الفترة المدروسة (2010–2024) تطورًا مطّردًا في عدد المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة، نتيجة دعم الدولة المتواصل للمقاولاتية، وتحفيز الاستثمار المحلي من خلال مختلف أجهزة دعم التشغيل، مثلANSEJ ، CNAC، ANGEM، ما ساهم في توسع نسيج

المؤسسات بشكل تدريجي سنة بعد أخرى، ففي سنة 2010، بلغ عدد المؤسسات المسجلة 619,072 مؤسسة، ليرتفع في السنة الموالية (2011) إلى 659.30مؤسسة، بنسبة نمو قدرها 6.5%، بينما استمرت الزيادة بوتيرة أقوى خلال 2012، لتصل إلى 711,832مؤسسة .(8%)، وقد حافظ هذا المنحى التصاعدي على استقراره، حيث بلغ عدد المؤسسات سنة 2015 نحو 934,569مؤسسة، ثم تجاوز عتبة المليون لأول مرة سنة 2016، بتسجيل 1,022,621مؤسسة. وتُظهر الأرقام بين سنتي 2017 و2020 تحسنًا ثابتًا، ببلوغ عدد المؤسسات سنة 2020 حوالي 1231.073مؤسسة، ومع تعافي الاقتصاد تدريجيًا من آثار جائحة كوفيد-19، تم تسجيل 1,320,664مؤسسة سنة 2022، ما يمثل أعلى رقم محقق في تاريخ القطاع، مع توقعات بتجاوز 1.4مليون مؤسسة سنة 2024.

هذا النمو في تعداد المؤسسات يدل على توسع تدريجي للقاعدة الصناعية الوطنية، خصوصًا في ولايات الوسط والغرب الجزائري، إلا أن هذا التطور الكمي يبقى في حاجة إلى دعم نوعي، التكوين، والاندماج ضمن سلاسل الإنتاج الوطنية والدولية.

ثانيا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات

تعد مساهمة هذه المؤسسات في الناتج الداخلي الخام مؤشّرًا مهمًا على فعاليتها الاقتصادية، وقد سجلت نموًا معتبرًا خلال نفس الفترة، كما يبين الجدول التالي:

الجدول رقم (04): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات (2010 – 2024)

السنوات	القيمة –الوحدة مليار دج–	السنوات	القيمة –الوحدة مليار دج–
2010	5,509.21	2017	10,106.70
2011	6,060.80	2018	10,886.60
2012	6,606.40	2019	11,450.50
2013	7,634.43	2020	11,900.00
2014	8,527.00	2021	12,400.00
2015	9,237.87	2022	13,000.00
2016	9,943.92	2023	13,400.00

المصدر:من إعداد الطالبة من المصدر:من إعداد الطالبة بالإعتماد على (صندوق النقد العربي، 2010–2024) على الموقع الإلكتروني https://www.industrie.gov.dz :/

نلاحظ من خلال الجدول رقم 04 أن الجزائر شهدت تحسنا ملحوظا على مستوى القيمة الإقتصادية في مساهمة هذه المؤسسات في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات، حيث انتقلت القيمة من 5,509.21مليار دج سنة 2010 إلى حوالي 13,800مليار دج سنة 2024 (تقديريًا)، وفي السنوات الأولى من الفترة المدروسة، بلغت المساهمة سنة 2011 حوالي 6,060مليار دج، مسجلة ارتفاعًا بنسبة 10%+مقارنة بسنة 2010، وفي سنة 2013، بلغت القيمة 7,634.43مليار دج، بينما وصلت إلى 8,527مليار دج سنة 2014، مما يعكس التحسن التدريجي في الأداء الاقتصادي لهذه المؤسسات، لا سيما في القطاعات الإنتاجية التحويلية، تواصل هذا الاتجاه التصاعدي سنة بعد سنة، حيث بلغت المساهمة سنة 2019 حوالي 11,450.5مليار دج، واستقرت تقريبًا خلال أزمة كورونا (2020–2021) عند 11,900إلى 12,400 مليار دج، مع توقعات باستعادة النسق التصاعدي في سنة 2022 بقيمة 13,000مليار دج، أما بالنسبة لسنتي 2023 و2024، فيُتوقع أن تصل المساهمة إلى 13,800مليار دج، ما يمثل تقريبًا ضعف مساهمة سنة 2013، ويعكس الدور المتزايد لهذه المؤسسات في تحقيق قيمة مضافة حقيقية خارج إطار الريع الطاقوي.

غير أن هذا التطور، وإن كان مشجعًا من حيث الأرقام، لا يعكس بالضرورة تحسنًا في مردودية المؤسسات أو توسعها النوعي، إذ لا تزال تعاني العديد منها من مشاكل التمويل، ضعف التكوين الإداري، غياب الابتكار، وغياب الانخراط في شبكات الإنتاج والتصدير،فرغم تجاوز عدد المؤسسات سنة 2023 ،1.3 مليون مؤسسة لم تتجاوز مساهمتها الإقتصادية 13.400 مليار دينار في حين كان يفترض أن تعكس هذه الكتلة المؤسسية إنتاجا أكبر ،وهذا يعود إلى وجود عدد كبير من المؤسسات التي تعمل في قطاع غير مهيكل ،وأن أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة متمركز في ولايات الشمال (الجزائر العاصمة ،سطيف،وهران) بسبب القرب من الأسواق والمراكز الصناعية أما الجنوب والمناطق الداخلية ،فلا تزال تعاني من ضعف البنية التحتية والخدمات البنكية واللوجستية ،ما يحد من تكافؤ الفرص في التوسع المؤسسي ودخول الأسواق الخارجية ،حيث يرتكز نشاط أغلب نشاط هاته المؤسسات في الصناعات الغذائية البناء والخدمات الصناعية البسيطة بينما تظل مساهمتها في الصناعات الإستراتيجية (الدواء ،الميكانيك ،الإلكترونيات) ضعيفة جدا ،بالرغم من إطلاق الحكومة برامج دعم للمقاولتية وتسهيلات التمويل عبر أجهزة ANSEJ إلا أن ذلك تم دون دراسة دقيقة أو تقديم فعلي للأثر الإقتصادي .

ويرجع الإهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الدور الذي يمكن أن تؤديه في التنمية الإقتصادية من خلال مساهمتها في القيمة المضافة ،الناتج الداخلي الخام ،زيادة الإستثمار ،التجارة الخارجية ونوضح ذلك فيمايلي : **(خوني و حمشة، 2022، الصفحات 85-86)**

1. **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أداة لتشجيع الإستثمار** : حيث تعمل على تكوين المستثمرين الصغار الذين لا يملكون رؤوس أموال كبيرة فيمكنهم توظيف مدخراتهم الفردية بمخاطر أقل نتيجة قصر فترة إسترداد رأس المال المستثمر ودخولهم وخروجهم من السوق بسهولة لإنخفاض قيمة الأصول وكذا زيادة الإستثمارات الناجحة ؛
2. **تحقيق التوطن الصناعي** : وذلك عبر سهولة توطنها والإنتشار الجغرافي للمؤسسات الصناعية بالقرب من المناطق التي توجد فيها مدخلات الصناعات الصغيرة والمتوسطة ،وغالبا تساهم في جذب صناعات أخرى جديدة وبالتالي تساهم في توسيع رقعة التنمية الصناعية وإنتشارها ؛
3. **المقاولة من الباطن** : تساعد المقاولة من الباطن على زيادة فرص التشغيل وتراكم الثروة في المجتمع نتيجة إرتفاع المنافسة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،كما تشجع التخصص في العمل الذي يؤدي بدوره إلى الإتقان في الإنتاج وتعزيز الخبرات وبالتالي خلق التجديد ،كما أن المؤسسات الضخمة تلجأ إلى مؤسسات المقاولة من أجل تحسين نوعية المنتوج

كما يتمثل دورها أيضا في : **(سعايدية ، 2024/2023، الصفحات 38-41)**

4. مساهمتها في الإبتكار والتجديد : يظهر الإبداع والإبتكار كأحد الجوانب الرئيسية في إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويظهر هذا الإبداع والأفكار الجديدة للمنتجات من معرفة هاته المؤسسات لمعرفة عملائها ،ويزيد من المنافسة فيما بينها ؛
5. **مساهمتها في توفير فرص العمل** : على الرغم من حجمها الصغير وإمكانياتها المحددة فهي تفوق المؤسسات الصناعية الكبيرة في خلق فرص العمل ؛
6. **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات** : فالمؤسسات ذات الطابع الحرفي لها قدرة على تعديل برنامجها الإنتاجي وفقا لإحتياجات الأسواق الخارجية بفضل مرونتها ورأس المال المستثمر المحدود ، وكذلك من خلال ربطها بالمؤسسات المصدرة الكبيرة حيث توفر الأجزاء المكتملة أو النصف مصنعة التي

تحتاجها كمدخلات للمنتج النهائي بأسعار تنافسية وبذلك تعتبر مساهمة بشكل غير مباشر في التصنيع؟؛

7. **دورها في زيادة الناتج الداخلي الخام وتعزيز التنمية** : من خلال زيادة التوظيف وهو عنصر أساسي في الإنتاج وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي على السلع الإستهلاكية والإستثمارية ،ما يعزز دخل الأفراد في المجتمع وتوجيه جزء للإستهلاك وجزء آخر للإستثمار في مشاريع صغيرة ومتوسطة وهاته المشاريع تساعد في زيادة معدلات الإنتاجية للعوامل المستخدمة في الإنتاج وتعزز دورة المبيعات مما يقلل من تكاليف التخزين والتسويق وهذا يخفض تكلفة المنتجات وتسهم هاته العوامل في زيادة حجم الناتج الوطني وتنوعه ،والإنتشار الواسع للمستثمرين ؛
8. **التوسع مع التقلبات والأزمات** : نظرا لمرونتها وقدرتها على التكيف مع التغيرات الإقتصادية ،تتمتع بالقدرة على إستجابة متطلبات السوق بسرعة وفعالية .

ثالثا :أهم الشركات المصدرة البارزة في الجزائر خلال 2023 :

في إطار السياسة الوطنية الرامية إلى ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، شهدت سنة 2023 مبادرة رئاسية نوعية تمثلت في تكريم عدد من الشركات الجزائرية المصدّرة، اعترافًا بجهودها في تعزيز الحضور التجاري الجزائري في الأسواق الدولية،وقد جاء هذا التكريم تتويجًا لمسار عدد من المؤسسات التي استطاعت بفضل كفاءتها الإنتاجية وخططها الاستراتيجية أن تفرض منتجاتها في أسواق عالمية متنوعة، مما جعلها نماذج يُحتذى بها في مجال دعم الاقتصاد الوطني وتنمية الصادرات ، وسنعرض في هذا المحور أبرز الشركات المكرّمة وقيمة صادراتها وأهم نشاطاتها.

الجدول رقم (05): أهم الشركات المصدرة في الجزائر خلال سنة 2023

الرقم	إسم المؤسسة	التخصص	قيمة الصادرات بين 2020و 2022 مليون دولار	أفاق 2023 مليون دولار	الإستحقاق أفضل مصدر	عدد البلدان المصدر إليها
01	شركة ساتيركس إيريس Saterex IRIS	الأجهزة الكهرومنزلية و العجلات المطاطية	45 مليون دولار	146	الوسام الشرفي للتصدير	28
02	سوميفوس Somiphos	تصدير الفوسفات	350 مليون دولار	269	منتجات صناعية	21
03	سوديسماك Sodismae	فرع المجمع الصناعي للإسمنت الجزائر – جيكا-	182 مليون دولار	300	للقارة الإفريقية	23
04	شركة السويدي ELSewedy Cables Algeria	صناعة الكوابل	29 مليون دولار	175	شركة مختلطة	17
05	شركة يسير Yassir Startup	الخدمات (مؤسسة ناشئة)	18.7 مليون دولار	150	مؤسسة ناشئة	6
06	الشركة المتوسطية للزجاج MFG	فرع مجمع سيفيتال صناعة الزجاج	137 مليون دولار	130	منتجات صناعية	35
07	شركة فاديوكو Faderco	صناعة ورق النظافة و الحفاظات	63 مليون دولار	110	منتجات صناعية	23
08	شركة كوندور Condor Electronics	الأجهزة الإلكترونية و الكهرومنزلية	28.5 مليون دولار	70	شاب	15
09	شركة بوبلنزة Boubelenza Agro-Alimentaire	الحروب و مشتقاته	47.6 مليون دولار	50	منتجات فلاحية	25
10	شركة الصناعية الطبية الجراحية IMC	صناعة المستلزمات الطبية و الإستشفائية	5 مليون دولار	10	منتجات صيدلانية	10

11	بيودات الجزائر Biodattes Algerie	تصدير التمور	5 مليون دولار	16	التمور	16
12	شركة كياراد Etablissement Kiared	تصدير زيت الزيتون	201 الف دولار	5.1	زيت الزيتون	2
13	شركة إكسبو كوير Expo Cuir	تصدير الجلود	450 الف دولار	0.6	إمرأة	4
14	الشركة الجزائرية للمعارض و التصدير SAFEX	تنظيم التظاهرات الإقتصادية داخل و خارج الوطن	96 تظاهرة	/	شركة مرافقة	/

المصدر: (لعمالسة و حطاب ، 2024، الصفحات 317–318)

نلاحظ من خلال الجدول رقم 05 أن شركة "سوديسماك Sodismac "تعد من أبرز المؤسسات الجزائرية المصدّرة في قطاع الأجهزة الكهرومنزلية، حيث بلغت قيمة صادراتها حوالي 182مليون دولار، مع قدرتها الإنتاجية التي تتيح لها بلوغ 300مليون دولار بحلول آفاق .2029أما شركة "سوميفوس Somiphos " المتخصصة في تصدير الفوسفات، فقد سجلت صادراتها 350مليون دولار، وتأتي بعدها شركة "إم إف جي MFG "المختصة في صناعة الزجاج المسطح، بإجمالي صادرات بلغ 137مليون دولار ،وفي السياق ذاته، بلغت صادرات شركة "فاديركو Faderco "العاملة في صناعة الورق الصحي والمواد البلاستيكية حوالي 63مليون دولار، بينما حققت شركة "بوالبلنزة أغرو أليمونتير-Boublenza Agro " Alimentaireالمتخصصة في المنتجات الغذائية صادرات تقدر بـ 47.6مليون دولار، أما في قطاع الخدمات، فقد برزت شركة "يسير Yassir "المختصة في التكنولوجيا الرقمية والخدمات الذكية، بقيمة صادرات وصلت إلى 18.7مليون دولار، بينما سجلت شركة "السويدي" للكابلات El Sewedy Cables Algeria، قيمة صادرات بلغت 29مليون دولار، وفي قطاع الصناعات الصيدلانية، جاءت مؤسسة "بيودات الجزائر Biodattes Algérie "كحالة نموذجية ناجحة في مجال الصناعات الدوائية، في حين صدّرت شركة "IMC"ما قيمته 5ملايين دولار في قطاع المستلزمات الطبية والتجهيزات شبه الصيدلانية، وتجدر الإشارة إلى أن شركة "إكسبو كوير Expo Cuir "المختصة في تصدير الجلود قد بلغت صادراتها 0.6مليون دولار، في حين صدّرت مؤسسة "كيا راد Kiared "المختصة في زيت الزيتون 201

ألف دولار، ويُذكر أن رئيس الجمهورية قد نوّه بأداء هذه المؤسسات المصدّرة، مؤكّدًا على ضرورة دعمها ومرافقتها من أجل رفع مساهمتها في تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات، لاسيما أن جزءًا منها ينشط ضمن مؤسسة "سيربوسيدSafex"، المتخصصة في دعم وتأطير المؤسسات الوطنية في التصدير نحو الأسواق

الفرع الثالث: مساهمة القطاع الصناعي في الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة (2010 – 2024)

يُعد القطاع الصناعي أحد البدائل الاستراتيجية للجزائر لتجاوز التبعية التاريخية لعائدات المحروقات، وتحقيق تنويع حقيقي لمداخيل الدولة. لذلك، تحظى مساهمته في الصادرات خارج المحروقات بأهمية بالغة، خصوصًا مع بروز الصناعات التحويلية كحلقة أساسية في إعادة تشكيل المنظومة الاقتصادية.

أولا: تطور الصادرات الصناعية خارج المحروقات في الجزائر(2010–2024)

الجدول رقم (06): تطور الصادرات الصناعية خارج المحروقات في الجزائر(2010–2024)

السنوات	القيمة	السنوات	القيمة
2010	1.04	2018	2.12
2011	1.17	2019	2.62
2012	1.12	2020	2.26
2013	1.35	2021	4.6
2014	1.62	2022	7
2015	1.58	2023	7.5
2016	1.45	2024	8.2
2017	1.69	/	/

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على موقع وزارة الصناعة (وزارة الصناعة، 2010–2024)

بالإعتماد على الموقع الإلكتروني : https://www.industrie.gov.dz/bulletin-industrie/statistique

من خلال الجدول رقم (06) نلاحظ أن قيمة الصادرات الصناعية الجزائرية خارج قطاع المحروقات خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2010 و2024 تقلبات واضحة من حيث الحجم، تميزت بدايةً بضعفٍ هيكلي في الأداء التصديري خلال العقد الأول، قبل أن تعرف قفزة نوعية ابتداءً من سنة 2021، نتيجة الإجراءات الحكومية التي استهدفت دعم المنتوج الوطني وتعزيز التوجه نحو التصدير كأولوية اقتصادية، ففي سنة 2010، لم تتجاوز قيمة الصادرات الصناعية خارج المحروقات 1.04مليار دولار أمريكي، لترتفع بنسبة طفيفة في السنوات اللاحقة، مسجلة 1.17مليار دولار سنة 2011، ثم 1.35مليار دولار سنة 2013 .هذا التحسن النسبي ظل محدودًا

إلى غاية 2015، حيث تراوحت القيمة بين 1.4و1.6 مليار دولار، أما خلال الفترة الممتدة من 2016 إلى 2019، فقد واصلت الصادرات الصناعية نموها التدريجي، حيث بلغت 2.12مليار دولار سنة 2018، ثم 2.62مليار دولار سنة 2019، وهي القيمة الأعلى في العقد الأول من الفترة محل الدراسة.

لكن التحول النوعي الحقيقي بدأ بعد سنة 2020، رغم الظرف الصحي العالمي المرتبط بجائحة كورونا. ففي سنة 2021، تضاعفت قيمة الصادرات الصناعية لتبلغ 4.6مليار دولار أمريكي، أي بنسبة نمو تفوق 103% مقارنة بسنة 2020 التي سجلت 2.26مليار دولار. واستمر هذا المنحى التصاعدي في 2022، حيث بلغت الصادرات 7مليار دولار أمريكي، محققة بذلك نموًا قدره 52 %على أساس سنوي، وتُقدّر القيمة التصديرية لسنة 2023 بحوالي 7.5مليار دولار، مع إمكانية بلوغ 8.2مليار دولار سنة 2024، حسب تقديرات مبنية على التصريحات الرسمية والتوجهات الحكومية بترقية الصادرات خارج المحروقات، هذا النمو الكمي الهام يعكس نجاحًا نسبيًا في تنفيذ استراتيجية التنويع الاقتصادي، غير أن الملاحظة الجوهرية تكمن في كون هذه القفزة في الأرقام لا تعكس بالضرورة تحولًا نوعيًا في بنية الإنتاج الصناعي، كما سيتضح من تحليل مكونات هذه الصادرات.

أولا :تحليل تركيبة الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات

الجدول رقم (07): أهم مكونات الصادرات الصناعية خارج المحروقات خلال 2023

المنتج	القيمة	النسبة من إجمالي الصادرات الصناعية
الاسمدة المعدنية و الكيماوية	1.917	29 %
الحديد و الصلب	1.630	25 %
المنتجات الغذائية المصنعة	700	10.6 %
مواد البناء (إسمنت، زجاج...)	650	9.8%
الأجهزة الكهرومنزلية	400	6%
منتجات الأدوية	200	3%
مواد بلاستيكية	180	2.7%
أخرى	923	14%
الإجمالي	6.600	100%

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على (جريدة الخبر ، 2023)

على الموقع الإلكتروني https://www.elkhabar.com :/

الشكل رقم (02): أهم مكونات الصادرات الصناعية خارج المحروقات خلال 2023

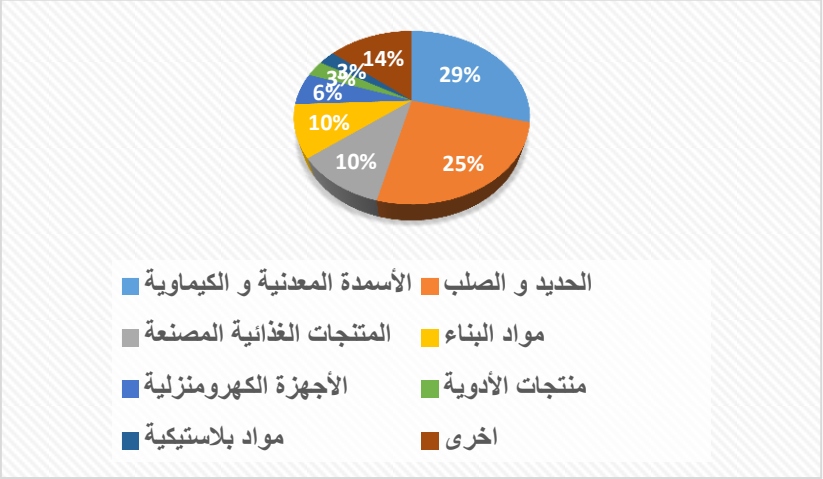

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الجدول رقم (7) ومخرجات الاكسيل

بالنظر إلى معطيات سنة 2023، الموضحة في الشكل رقم 05 ،يتضح أن بنية الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات تظل مركّزة بشكل كبير في عدد محدود من المواد الأولية أو نصف المصنعة، وهو ما يشير إلى غياب التخصص الصناعي المعمق، وضعف القيمة المضافة للمنتوج المصدر، فقد احتلت الأسمدة المعدنية والكيماوية المرتبة الأولى ضمن المواد المصدرة بقيمة 1.91مليار دولار، أي ما يعادل نسبة 29 %من إجمالي الصادرات الصناعية خلال السنة. تليها مباشرة منتجات الحديد والصلب)على غرار إنتاج مجمع Tosyali و Bellara، والتي بلغت صادراتها حوالي 1.63مليار دولار، بنسبة تقارب 25%من إجمالي الصادرات، ما يعكس الاعتماد الكبير على المنتجات الثقيلة ذات القيمة المضافة المحدودة، في المرتبة الثالثة، نجد المنتجات الغذائية المصنعة بقيمة 700مليون دولار (10.6%)، ثم مواد البناء مثل الإسمنت والزجاج بقيمة 650مليون دولار، ما يعادل .9.8%وتبقى مساهمة الصناعات الاستهلاكية التقنية، مثل الأجهزة الكهرومنزلية، في حدود 6%فقط، في حين لم تتجاوز مساهمة قطاع الصناعات الصيدلانية 3%، والبلاستيك والمطاط حوالي .2.7% ،ما يُستنتج من هذا التحليل، هو أن أكثر من 54% من إجمالي الصادرات الصناعية لعام 2022 تركزت في منتجين فقط، وهما الأسمدة المعدنية ومنتجات الحديد والصلب، مما يكشف عن ضعف في تنويع القاعدة التصديرية، وغياب فعلي لصناعات تكنولوجية متقدمة أو تحويلية دقيقة، كما أن نسبة المنتجات ذات الابتكار أو المحتوى التكنولوجي، مثل الأجهزة الطبية أو الآلات، لا تزال هامشية، ما يدل على قصور في التأهيل الصناعي للولوج إلى سلاسل القيمة العالمية.

المطلب الثاني : أليات ترقية الصادرات في المؤسسات الجزائرية خلال الفترة 2010–2024

ارتبطت محاولات الجزائر لتنويع صادراتها الصناعية بجملة من السياسات القطاعية والبرامج التنموية. في هذا الإطار، يناقش هذا المطلب جهود الدولة في رسم استراتيجيات الترويج للمنتوج الوطني وتحفيز المؤسسات الصناعية على التصدير.

الفرع الأول : السياسات و البرامج المعتمدة لترقية الصادرات الصناعية:

رُسمت عدة سياسات صناعية وتجارية ترمي إلى تحفيز المؤسسات على دخول الأسواق الخارجية، عبر تقديم إعفاءات جبائية، تسهيلات لوجستيكية، وحوافز مالية. يستعرض هذا الفرع أبرز هذه السياسات و البرامج وتقييم فعاليتها.

أولا :البرامج التنموية :

❖ البرنامج الخماسي للتنمية 2010–2014

- **تعريفه:** يُعد البرنامج الخماسي للتنمية 2010–2014 استمرارًا واستكمالًا للبرامج السابقة (2001–2004، 2005–2009)، وهو أكبر خطة استثمارية اعتمدتها الدولة الجزائرية آنذاك، حيث تم رصد غلاف مالي ضخم يقدّر بـ 286مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل أكثر من 20 ألف مليار دينار جزائري. جاء هذا البرنامج في سياق مواصلة تنفيذ سياسات دعم البنية التحتية وتحقيق التنمية الجهوية والعدالة الاجتماعية، إلى جانب الدفع نحو إنعاش القطاعات الإنتاجية، وعلى رأسها القطاع الصناعي. (**سويح و بن طيرش، صفحة 212**)

وقد تم فتح حساب تخصيص خاص رقم 302-12432 بعنوان ''ميزانية الدولة للتجهيز''، حيث تم تحويل فوائض الميزانية المحققة خلال سنوات الطفرة النفطية لدعم تنفيذ مشاريع ضخمة، خاصة في قطاعات السكن، النقل، الري، التعليم، الصحة، إلى جانب دعم المؤسسات الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة.

- أهداف البرنامج: (**شريط و بن الحاج، صفحة 96 ، 97**)
  - ✓ تحسين الظروف المعيشية للسكان عبر مشاريع السكن، الصحة، التعليم، والنقل؛
  - ✓ تطوير البنية التحتية الوطنية وربط مختلف مناطق البلاد بشبكات الطرق، الكهرباء، الغاز، والماء الشروب؛
  - ✓ توسيع النشاط الاقتصادي خارج قطاع المحروقات ودعم الإنتاج الوطني؛

- ✓ تحقيق توازن جهوي في التنمية، خاصة بين الشمال، الهضاب، والجنوب؛
- ✓ تهيئة مناخ ملائم لجذب الاستثمارات، وتحفيز المؤسسات الصناعية على التوسع؛
- ✓ تعزيز تشغيل اليد العاملة الوطنية وخفض نسب البطالة، خاصة في أوساط الشباب.

➢ **مضمون البرنامج حسب القطاعات**

الجدول رقم (08): مضمون البرنامج الخماسي للتنمية 2010–2014

القطاع	القيمة (مليار دج)	النسبة المئوية%
التنمية البشرية	10122	49.5
المنشآت القاعدية الأساسية	6448	31.5
تحسين و تطوير الخدمات العمومية	1666	8.1
الحد من البطالة	360	1.7
البحث العلمي و التكنولوجيات الجديدة	250	1.6
التنمية الإقتصادية	1566	7.6
المجموع	28560	100

المصدر: (بن الحاج و شريط ، 2016، صفحة 18)

من خلال الجدول السابق، نلاحظ أن القطاع الصناعي لم يكن مذكورًا كأولوية مباشرة في البرنامج، بل اقتصر الدعم على تمويلات غير مباشرة من خلال تحسين الإطار العام للاستثمار (الطرق، الكهرباء، المياه...)قد ساهم هذا:

- ✓ تهيئة المناطق الصناعية في الهضاب والجنوب؛
- ✓ دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في القطاع الصناعي؛
- ✓ تسهيل إنشاء بعض المشاريع الكبرى في الحديد والإسمنت.

لكن يبقى أثر البرنامج على الصناعة التحويلية محدودًا بسبب غياب سياسة صناعية مستقلة وتخصيص مباشر للقطاع الصناعي.

➢ **انعكاساته على القطاع الصناعي:** رغم أن التركيز الرئيسي كان موجهًا نحو البنية التحتية والخدمات، إلا أن البرنامج ساهم بشكل غير مباشر في دعم القطاع الصناعي من خلال: **(حاجي، 2014، صفحة 190)**

- ✓ تحسين البنية القاعدية للمناطق الصناعية عبر توفير الطرق، الربط بالكهرباء والماء، والموانئ؛
- ✓ مكين المؤسسات الصناعية من الاستفادة من أجهزة دعم الاستثمار؛
- ✓ إنشاء بعض الشراكات الأجنبية في الصناعات الثقيلة مثل مركب الحجار، ومشروع بلارة للحديد والصلب؛
- ✓ دعم مشاريع الصناعات الغذائية، وصناعة مواد البناء، ما ساعد على تعويض بعض الواردات.
- ✓ ومع ذلك، فإن أثر البرنامج على الصناعة ظل دون المستوى المتوقع، بسبب غياب تركيز مباشر على الصناعة التحويلية، وعدم وجود سياسة صناعية واضحة، ما أدى إلى بقاء مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي في حدود 5% فقط.

❖ برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015–2019

- ➢ **تعريفه:** جاء هذا البرنامج استجابة للظروف الاقتصادية الصعبة التي شهدتها الجزائر بعد انهيار أسعار النفط سنة 2014، وقد خُصص له غلاف مالي يُقدّر بـ 262مليار دولار أمريكي .يُعتبر هذا البرنامج مكمّلًا للبرامج الخماسية السابقة، ويهدف إلى الحفاظ على المكتسبات التنموية المحققة خلال السنوات السابقة، مع التركيز على تعزيز النمو الداخلي وتقليص الاعتماد على الإيرادات النفطية. (**مرسوم تنفيذي رقم 205–15، 2015**)

تم تمويل هذا البرنامج أساسًا من خلال حساب تخصيص خاص برقم 302-12443 بعنوان "ميزانية الدولة للتجهيز"، تم استعمال فوائض الإيرادات من سنوات الرواج لتمويل استثمارات جديدة، إلى جانب إعادة هيكلة عدد من المؤسسات العمومية .

➢ أهداف البرنامج:

- ✓ الحفاظ على التوازنات الاجتماعية من خلال منح الأولوية لتحسين شروط المعيشة (السكن، الماء، الصحة، التربية، الغاز) ؛
- ✓ تحسين البنية الاقتصادية وتشجيع الأنشطة الإنتاجية؛
- ✓ تحقيق نمو داخلي مرتكز على الطلب المحلي وتقوية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ تحسين مناخ الأعمال، وتبسيط الإجراءات الإدارية المرتبطة بالاستثمار؛
- ✓ ترقية الصادرات خارج المحروقات من خلال دعم الصناعات التحويلية؛

✓ توفير بيئة مناسبة لتوسيع القاعدة الصناعية، خاصة في فروع الحديد، الإسمنت، والصناعات الغذائية.

➢ **مضمون البرنامج حسب القطاعات:**

الجدول رقم (09): مضمون برنامج توطيد النمو الإقتصادي

القطاع	القيمة (مليار دج)	النسبة المئوية
دعم التنمية البشرية	4242	21.9
المنشآت القاعدية و الإدارية	6122	31.6
التشغيل و تكوين الشباب	1526	7.8
دعم الإنتاج الوطني و الصناعي	1586	8.2
الحماية الإجتماعية و الأمن الوطني	1710	8.8
التعليم العالي و البحث العلمي	1380	7.1
العدالة و الخدمات الإدارية	945	4.9
المجموع	19387	100

المصدر:من إعداد الطالبة بالإعتماد على ، (موقع الجمارك الجزائرية):

https://www.douane.gov.dz/spip?rubrique327

يتبين من الجدول أن القطاع الصناعي قد بدأ يأخذ حصة واضحة (8.2%) من إجمالي البرنامج، وهو ما انعكس على إطلاق مشاريع صناعية جديدة، أهمها:

- مشروع مركب الحديد والصلب "بلارة."؛
- مشاريع تركيب السيارات؛
- دعم الصناعات الغذائية ومواد البناء.

لكن تبقى النتائج محدودة بسبب البيروقراطية، غياب التمويل البنكي الموجه للصناعة، وعدم وضوح الرؤية الصناعية على المدى المتوسط.

أ. **آثاره على القطاع الصناعي:**

- إنشاء مشاريع صناعية هامة على غرار مركب الحديد والصلب بلارة، وتوسعة مركب توسيالي؛
- انطلاق مشاريع تركيب السيارات (رونو، فولكسفاغن، هيونداي...)، رغم الانتقادات لاحقًا؛

- دعم صناعات مواد البناء والأنشطة ذات الصلة بالإنتاج المحلي؛
- تحسن طفيف في مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي، حيث تجاوزت 6% في بعض السنوات؛
- إلا أن هذه النتائج بقيت هشة بسبب غياب توجيه فعلي ومؤسساتي لسياسات التصنيع، إضافة إلى ضعف التكوين الصناعي ومحدودية التمويل البنكي.

❖ مخطط الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي 2020–2024

➢ **تعريفه:** هو مخطط استراتيجي جديد أُطلق بعد جائحة كوفيد-19، وهو يُمثل نقطة تحول في السياسة الاقتصادية الجزائرية، حيث تم وضعه ضمن تصور جديد لتنمية الاقتصاد الوطني يرتكز على الإنتاج، التنويع، وترقية الصادرات. **مخطط الإنعاش القتصادي (2020–2024)، 2020**).

وقد جاء هذا المخطط في إطار "رؤية الجزائر 2030"، وركّز على دعم الاستثمار، تحسين مناخ الأعمال، إعادة بناء النمو الاقتصادي، مع منح الأولوية للقطاعات غير الريعية وعلى رأسها الصناعة.

➢ **أهداف المخطط** :

✓ تقليص التبعية للمحروقات وتنويع الاقتصاد الوطني؛

✓ تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي، وتحسين تمويل المشاريع؛

✓ رفع مساهمة الصناعة في الناتج الداخلي الخام؛

✓ تطوير 14 شعبة صناعية ذات أولوية ضمن خارطة الطريق الصناعية (الصناعات الغذائية، الحديد والصلب، النسيج، الصناعات الميكانيكية...) ؛

✓ تعزيز الصادرات الصناعية خارج المحروقات؛

✓ رقمنة الإجراءات الإدارية وتبسيط مسار الاستثمار.

➢ **مضمون المخطط حسب القطاعات:**

جدول رقم (10): مضمون مخطط الإنعاش الإقتصادي و الإجتماعي

القطاع	عدد المشاريع	القيمة (مليار دج)
فك العزلة	3216	67.73
التزويد بمياه الشرب	2465	30.66
الصرف الصحي	1737	24.69
الربط بالكهرباء	1352	16.77
التزويد بالغاز	998	23.96
تحسين ظروف المدرسين	1436	11.49
النقل العمومي	41	0.39
الإدارة العمومية	693	4.75
الصحة العمومية	364	2.76
فضاءات الألعاب	356	3.27
مكافحة زحف الرمال	3	0.058
التغذية المدرسية	66	0.63
المخاطر الطبيعية	114	1.26
المجموع	12841	188.42

المصدر: (مُحَمَّد و مُحَمَّد ، 2022، صفحة 114)

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن: **(مُحَمَّد و مُحَمَّد ، 2022، صفحة 114)**

- ✓ الجزء الأكبر من البرنامج موجه نحو تحسين البنية التحتية والخدمات الأساسية؛
- ✓ رغم غياب تخصيص صريح للصناعة، إلا أن التحسين في البنى القاعدية يهيئ الأرضية لاستقطاب استثمارات صناعية مستقبلية؛
- ✓ تم إطلاق خريطة طريق صناعية سنة 2021 تشمل 14 شعبة صناعية ذات أولوية؛
- ✓ هناك دعم تدريجي واضح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في إطار هذا المخطط.

➢ **آثاره ومشاريعه في المجال الصناعي:**

- ✓ إصدار خريطة طريق صناعية سنة 2021 شملت 14 شعبة صناعية ذات أولوية؛
- ✓ تمويل مشاريع الصناعات التحويلية والصناعات الصيدلانية عبر قروض بنكية مدعومة؛
- ✓ استحداث مناطق صناعية جديدة، خاصة في مناطق الجنوب؛
- ✓ دعم التكوين المهني وربطه بالحاجيات الفعلية للقطاع الصناعي؛
- ✓ تحسن تدريجي في مؤشرات الناتج الصناعي، حيث بلغ أكثر من 65 مليار دولار سنة 2022؛
- ✓ تسجيل زيادة معتبرة في عدد المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ تسجيل ارتفاع في الصادرات الصناعية (خاصة الحديد والأسمدة).

ثانيا : برامج تدعيم الصادرات :

في إطار حتمية الإنتاج على الأسواق الخارجية أبرمة مع دول ومنظمات خارجية برامج تعاون لمرافقة المؤسسات الجزائرية نحة التصدير من أبرز هذه البرامج :

❖ **برنامج" OPTIMEXPORT"** : قامت وزارة التجارة الجزائرية والوكالة الفرنسية للتنمية "**UBIFrance**" في إطار التعاون اتقني بين الجزائر وفرنسا بإبرام عقد قيمته 2.5 مليون يورو (2.1 مليون يورو مساهمة من طرف الوكالة الفرنسية و400.000 يورو ومساهمة وزارة التجارة) لتطوير الصادرات الجزائرية المتضمن برنامج تدعيم القدرات التجارية PRCC المدعم من طرف الوكالة الفرنسية فهو برنامج تدريب إحتراف مدته 03 سنوات من 2007 إلى 2009 وتم تمديد إلى 2010 ،ويتضمن هذا البرنامج : (**بن عمر بن عجال، 2017/2016، الصفحات 135-141**)

- ✓ رفع الكفاءة التصديرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتدريب مستوى الإعلام الدولي ؛
- ✓ تكوين ورفع كفاءة ممثلي قطاع التصدير في البنوك والوسطاء وضمان مرافقة المؤسسات المعنية في نشاطها التصديري؛
- ✓ تقديم مساعدة خاصة في كل الميادين للمؤسسات التي ستكون واجهة التصدير للجزائر ودعمها في الأسواق الخارجية ؛

- ✓ كما إستفاد المتعاملين والمتدخلين في قطاع التصدير (البنوك ،الجمارك،وكلاء،النقل) 80 إطار ممثلي لعدة وزارة وعرف التجارة والصناعة والبنوك والتأمين في إطار هذا البرنامج من دورات تدريبية لمدة ستة أشهر، تضمن تكوينا في 14 مقياسا عن أساسيات التجارة الدولية وتحصلوا على شهادة المشاركة بعد التكوين في 2009.
- ✓ في 15 ديسمبر2009 نظمت ألجس مع " OPTIMEXPORT" يوم مهني للتصدير ،حضره250 مشارك تضمن لقاءات للمناقشة ،ورشات عمل ،معرض الشركاء ومعرض المتحدين للتصدير قام منظمي هذا اللقاء بدعوة مسيري المؤسسات المختارة وشركاء التصدير للمشاركة والإقتراح عليهم الأهداف التالية :

- الأخذ بعين الإعتبار توسع القدرات التصديرية للمؤسسات

- تفحص متابعة أحدث الساعة ،الأخبار الوثائق ،التوجيهات وتحديث تأطير التصدير

- تعزيز العلاقة بين المؤسسات المتعاملين الإقتصاديين متحدي التصدير والهيئات الشريكة

ويعتبر اللقاء أهم حدث في الجزائر المخصص للتصدير بعد معرض التصدير الأول "DJAZAIR EXPORT" المنظم في جوان من نفس السنة .

ونجد فيما يخص القطاعات المخصصة :

- ❖ **لقاءات المناقشة** : تمثلت في إتصالات بمتعاملي التجارة الدولية في شكل ندوات ونقاشات تطرقت إلى مواضيع لوجستية ،الميكزمات الإدارية للمرافقة الدولية وطرق الدفع
- ❖ **ورشات عمل** : وتم من خلالها الإجابة على إنشغالات وإهتمامات المشاركين منها :
  - ➢ العلاقة مع الجمارك والجباية وتحليل بعض النصوص المهمة؛
  - ➢ فحص القدرة المالية للزبائن المستهدفين؛
  - ➢ إمكانيات التصدير مكانة المؤسسة المصدرة في المحيط المؤسسي ،إنعكاس عمليات عملية التصدير في عملية التسيير ...ألخ .

❖ **تنظيم المعرض** : تم تخصيص 44 جناحا للعرض منه 14 هيئات ومتعاملي الدعم والإستشارة و30 للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإنتاجية والحرفية والخدماتية .

كما نظمت دورات تكونية خاصة في مارس أفريل وماي 2010 لإطارات لمختلف الوزارات ومستشارين في مجال التجارة الدولية وإطارات غرف التجارة والصناعة الولائية قدمت هذه الدورات المساعدة والإستشارة في مقاييس عديدة توج هذا التكوين بتقديم شهادة للمرشحين تسمح لهم القيام بمهتهم المتمثلة في الإستشارة والمعونة والمرافقة ودعم قدرات المؤسسة في تقدير إحتياجاتها ووضع استراتيجيتها للتصدير ،وعمم هذا التكوين وتوسع على المستوى الجهوي بتنظيم دورات تكوينية في الغرب والشرق الجزائري والتي مست المؤسسات التي لها القدرات التصديرية ،ممثلي القنصليات والمؤسسات المدعمة للتصدير (الجمارك ،ألجكس ،غرف التجارة ...) وأجريت هاته التكوينات في المدرسة العليا للجمارك بوهران والمتحف الوطني لعلم الآثار بسطيف ، وكان لهذا البرنامج الأثر الإيجابي على المؤسسات المشاركة بحصول إحداها على جائزة أحسن مصدر جزائري لسنة2010 لقطاع الزراعة فرع التمور كما تحصلت مؤسسة أخرى متخصصة في تحويل التمور في 23 جوان 2011 على جائزة 2010 لأحسن إمرأة مسيرة صاحبة مؤسسة مصدرة منحتى لها من طرف جمعية "النساء صاحبات المؤسسات " وحصلت مؤسسة أخرى مختصصة في صناعة المثلجات والشيكولاطة 2500-ISO2200 الذي يعتبركجواز سفر للتصدير .

❖ **برنامج(FACICO)** : ويندرج هذا البرنامج في إطار التعاون والشراكة بين الجزائر والإتحاد الأروبي ومفاوضات الإنضمام إلى (OMC) والذي بهذه إلى تحرير الإقتصاد الجزائري وإندماجه في الإقتصاد العالمي من خلال تعزيز قدرات الهياكل المركزية والجهوية والمحلية في القطاع التجاري ،تم إطلاق البرنامج في مارس 2009 لمدة 22 شهراً بميزانية تقديرية قدرها (6.25 مليون يورو) منها (5 ملايين يورو) تمويل خاص من المفوضية الأروبية و(1.25 يورو) تمويل خاص من مؤسسة واحدة .

➢ **أهداف هذا البرنامج هي : (عكروت ، 2025/2024، صفحة 129)**

✓ المساهمة في دعم قدرات وهياكل وزارة التجارة على التكيف مع عملية التحرير الإقتصادي والتجاري

✓ دعم سياسة الحكومة الجزائرية لمكافحة أبرز الإختلالات التجارية في الجزائر ؛

- ✓ دعم قدرات التفاوض وإبرام الإتفاقيات التجارية الإقليمية أو المتعددة الأطراف ،وتمكين وزارة التجارة من القيام بدورها كمنسق في أفضل الظروف على مستوى التجارة الخارجية ؛
- ✓ تحسين أساليب حماية المستهلك ؛
- ✓ تطزير هياكل مراقبة الأسواق بدعم من المركز الجزائري لمراقبة الجودة والتغليف من خلال المساعدة التقنية والتدريب

هذا البرنامج يمثل إصداره تصميم المفوضية الأروبية على دعم جهود الجزائر في تنفيذ الإصلاحات التجارية الضرورية في حين إستفادت الهياكل المركزية والجهوية والمحلية لوزارة التجارة والوكالات الخاضعة لإشرافها من التدريب إستجابة لمتطلباتها والأولويات التي حددتها وزارة التجارة.

❖ **برنامج دعم القدرات التجارية للدول العربية** (ENACT) .

➢ **تعريف البرنامج** : هو برنامج جهوي للتعاون الفني هدفه دمج الدول المستفيدة من نظام التجارة المتعددة الأطراف وهذه الدول هي : الجزائر ، تونس ،المغرب ، مصر ،الأردن ،حيث يساند هذا البرنامج الأعمال المبرمجة في المخططات الوطنية للتنمية القطاعية ،وهو برنامج مكمل لبرامج التنمية للشركاء الجزائر ، الإتحاد الأوروبي ،الوكالة الفرنسية للتنمية والبنك العالمي لدعم القدرات التجارية ،هذا البرنامج ممول من طرف الحكومة الكندية عن طريق الوكالة الكندية للتنمية ACDI حيث تم عقد إتفاقية مع الجزائر بمبلغ قدره 8.4 ملايين دولار منها 106 مليون دولار خصص للجزائر ونفذ من طرف مركز التجارة الدوليةCCI وتمت متابعة نشاطات البرنامج من طرف وزارة التجارة والتي بدورها خولت المهمة لوكالة ألجكس كنائب .

❖ ويشارك في برنامج (ENACT) العديد من الوزارات والشركات الداعمة للتجارة الخارجية مثل وزارة الشؤون الخارجية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف وزارة التجارة و التنمية الريفية ،الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة ،الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين إضافة إلى عدة مؤسسات ومعاهد التكوين وقد إستفاد إطارات وكالة ألجكس والغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة من تكوين حول تحضير التظاهرات في الخارج وتهيئة الشركات الجزائرية للمعارض في الخارج ،إستفاد بعض المستشارين من تدريبات حول الأسواق وذكاء

الأعمال لدعم قدرتهم على تطوير المؤسسات كما تم دعم الشركات في المعارض من خلال منحها مشاركتها الأولى في معرض دولي في كندا عام 2012. **(مومن ، 2023/2022، صفحة 147)**

ثالثا :استراتيجيات تحرير التجارة والإنتاج والإندماج في الإقتصاد العالمي : وتمثلت في مجموعة من الإجراءات إتخذتها السلطات الجزائرية نذكرمنها :

- **حرية التجارة الخارجية** : وتجسدت في دستور (1989) المادة 19 التي تنص بأن تنظيم التجارة الخارجية من صلاحيات الدولة ،أما بخصوص الجانب التنظيمي فأهم المؤشرات التي جاء بها : **(عكروت ، 2025/2024، الصفحات 130–131)**
  - حرية التجارة الخارجية وإنهاء سيطرة الدولة إلا في الميادين الإستراتيجية ؛
  - حرية ممارسة التجارة الخارجية من طرف أي متعامل جزائري أو أجنبي ؛
  - الحرية التامة لقوانين السوق .

ويعتبر أول نص قانوني وتنظيمي مجسد لحرية التجارة المرسوم التنفيذي (90.37) المؤرخ في 13 فيفيري1991 ،الذي يحدد شروط التدخل في التجارة الخارجية ،حيث نص في المادة 03 للفقرة الثانية أن كل عملية إستيراد لابد أن تتم عن طريق وسيط جملة معتمد كوكيل من طرف مجلس النقد والقرض ،ورافق ذلك نصوص توضح كيفية تطبيق هذا القانون منها الأمر(04-03) المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات التصدير والإستيراد للبضائع الذي ينص في المادة الثانية على حرية التجارة كما نصت المادة الرابعة من نفس الأمر على أن عمليات التصدير والإستيراد لايمكن أن يقوم بها إلا شخص معنوي أو طبيعي يقوم بوظيفة إقتصادية وفقا للتشريع المعمول به .

- **تخفيض قيمة العملة** : يعتبر ضبط سعر الصرف مهم جدا لتحرير التجارة وترقية الصادرات ورفع القدرة التنافسية للمنتجات المحلية ،فمن خلال قيمة العملة يتغير الميزان التجاري بزيادة الصادرات وخفض الواردات وقد قامت السلطات الجزائرية بتخفيض قيمة العملة الوطنية سنة 1991 بنسبة 22 % مما أدى إلى زيادة الطلب الخارجي على الإنتاج الوطني من السلع والخدمات القابلة للتصدير بإفتراض وجود مرونة سعرية ،ثم صاحب ذلك تخفيض ثالث في جانفي 2003 بنسبة05 %وكان له أثر في غلاء المواد المستوردة وإرتفاع تكاليف الإنتاج الفلاحي والصناعي ثم تخفيض آخر سنة

2009 ثم في سنة 2013 بنسبة 10 % فهذه التخفيضات تعمل على تسوية المبادلات الخارجية عند مستوى يضمن توازن السوق فالهدف من تخفيض العملة هو تحقيق فائض في الميزان التجاري وزيادة القدرة التنافسية للإقتصاد الوطني من خلال السلع التصديرية خارج المحروقات. (**عكروت ، 2025/2024، صفحة 131**)

- **الإجراءات الجمركية** : وتمثلت في مجموعة من التسهيلات : (**صالحي ، 2021، صفحة 425**)
  - التخليص الجمركي عن بعد ؛
  - إصدار وصل العبور بالجمارك (TPD) وذلك بالنسبة للصادرات التي تتم عبر الطرق البرية ؛
  - إنشاء الرواق الأخضر الذي يسمح بالمصادقة على تصريح التصدير دون معاينة السلع ؛
  - تفعيل الدفترة (ATA) بمدة صلاحية سنة واحدة وهو عبارة عن إجراء مبسط للتصدير المؤقت للعينات ،وكذا للمشاركة في المعارض والصالونات في الخارج ويسلم حصريا من طرف الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة ؛
  - التصريح المسبق وتقديم البيان قبل وصول البضائع .
- **الإجراءات المالية** : تتم عملية تمويل الصادرات عن طريق مؤسساتها وهيئات تم إستحداثها لذلك مثل الصندوق الخاص بترقية الصادر(ESPE) حيث تم تخصيص موارده للدعم المالي للمصدرين في نشاطات ترقية وتسويق منتوجاتهم في الأسوق الخارجية ،وتمنح هذه الإعانات لفائدة أي شركة مقيمة تقوم بإنتاج ثروات أو تقدم خدمات لكل تاجر مسجل بصفة منتظمة في السجل التجاري ويقوم بالتصدير ،وتقدم الإعانة بنسب محدودة مسبقا وفقا للموارد المتوفرة بإشراف وزارة التجارة وهناك خمسة مجالات إعانة مقررة :
  - أعباء لها صلة بدراسة الأسواق الخارجية ؛
  - التكفل الجزئي بمصاريف المشاركة في المعارض بالخارج؛
  - التكفل بجزء من تكاليف دراسة الأسواق المستهدفة؛
  - تكاليف النقل الدولي لرفع وشحن البضائع بالموانئ الجزائرية والموجهة للتصدير .
- **الإجراءات الجبائية** : قامت الدولة بتحفيزات جبائية للمصدرين والغرض منها :
  - تشجيع الإستثمار في القطاع التصديري؛

- تخفيف العبء الضريبي على المنتجين المصدرين ؛
- تطوير الإنتاج التصديري ورفع تنافسية في الأسواق الخارجية .

وتتمثل هاته التحفيزات بإعفاء المصدرين من بعض الضرائب منها الضرائب المباشرة والمتمثلة في الرسم على النشاط المهني والضريبة على أرباح الشركات وكذلك الإعفاء من الرسم على رقم الأعمال والمتمثل في الرسم على القيمة المضافة .

- **الإعفاء من الضريبة على النشاط المهني** : ويستثنى منها مبلغ عمليات البيع النقل ،التسويق المتعلق بالسلع والأشياء الموجهة للتصدير مباشرة
- **الإعفاء من الضريبة حسب رقم الأعمال المحقق بالعملة الصعبة** : وفقا للمادة138 من قانون الضرائب المباشرة وللإستفادة من هاته الإعفاءات يتم تقديم وثيقة للمصالح الضريبية المختصة من طرف الشركات تثبت تحويل المداخيل بالعملة الصعبة لأحد البنوك الجزائرية
- **الإعفاء من الضريبة على رقم الأعمال** : وتخص مايلي :

✓ الرسم على القيمة المضافة على شراء أو إستراد السلع المنجزة من طرف مصدر أو موجهة للتصدير أو الخدمات المرتبطة مباشرة بعملية التصدير ؛

✓ حسب المادة13 من قانون الضرائب على رقم الأعمال فإن الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة تخص عمليات البيع المتعلقة بالسلع المصدرة ؛

✓ حسب المادة 42 و50 من قانون الضرائب على رقم الأعمال يمكن إرجاع الرسم على القيمة المضافة على عمليات تصدير السلع ،الأعمال والخدمات أو تسليم المنتجات بالنسبة لكل المنتجات والخدمات المعنية بالإعفاء عند الشراء .

❖ **الإجراءات البنكية** : وتتمثل في :

- **الصادرات المعفاة من التوطين البنكي** : وهو إعفاء الهيئات والسلع الواردة كجزء من الضمان والصادرات التي قيمتها أقل أو تساوي 110 ألف دج والتي تمت بواسطة بريد الجزائر
- توطين صادرات المنتجات الطازجة والقابلة للتلف أو الخطيرة ؛
- التصدير بالإستداع ؛

- مسؤولية إستعادة عائدات التصدير .

❖ **إندماج الإقتصاد الجزائري في النظام الإقتصادي العالمي** : وتم ذلك عن طريق مجموعة من عقود الشراكة والإتفاقيات تمثلت في :

- **الإتفاق التجاري التفاضلي (الجزائري –التونسي)** : وقعت الجزائر وتونس في08 ديسمبر2008 على إتفاق التجارة بينهما الذي يهدف إلى إصدار المرسوم الرئاسي رقم (10/12) المعلن عنه في 11 جانفي 2010 لتسيير وتنمية التعاون الإقتصادي والتجاري بين الطرفين وقد دخل حيز التنفيذ في 01 مارس 2014 في إطار أحكامه ،وشمل الإتفاق تعهد البلدين بإعفاء المنتجات ذات الأصل الجزائري والتونسي الواردة في القوائم تعمل الجزائر على تخفيض الحقوق الجمركية المنطقة على السلع المدرجة في القائمة (جيم2) التي تحتوي على سلع صناعية من أصل تونسي بنسبة 40%بعد سنة من تنفيذ هذا الإتفاق (**عكروت ، 2025/2024، صفحة 133**)
- **الإتحاد المغاربي** : أبرمت المغرب معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي في فيفري 1989 وسرعان ماتم تجميدها نظرا للخلافات بين الجزائر والمغرب حيث كان الهدف منه إنشاء لجنة خاصة تقترح إزالة الحواجز غير الجمركية المفروضة على السلع ذات المنشأ المغاربي ،إنشاء رأسمال بنك للإستثمار والتجارة بين الجزائر وليبيا بموجب إتفاقية (19 جوان 1998) حيث كان الهدف هو وضع إستراتيجية للإقتصاد الكلي لتنمية الزراعة والصناعة والتجارة والأمن الغذائي وإدخال حرية تداول السلع تدريجيا وتطوير المشاريع المشتركة وبرنامج التعاون الإقتصادي بين الدول الأعضاء وجميع أنواع العلاقات لضمان الإستقرار الإقليمي وتنسيق السياسات .
- **منطقة التبادل العربي الحر** : في إطار تنمية التبادل التجاري العربي تم تحضير إتفاقية تسيير المبادلات التجارية بين البلدان العربية من طرف المجلس الإقتصادي والإجتماعي لجامعة الدول العربية في 22 فيفري 1978 ،وتمت المصادقة عليه في 10 فيفري 1981 بتونس وتم تفعيلها في 13 سبتمبر 1995 وتم التأكيد على البرنامج التنفيذي لوضع المنطقة العربية للتبادل الحر إبتداءا من جانفي 1998 ،وكل دولة عربية ترغب في الدخول إلى هاته المنطقة وجب عليها المصادقة على إتفاقية تيسير التجارة وتنمية المبادلات التجارية بين البلدان العربية ويهدف هذا البرنامج لتخفيض الحقوق الجمركية بـ 10 %كل سنة وتم تبني :
  - مبدأ المعاملة الوطنية العربية ؛
  - مبدأ الشفافية وتبادل المعلومات ؛

- مبدأ توحيد التعاريفات ؛
- المعايير المتعلقة بأسس معالجة الإختلال في ميزان المدفوعات .

ولمتابعة تطبيق هاته المنطقة وضعت ثلاث لجان تتمثل في :

- ✓ لجنة المتابعة والتنفيذ؛
- ✓ لجنة المفاوضات التجارية؛
- ✓ لجنة قواعد المنشأ .

وأعلن رسميا مصادقة الجزائر على إتفاقية تسهيل وتنمية المبادلات التجارية بين البلدان العربية قي 2004 من خلال المرسوم الرئاسي رقم 223 بعد تقديم ملف الإنضمام في 2008 و الإلتزام الرسمي من طرف الحكومة الجزائرية بتطبيق البرنامج التنفيذي للمنطقة بدأت تستفيد الجزائر من الإعفاء الكامل من الحقوق الجمركية إبتداءا من 01 جانفي 2009. **(وزارة التجارة الجزائرية ، 2025)**

ويحتوي البرنامج التنفيذي على عدة قواعد نوضحها فيمايلي : **(مومن ، 2023/2022، صفحة 149)**

- ✓ تحرير التبادل التجاري بين الدول الأعضاء وإلغاء جميع القيود غير التعريفية ؛
- ✓ تطبيق مبدأ الشفافية وتزويد المجلس الإقتصادي والإجتماعي بالمعلومات حول التبادل التجاري بين الدول الأعضاء ؛
- ✓ إخضاع السلع التي تدخل في مجال التحرير لقواعد بلد المنشأ التي تضعها لجنة قواعد المنشأ للمجلس الإقتصادي ؛
- ✓ تطبيق قواعد المنشأ والمواصفات المقاييس الفنية وشروط الوقاية الصحية والأمنية الرسوم الجمركية والضرائب المحلية على السلع العربية التي تدخل في مجال التبادل أي تعامل معاملة السلع الوطنية في الدول الأطراف ؛
- ✓ تحرير المقاييس والموصفات للسلع المتبادلة ؛
- ✓ التنسيق بين البنوك العربية لتطوير خدماتها وتعزيز تعاونها ؛
- ✓ التنسيق بين النظم والسياسات التجارية والنقدية وإقامة شبكة معلومات موحدة عن السلع ووضع خطوط عريضة للعلاقات ؛

- ✓ وضع أسس لقيام تكتل إقتصادي عربي تكون له مكانة على الساحة الإقتصادية الدولية وتعميق وتطوير العلاقات الإقتصادية التجارية العربية وصولا إلى التكامل الإقتصادي فيما بينهما ؛
- ✓ الإستفادة من التغيرات الحاصلة في نظام التجارة العالمية مع الحفاظ على المصالح الإقتصادية للدول العربية ؛
- ✓ مراعاة الأحكام والقواعد الدولية فيما يتعلق بالأسس الفنية والإجراءات الوقائية ومعالجة الخلل في ميزان المدفوعات ومنح الدول العربية أقل نموا معاملة خاصة وتفضلية .
- ➢ **الإستثمار الأجنبي المباشر** : قامت الجزائر بتوفير مناخ جاذب للإستثمارات الأجنبية المباشرة بتجهيز كافة القدرات الطبيعية والبشرية بتطبيق العديد من القوانين المشجعة للإستثمار من أجل نقل الخبرة الأجنبية والتكنولوجيا التي تعتبر أحد العوامل الهامة في رفع تنافسية المنتجات الوطنية وزيادة إمكانية تصديرها وذلك من خلال منح تحفيزات مالية وضريبية للمستثمرين الأجانب . (**سعيدي و طباينية ، 2020، صفحة 07**)

الفرع الثاني : دور الهيئات و المؤسسات الوطنية الداعمة للتصدير

تتعدد المؤسسات التي تشكل الإطار التنظيمي والداعم للمصدرين، منها وكالات عمومية وصناديق تمويل وجمعيات مهنية يعرض هذا الفرع أبرز هذه المؤسسات، مهامها، وأثرها في مرافقة المؤسسات الصناعية الجزائرية في ولوج الأسواق العالمية.

❖ **وزارة التجارة وترقية الصادرات:**

تُعدّ وزارة التجارة وترقية الصادرات الهيئة الحكومية المركزية المسؤولة عن تنفيذ السياسة التجارية للدولة، وخاصة ما يتعلق منها بترقية الصادرات خارج المحروقات، انسجامًا مع التوجهات الاستراتيجية الرامية إلى تنويع مصادر الدخل الوطني. وقد تمّ تغيير تسميتها رسميًا لتصبح "وزارة التجارة وترقية الصادرات"، بما يعكس الأولوية التي توليها الدولة لهذا القطاع الحيوي في ظل التحديات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر بعد تراجع مداخيل المحروقات.

وتتجلى مهام الوزارة فيما يلي:

- ➢ إبرام الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف مع الدول والمنظمات الاقتصادية الإقليمية والدولية، بما يسمح بفتح الأسواق الخارجية أمام المنتجات الوطنية؛

- صياغة وتحيين النصوص القانونية والتنظيمية المرتبطة بالتجارة الخارجية، والعمل على تكييفها مع متطلبات التجارة الدولية، بما في ذلك إزالة العراقيل الإدارية وتبسيط إجراءات التصدير؛
- مرافقة المؤسسات والمصدرين على المستوى الوطني، لاسيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال توفير الدعم الفني والقانوني وتسهيل الإجراءات الجمركية؛
- تنظيم المعارض الاقتصادية والصالونات المتخصصة في الجزائر والخارج، بالتنسيق مع الجهات المعنية مثل SAFEX وALGEX، بهدف التعريف بالمنتوج الوطني والترويج له دولياً؛
- الإشراف على المناطق الحرة ومناطق التبادل التجاري الخاصة بالصادرات، والعمل على وضع سياسات خاصة لتشجيع الاستثمار فيها؛
- العمل مع التمثيليات الدبلوماسية الجزائرية في الخارج (ملحقيات تجارية) لتسهيل ترويج المنتوج الجزائري بالخارج واستكشاف فرص الشراكة؛
- إعداد تقارير ودراسات إحصائية وتحليلية دورية حول حركة الصادرات والواردات، والمساهمة في وضع السياسات التجارية المستقبلية للدولة.

وقد أولت الوزارة أهمية خاصة للرقمنة من خلال إطلاق منصات إلكترونية لتسجيل المصدرين، وتقديم طلبات الدعم، والحصول على شهادات المنشأ، بما يسهم في تحسين مناخ الأعمال وتسهيل عمليات التصدير.

❖ الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ALGEX :

تُعتبر ALGEX مؤسسة عمومية ذات طابع إداري أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04 – 174 المؤرخ في 12 جوان 2004، وهي تحت وصاية وزارة التجارة. وقد أُنشئت هذه الهيئة في سياق الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر بهدف مواكبة المؤسسات الوطنية في عملياتها التصديرية ومساعدتها على ولوج الأسواق الخارجية، خصوصًا بعد اعتماد استراتيجية الخروج من التبعية للمحروقات. (**الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، 2025**)

- **المهام الأساسية لـ ALGEX :**

✓ جمع وتحليل المعلومات التجارية الدولية، وتزويد المؤسسات الاقتصادية بقواعد بيانات مفصلة حول فرص التصدير، والمعايير الفنية، واتفاقيات التبادل التجاري؛

- ✓ تنظيم المعارض الدولية والصالونات الوطنية الموجهة للتصدير، سواء في الداخل أو الخارج، وتنسيق مشاركة الجزائر فيها؛
- ✓ مرافقة المصدرين الجدد من خلال التكوين المستمر، والإرشاد، والاستشارات الفنية والقانونية؛
- ✓ إعداد الدراسات القطاعية حول المنتجات الجزائرية القابلة للتصدير، وتقديم توصيات بخصوص الأسواق المناسبة لها؛
- ✓ تشغيل البوابة الرقمية للمصدرين التي تسمح بالتسجيل، وطلب شهادات المنشأ، وتتبع العمليات التصديرية؛
- ✓ التنسيق مع الهيئات الأخرى(CACI، SAFEX، CAGEX، CNIS)لتوفير منظومة متكاملة لدعم المصدرين.

ورغم هذه المهام، فقد وُجّهت العديد من الانتقادات لأداءALGEX، من حيث محدودية أثرها في رفع حجم الصادرات، وعدم فعاليتها في فتح أسواق جديدة بشكل ملموس. وهو ما أدى إلى صدور تصريح رسمي من رئيس الجمهورية الجزائري في سنة 2025، أشار فيه إلى نهاية عهد الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، والانتقال إلى مرحلة جديدة قوامها إنشاء هيئات بديلة أكثر تخصصًا وفعالية، تتماشى مع التحولات الاقتصادية التي البلاد.

❖ **الصندوق** الخاص لترقية الصادرات.(**FSPE**) : (**مرسوم تنفيذي رقم 78-96، 1996**)

هو آلية تمويلية أنشأتها الدولة الجزائرية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-78 المؤرخ في 6 مارس 1996، بغرض دعم ومرافقة المصدرين الجزائريين، وذلك من خلال تغطية جزء من تكاليف الأنشطة المرتبطة بالتصدير، بهدف تخفيف العبء المالي عن المؤسسات الوطنية وتحفيزها على ولوج الأسواق الخارجية.

➢ **المهام الأساسية للصندوق:**

- ✓ تحمل جزء من تكاليف النقل الدولي للبضائع نحو الأسواق المستهدفة، سواء عبر البر أو البحر أو الجو؛
- ✓ تعويض المؤسسات عن نفقات المشاركة في المعارض الدولية والصالونات التجارية المتخصصة؛
- ✓ دعم الحملات الإعلانية والدعائية الخاصة بالمنتوجات الجزائرية في الخارج؛
- ✓ تمويل الدراسات السوقية والترويجية للمنتجات الوطنية في الأسواق الجديدة؛

- ✓ المساهمة في تحسين التغليف والتوضيب من أجل تكييف المنتجات الجزائرية مع المعايير الدولية ؛
- ✓ نسب الدعم (وفق آخر التحديثات الرسمية لعام 2024) :
  - تغطية تصل إلى 50% من تكاليف النقل الدولي؛
  - دعم بنسبة 80% من نفقات المشاركة في المعارض المتخصصة؛
  - تمويل يصل إلى 75% من تكلفة تغليف وتوضيب المنتجات، بشرط مطابقة المعايير.

➢ **التحديات المرتبطة بالصندوق**:رغم أهمية هذا الصندوق، إلا أن العديد من المصدرين أبدوا صعوبات في الولوج إليه بسبب تعقيد الإجراءات البيروقراطية وضعف التعريف به على المستوى الوطني، مما يحدّ من فعاليته. لذلك، تم اقتراح إصلاح آلية عمل الصندوق عبر رقمنته وربطه بمنصة موحدة لدعم التصدير.

❖ **الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة (CACI) : (مرسوم التنفيذي رقم 93-96، 1996، صفحة 12،11)**

تُعد الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتضطلع بدور تمثيلي واستشاري لفائدة المؤسسات الاقتصادية، لاسيما في مجالي التجارة والصناعة.

➢ **المهام الأساسية للغرفة:**

- ✓ الترويج للمنتوج الجزائري وتقديم المعلومات التجارية الخاصة بالأسواق الخارجية؛
- ✓ ربط العلاقات بين المصدرين والمتعاملين الأجانب؛
- ✓ تنظيم الملتقيات الاقتصادية والمنتديات الثنائية والمتعددة الأطراف؛
- ✓ اقتراح السياسات الاقتصادية ذات العلاقة بالتصدير بالتنسيق مع وزارة التجارة والقطاعات الأخرى؛
- ✓ إصدار شهادات المنشأ التي تعتبر وثيقة ضرورية لكل عملية تصدير؛
- ✓ التنسيق مع غرف التجارة الجهوية والدولية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتكوينها.

وتُعتبر الغرفة قناة هامة لربط علاقات التصدير بين المتعاملين الوطنيين والشركاء الأجانب، كما أنها تساهم في إعداد الدراسات الاقتصادية القطاعية، ورفع التوصيات للسلطات العليا.

❖ الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات (**CAGEX**) :. **(Recueil des procedures du commerce exterieur, 2008, p. 93)**

تأسست CAGEX في 6 جانفي 1996، وتم اعتمادها رسميًا في 20 جويلية من نفس السنة، وهي مؤسسة استراتيجية تهدف إلى تأمين الصادرات الجزائرية وحماية المصدرين من المخاطر التجارية والسياسية في الأسواق الخارجية.

➢ **المهام الأساسية للشركة:**

- ✓ ضمان سداد مستحقات المصدرين في حالة تعثر المستوردين الأجانب؛
- ✓ تغطية المخاطر التجارية (إفلاس الشريك التجاري، عدم الدفع.) ؛
- ✓ تغطية المخاطر السياسية (حروب، تأميمات، منع تحويل الأموال) ؛
- ✓ توفير الاستشارات القانونية للمصدرين بخصوص قوانين البلدان المستهدفة؛
- ✓ التنسيق مع البنوك والمؤسسات المالية لضمان عمليات التمويل التصديري.

➢ **أرقام مهمة:** نسبة تغطية **CAGEX** للمخاطر تبلغ:

- ✓ 90%للمخاطر السياسية؛
- ✓ 80%للمخاطر التجارية؛
- ✓ لدى الشركة رأس مال مشترك يبلغ 3مليار دينار جزائري موزع بين وزارة المالية، بنك الجزائر الخارجي، البنك الوطني الجزائري، وصندوق التأمين.

❖ **الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين (ALNEX)** :

تُعد الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين إطارًا تنظيميًا يجمع فاعلين من القطاعين العام والخاص، وتُعنى بالدفاع عن مصالح المصدرين، وتنسيق جهودهم من أجل ترقية الصادرات خارج المحروقات. وهي جمعية معتمدة، وتضم في عضويتها أكثر من 100 مؤسسة مصدرّة تنشط في مختلف المجالات الصناعية، الزراعية والخدماتية.

➢ **المهام الأساسية** للجمعية: **(مدوري، 2011–2012، صفحة 233،234)**

- ✓ الدفاع عن المصالح الاقتصادية للمصدرين الجزائريين على المستوى الوطني والدولي؛
- ✓ المساهمة في اقتراح السياسات الاقتصادية والتجارية المتعلقة بالتصدير؛
- ✓ تنظيم لقاءات، ندوات، وملتقيات دولية تجمع بين المصدرين والشركاء الاقتصاديين؛

- ✓ نشر الدراسات والتقارير المتخصصة في التصدير والأسواق الخارجية؛
- ✓ مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الراغبة في ولوج الأسواق الخارجية؛
- ✓ العمل على تبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بالتصدير؛
- ✓ تمثيل الجزائر في الفضاءات الدولية الخاصة بالمصدرين والاتفاقيات الاقتصادية.

وتسعى الجمعية إلى تشكيل قوة ضغط اقتصادية مدنية لاقتراح إصلاحات عملية تدعم تنافسية المنتوج الجزائري في الخارج، وتُعد شريكًا أساسيًا للجهات الرسمية في صياغة السياسات العمومية للتصدير.

❖ الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير**(SAFEX)** :

تأسست الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير سنة 1990، وتُعرف اختصارًا بـ **SAFEX**، وتعمل تحت وصاية وزارة التجارة. وهي مؤسسة اقتصادية عمومية متخصصة في تنظيم المعارض والصالونات والمنتديات الاقتصادية داخل وخارج الوطن.

➢ **المهام الأساسية للشركة.: (كرام ، 2010، صفحة 120،121)**

- ✓ تنظيم المعارض الاقتصادية الوطنية والدولية التي تروج للمنتجات الجزائرية؛
- ✓ ضمان التمثيل الرسمي للمنتوج الوطني في الفعاليات التجارية الكبرى؛
- ✓ توفير أجنحة عرض وتجهيزاتها للمؤسسات الجزائرية المشاركة في المعارض الخارجية؛
- ✓ المساهمة في إعداد البرنامج الوطني السنوي للمشاركة في المعارض الدولية؛
- ✓ التنسيق مع السفارات والملحقيات التجارية الجزائرية بالخارج لتسهيل عمليات العرض؛
- ✓ جمع الإحصائيات المتعلقة بالمشاركات التصديرية وتحليل أثرها.

وقد تولت SAFEX خلال سنة 2024 تنظيم مشاركة الجزائر في 17 معرضًا دوليًا بمختلف القارات، وذلك بالتنسيق مع ALGEX ووزارة التجارة، لتسويق المنتوج الوطني والترويج له في الأسواق الخارجية.

المطلب الثالث: التركيب السلعي و التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال 2010–2024

تعتبر دراسة البنية السلعية والجغرافية للصادرات الصناعية أداة لفهم طبيعة الإنتاج الموجّه للتصدير، ومدى تنوع الأسواق الخارجية. يهدف هذا المبحث إلى تحليل التركيب السلعي للصادرات الصناعية الجزائرية وتحديد أهم الوجهات الجغرافية التي تستقبل المنتجات الجزائرية.

الفرع الأول : التركيب السلعي للصادرات الصناعية الجزائرية خلال الفترة 2010–2024

يتناول هذا الفرع تطور السلع الصناعية المصدرة بحسب فئاتها (مواد غذائية، أولية، نصف مصنعة...)، وتحليل تغير نسب مساهمتها خلال الفترة 2010–2024، مع تفسير التوجهات الهيكلية في ظل التحولات الاقتصادية.

جدول رقم (11): الهيكل السلعي للصادرات الصناعية الجزائرية خلال الفترة(2010–2024)الوحدة – مليون دولار–

السنة	مواد غذائية	مواد أولية	مواد نصف مصنعة	تجهيزات فلاحية	تجهيزات صناعية	سلع إستهلاكية	أخرى
2010	315	94	498	1	30	30	0
2011	335	161	660	0	35	16	0
2012	315	168	618	0	32	19	1
2013	404	109	492	0	29	16	0
2014	323	110	1173	1	16	11	0
2015	238	107	1111	0	18	11	0
2016	326	84	909	0	53	18	1
2017	350	73	845	0	78	20	1
2018	373	92	2335	0.31	90	33	0
2019	407	96	1957	0.25	83	36	0
2020	437	71	1287	0	77	37	0
2021	576	182	3486	1	188	63	0
2022	269	263	5086	2	84	111	0
2023	154	137	2001	1	24	33	0

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على (عقون ، 2020، صفحة 27)

الموقع الإلكتروني https://www.bank-of-algeria.dz/ar/

الشكل رقم(03) : يمثل الهيكل السلعي للصادرات الصناعية

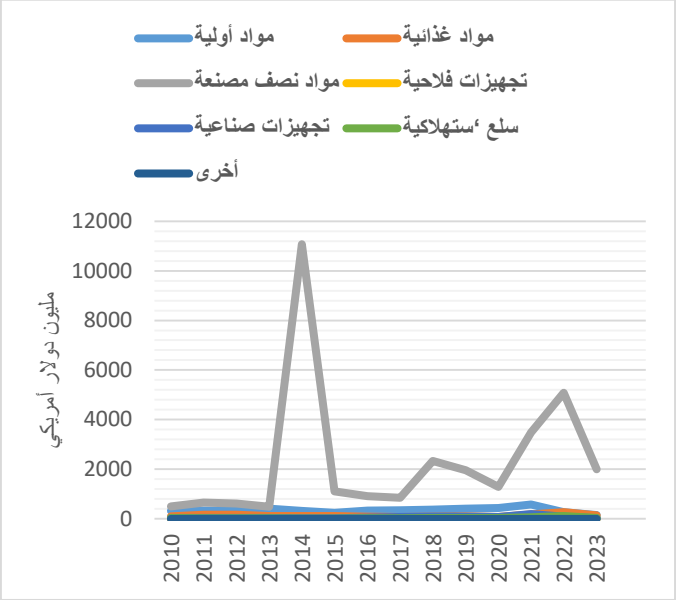

المصدر :من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (11)

يمثل الهيكل السلعي للصادرات الصناعية أحد اهم المؤشرات الإقتصادية التي تعكس طبيعة القاعدة الإنتاجية لأي إقتصاد ومدى تنوعه وقدرته على التنافسية والتصدير وبالنسبة للجزائر تشير البيانات الإحصائية الموضحة في الجدول رقم 11 والشكل رقم 05 إلى هيمنة شبه مطلقة لصادرات المواد النصف المصنعة على تركيبة الصادرات الصناعية خارج المحروقات مع تسجيل تطورات متفاوتة لباقي مكونات الصادرات الأخرى فاقت صادرات المواد نصف المصنعة مساهمتها خلال الفترة المدروسة نسبة 50بالمئة من إجمالي الصادرات الصناعية حيث إرتفعت من 498 مليون دولار سنة 2010 لتبلغ ذروتها سنة 2022 بقيمة 5086 مليون دولار هذا ما يعكس توسع بعض الصناعات التحويلية مثل الصناعية الكيميائية وشبه الكيميائية غير أن التراجع لسنة 2023 الذي بلغ 2001 مليون دولار يطرح تساؤل حول أسباب عدم إستدامة النمو المسجل ومدى قدرة المؤسسات الوطنية على تلبية الطلب الخارجي بشروط الجودة العالمية ،ثم صادرات المواد الغذائية التي سجلت إرتفاع نسبي حيث إرتفعت قيمتها من 315 مليون دولار سنة 2010 لتبلغ أعلى مستوى لها بقيمة 576 مليون دولار سنة 2021 ثم إنخفاض متتالي سنتي 2022و2023 ويعكس هذا التوجه تحسنا في صادرات بعض المنتجات الغذائية مثل السكر والمشروبات مما يعكس دعم الصناعات التحويلية .

أما بالنسبة للمواد الأولية وهي المواد الخام التي تشمل الزنك ،النحاس ،الحديد والصلب إضافة إلى الكالسيوم والفوسفات فقد إرتفعت من 94 مليون دولار سنة 2010 إلى 168 مليون دولار سنة 2012 ثم إنخفاض مستمر لغاية سنة 2020 ثم ترتفع من جديد سنة 2021 لتبلغ قيمتها 182 مليون دولار سنة 2021 و263 مليون دولار سنة 2022 ويرجع هذا التذبذب إلى تغيرات الطلب العالمي على المود الأولية الجزائرية والأسعار الدولية .

أما بالنسبة للتجهيزات الصناعية والفلاحية لم ترقى للمستوى المطلوب رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة حيث لم تتجاوز صادرات التجهيزات الصناعية 188 مليون دولار في أحسن حالاتها سنة 2021 لتعاود الإنخفاض 24مليون دولار سنة2023 والتجهيزات الفلاحية التي لم تتجاوز 02 مليون دولار لسنة 2022 كأفضل رقم مسجل وهذا يعكس ضعف التنوع الصناعي في المعدات وعدم قدرته على التصدير بشكل تنافسي وبالنسبة للسلع الإستهلاكية ومنتجات أخرى تبقى مساهمتها هامشية جدا حيث تراوحت صادرات السلع الإستهلاكية بين30 مليون دولار و111 مليون دولار كأفضل رقم سنة 2022 وهذا يعكس ويدل على تركيز الإنتاج الصناعي الإستهلاكي على منتجات أساسية محددة دون تنويع عميق .

ما يلاحظ من الجدول بصفة عامة أن الصادرات الصناعية الجزائرية عرفت نمو متفاوت تميز بالتذبذب غير أنه يشير إلى تحسين تدريجي خاصة بعد2018 وهو ما يعكس بداية التغيير والتحول في القاعدة الإنتاجية نحو صناعات ذات قيمة مضافة أعلى للخروج من هيمنة المحروقات على الصادرات لكن رغم هذا التحسن النسبي نلاحظ أن الاقتصاد الوطني يعاني من ضعف كبير في التنوع الإقتصادي مما يتعين على السلطات العمل على إرساء إستراتيجية صناعية ملائمة للإستثمار تقوم على تطوير القدرات الإنتاجية التصديرية قصد تحقيق تحول هيكلي حقيقي للصادرات الصناعية الجزائرية نحو منتجات ذات جودة عالية وقيمة مضافة .

الفرع الثاني: التوزيع الجغرافي للصادرات الصناعية الجزائرية خلال الفترة (2010–2024)

يعدّ التوزيع الجغرافي لمختلف الصادرات الصناعية خارج المحروقات من المؤشرات المهمة التي تسمح بفهم خريطة الشركاء التجاريين للجزائر، وتوزيع تدفقات صادراتها الصناعية عبر الأسواق العالمية. كما تكشف هذه المؤشرات عن تنوع (أو تركّز) الأسواق التصديرية، ومدى انفتاح الاقتصاد الوطني على الأسواق العالمية، خاصة في إطار التوجه نحو تقليص التبعية لقطاع المحروقات وتعزيز الصادرات الصناعية كخيار استراتيجي.

الجدول رقم (12) : التوزيع الجغرافي للصادرات حسب المناطق في الفترة (2010–2020) الوحدة – مليون دولار–

المنطقة / السنوات		الإتحاد الأوروبي	دول منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية	الدول الأوروبية الأخرى	دول أمريكا الجنوبية	أسيا دون الدول العربية	أوقيانوسيا	الدول العربية	الدول المغاربية	الدول الإفريقية	المجموع
2010	القيمة	28009	20278	10	2620	4082	–	694	1281	79	57053
	النسبة %	49.09	35.54	0.01	4.5	7.1	–	1.2	2.2	0.1	100
2011	القيمة	37307	24059	102	4270	5168	41	810	1586	146	73448
	النسبة %	50.79	32.75	0.13	5.81	7.03	0.06	1.1	2.15	0.19	100
2012	القيمة	39797	20029	36	4228	4683	–	958	2073	62	71866
	النسبة %	55.37	27.86	0.05	5.8	6.2	–	1.3	2.8	0.08	100
2013	القيمة	41277	12210	52	3211	4697	–	797	2639	91	64974
	النسبة %	63.52	18.79	0.08	4.9	7.2	–	1.2	4.06	0.14	100
2014	القيمة	40378	10344	98	3183	5060	–	648	3065	110	62886
	النسبة %	64.20	16.44	0.15	5.06	8.04	–	1.03	4.87	0.17	100
2015	القيمة	22976	4134	30	1131	1733	–	439	1319	84	31846
	النسبة %	72.14	12.98	0.09	3.55	5.44	–	1.37	4.14	0.26	100
2016	القيمة	22976	5288	37	1683	2409	–	572	1550	82	34597
	النسبة %	66.41	15.28	0.1	4.86	6.96	–	1.65	4.48	0.23	100
2017	القيمة	20386	6465	40	2530	3595	71	799	1273	103	35262
	النسبة %	57.81	18.33	0.11	7.17	10.2	0.2	2.26	3.61	0.29	100
2018	القيمة	23386	6950	40	2660	5351	248	712	1669	132	41148
	النسبة %	56.83	16.89	0.09	6.46	13	0.6	1.73	4.05	0.32	100

35822	382	1787	-	531	6424	3884	2318	-	20496	القيمة	2019
100	1.06	4.98	-	1.48	17.93	10.84	6.47	-	57.21	النسبة %	
42337.44	1928.5	1434	-	23929.78		1537.4	113.0	-	13394	القيمة	2020
100	4.55	3.38	-	56.52		3.63	0.26	-	31.63	النسبة %	

المصدر من إعداد الطالبة إعتمادا على إحصائيات التجارة الخارجية للجزائر ، (موقع الجمارك الجزائرية):

https://www.douane.gov.dz/?rubrique200

من خلال معطيات الجدول رقم 12 يتضح لنا أن الإتحاد الأروبي هو الزبون الأول للجزائر خلال الفترة 2010-2020 وأن الصادرات المتجهة للإتحاد الأروبي في تطور مستمر رغم التذبذب ، حيث تراوحت من 28009 مليون دولار عام 2010 إلى 41277 مليون دولار سنة 2013 ثم تلاها إنخفاض مستمر بداية من سنة 2014 لتصل سنة 2020 ما قيمته 13394 مليون دولار وهذا يعزى غلى أنه رغم إتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأروبي لم تستفيد الجزائر بشيئ يذكر وأيضا بإعتبار الإتحاد الأروبي الشريك التجاري الأول نظرا لا،هـ يضم أكبر الدول الصناعية المستهلكة للمواد الأولية والخام ،ورغم قربها الجغرافي خاصة مع إيطاليا وإسبانيا وفرنسا إلا أننا نلاحظ التراجع ليبلغ سنة2020 ما يقارب 13394 مليون دولار ،وتعتبر دول منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية الزبون الثاني للجزائر حيث بلغت حصتها من إجمالي الصادرات 24059 مليون دولار كأفضل رقم مسجل خلال الفترة 2010-2020 لتنخفض بعدها إنخفاض متتالي ليصل سنة 2018 ما قيمته 6950 مليون دولار متمثلة بنسبة مساهمة 16.89 بالمئة وأكثر إنخفاض لوحظ سنة2015 ثم 2016 وذلك بسبب إنخفاض أسعار الوقود والطلب عليها سنة2014 وغيابها خلال السنوات التالية ،حيث تشمب بلجيكا وكندا والولايات المتحدة أسوقا رئيسية ومهمة لدول هاته المنظمة دول أمريكا الجنوبية وآسيا تمثل الشريك التجاري والزبون الثاني للجزائر حيث نلاحظ تطور مطرد في حجم الصادرات لهاته الدول فبلغت الصادرات نحو دول أمريكا اللاتينية 2620 مليون دولار سنة2010 لترتفع إلى 3884 مليون دولار سنة 2019 ممثلة بنسبة مساهمة 10.84 بالمئة وبالنسبة لدول آسيا إنتقلت قيمة الصادرات من4082 مليون دولار سنة 2010 لتبلغ 6424 مليون دولار سنة 2019 ، وتأتي في المرتبة الخامسة الدول المغاربية رغم ضعف المعاملات التجارية بينها إرتفعت قيمة الصادرات من1281 مليون دولار سنة 2010 لتصل إلى 3065 مليون دولار سنة 2014 كأعلى قيمة لها لتعاود إنخفاض تدريجي يصل سنة 2020 ما قيمته 1434 مليون دولار بنسبة متمثلة في

3.38بالمئة أما بخصوص الدول العربية فنسبة التعامل جد ضعيفة لترتفع قيمة الصادرات من694 مليون دولار سنة 2010لتصل 958 مليون دولار كأفضل رقم لها سنة 2012 بنسبة مساهمة 1.3 بالمئة ثم إنخفضت إلى 712 مليون دولار سنة 2018 بنسبة مساهمة 1.73 بالمئة ،كما سجلت الصادرات إلى الدول الإفريقية 192857 مليون دولار سنة2020 كافضل رقم لها بنسبة مساهمة4.55 بالمئة ،كما بظهر من خلال الجدول ضعف بنيوي في إختراق الأسواق لاسيما الناشئة لاسيما العربية والإفريقية نتيجة تشابه البنية الإنتاجية والإقتصادية لهاته الدول التي تعتمد على إنتاج وتصدير المواد الأولية والخام وهذا يظهر وجوب تعاون بين هذه الدول العربية والمغاربية وتبني إستراتيات التعاون التجاري فيما بينها وتفعيلها على أرض الواقع .

كما يتضح أن أغلب صادرات الجزائر إلى الدول الصناعية الكبرى هي صادرات الطاقة والوقود وهذا يجعل قطاع الإقتصاد عرضة للأزمات مثلما حدث في الأزمة المالية2008 وأزمة النفط 2014 وجائجة كورونا عام 2019 التي تسببت بإنخفاض الصادرات الجزائرية .

المبحث الثاني : تحديات وفرص تعزيز الصادرات الصناعية الجزائرية

تواجه الجزائر كغيرها من الدول النامية تحديات حقيقية لتنويع إقتصادها وتقليل التبعية للمحروقات ،ويعتبر تطوير الصادرات الصناعية أحد هذه التحديات وأهمها خاصة الصناعات التحويلية التي تعتبر من بين المؤشرات والمحددات ما إذا كان البلد صناعيا أم لا، فالجزائر تملك مقومات واعدة تسمح لها بتعزيز صادراتها الصناعية إلا أنها تصطدم بجملة من العقبات التي نطرحها في هذا المبحث مع الحلول الممكنة لها .

المطلب الأول : مشاكل ترقية الصادرات الصناعية الجزائرية :

في هذا المطلب سنحاول طرح المشاكل والعراقيل التي تقف في وجه الصادرات خارج المحروقات بصفة عامة والمشاكل التي تمس القطاع الصناعي بصفة خاصة لتشخيصها وطرح الحلول الممكنة لترقية الصادرات الصناعية .

الفرع الأول : المشاكل التي تواجه التصدير عامة :

ونذكر هذه المشاكل في النقاط التالية : (**بن يوسف ، 2011/2012، الصفحات 114-119**)

أولا : أسباب ضعف القاعدة التصديرية : تتطلب عملية التصدير خارج المحروقات التحكم في ميكانيزمات الإقتصاد كليا ،لكونه سلسلة مترابطة من الإنتاج وصولا إلى المستهلك النهائي الأجنبي ،وهاته العملية تتخبط مجموعة من المشاكل من بينها مايلي :

❖ **ضعف الآداء الإقتصادي للمؤسسات الجزائرية وعدم قدرتها على المنافسة دوليا** :

- بسبب عدم وجود هياكل مخصصة لنشاط التخطيط ؛
- عدم كفاءة نظام المعلومات والإعلام ؛
- نقص اليد العاملة المؤهلة؛
- عدم الإستغلال الجيد لمصادر التمويل للنشاط الإنتاجي ؛
- محدودية معرفة المصدر بالتكنولوجيا الحديثة وأساليب التصدير المتطورة .

❖ **إصدار القرارات التشريعية والتنظيمية دون التطبيق الفعلي في مجال ترقية الصادرات** : رغم جهود الدولة على حل العراقيل بالتعديلات وإصدار النصوص التشريعية والتنظيمية مثل ما نجده في النظام الضريبي والجمروكي لتشجيع المؤسسات على التصدير غير أن الواقع لا يُظهر التطبيقات الميدانية إذ تبقى حبر على ورق غالبا ،وأن طبقت فيكون ذلك بصفة جزئية لا تصل إلى الطموحات المرغوبة .

ثانيا : معوقات التصدير خارج المحروقات بصفة عامة: ونجملها في المشاكل الداخلية والخارجية فيمايلي :

❖ **المشاكل الداخلية** : وتضم كل من :

- **مشاكل تنظيمية** : تواجه عملية التصدير العديد من العقبات التنظيمية نجد منها :

✓ غياب استراتيجية تصديرية وعدم وجود رؤية إستشرافية لمرحلة ما بعد النفط وإفتقار الجزائر لثقافة التصدير التي تمكنها من تنويع مصادر الدخل للخزينة العمومية ،فمثلا بالرغم من عقد الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأروبي لم تتحقق الإيجابيات المنتظرة العقد إذ لم يتمكن المنتج الجزائري من إختراق السوق الأروبية نظرا للشروط الحمائية الجد مشددة ؛

✓ قلة الجهود المحفزة للتصدير من أجل دعم عملية تنويع الصادرات قامت الحكومة بإتخاذ العديد من الإجراءات من أهمها : إنشاء مركز التنمية للتجارة ،صندوق ضمان الصادرات لدى البنوك لتسهيل عملية التخلص الجمروكي التي يمكن أن تتم من مواقع الإنتاج ،تمويل عقود التصدير ،الإعفاء الضريبي ...ألخ ،ساهمت بشكل كبير كل هاته المؤسسات والآليات في الترويج والتمويل والضمان لدعم القدرة التنافسية في الأسواق الخارجية ،غير أن كل هاته الإجراءات فشلت في تنشيط وإنعاش قطاع الصادرات نتيجة غياب الدور الفعال والمنتظر للمكاتب التجارية والبعثات الديبلوماسية خارج الوطن خاصة تلك الجهود المتعلقة بتنويع منافذ المنتجات ؛

إضافة إلى ظاهرة الإزدواج الضريبي التي تشكل عائق أكبر لنمو التبادل بين الجزائر والدول العربية نجد :

- ✓ تنامي ظاهرة الفساد الإداري رغم الملايير التي أنفقت لم تتغير بنية الإقتصاد فهناك مشاريع لم ترى النور لأكثر من 20 سنة نتيجة غياب الرقابة المالية والمتابعة ؛
- ✓ إستشراف المدخرات الوطنية من خلال منح البنوك قروض لتمويل الإستراد عوضا عن تشجيع الإقتصاد الوطني ؛
- ✓ قصر النظر الإستراتيجي لدى المؤسسات الجزائرية فهي تبحث عن الأسواق الخارجية في التظاهرات الإقتصادية فقط كالمعارض الدولية من أجل تصريف منتجاتها ؛
- ✓ غياب التنسيق الجيد لدى المتعاملين الإقتصاديين على غرار منتدى رؤساء المؤسسات وأرباب العمل المصدرين مع الهيئات الحكومية الوصية التابعة لوزارة التجارة ؛
- ✓ عدم إقتناع البعض من المسيرن الجزائريين بجدوى عقود الشركة لإنعاش قطاع الصادرات خارج المحروقات في صورة : التمور ،المنسوجات ،الأفرشة ،تركيب السيارات ،الصناعات الغذائية ...ألخ .
- ✓ التباطؤ في إدراج نصوص تشريعية وتنظيمية تحكم آليات التصدير والمنافسة وباقي المعاملات التجارية وشروط ممارسة الأنشطة التجارية؛
- ✓ نقص الدعم اللوجستي للمصدرين الجزائريين من حيث التخزين ،النقل المناولة ،إذ يشكو المصدرين من مشكلات عديدة تعترضهم على غرار محدودية الشحن ؛
- ✓ عدم إمتلاك المصدرين الجزائريين المعلومات الكافية عن الأسواق الدولية التي يمكن أن تشكل فرصات تسويقية لمنتجاتهم مثل تخوفهم من دخول المنطقة العربية للتبادل بسبب نقص المعلومات حول دراسة الجدوى منها .

➢ **مشاكل هيكلية** : وتعتبر أكثر خطورة من سابقتها على مستقبل الصادرات خارج القطاع النفطي لإرتباطها بالمادة المصدرة في جوهرها وتتمثل في :

- ✓ **نوعية المنتجات المصدرة** : في حال مقارنتها مع المنتجات المتواجدة في الأسواق الدولية ،نجدها تعاني من مشكل الرداءة والجودة المنخفضة ،و التي ترجع لأسباب عديدة منها المرتبطة بالجهاز الإنتاجي ،كما يعمل المتتج على زيادة ورفع الكمية المعروضة دون إعطاء الأهمية لعامل الجودة ومراعاة معايير الإنتاج ،محدودية الموارد المالية التي تؤدي إلى تراجع وتدني النوعية في المنتجات لعدم التمكن من الحصول على أفضل التكنولوجيات الحديثة ؛

- ✓ **الأسعار** : تعتبر أسعار الصادرات الصناعية خاصية مرتفعة جدا ويرجع هذا الإرتفاع إلى عدم الإستفادة من إقتصاديات الحجم وعدم الإستخدام العقلاني للطاقات الإنتاجية المتوفرة على غرار تبعية مدخلاتها للخارج ،المنافسة الشرسة التي تعاني منها الصادرات الجزائرية دوليا إرتفاع تكاليف الإنتاج ،عدم التكامل بين الوحدات الإنتاجية عبر التراب الوطني .
- ❖ **المشاكل الخارجية** : يمكن أن نحصرها في الإجراءات التي تقوم بها الدول المتقدمة لدعم منتجاتها في الأسواق الدولية من خلال التكتلات والمنظمات الإقتصادية لتشارك المزايا فيمابينها الناتجة عن تبادل المعارف والتجارب وفرض قواعد الحماية خاصة الجمركية والجبائية لحماية منتجاتها من المنافسة الخارجية من خلال مجموع المبادئ والإتفاقيات التي تقوم عليها ،وكل هاته الإجراءات التي تقوم بها الدول المتقدمة تنعكس سلبا على الصادرات الجزائرية إذ :
  - ➢ عدم وضوح اللوائح والإجراءات المتعلقة بالتصدير والإستراد في الأسواق الخارجية بسبب سياسات الإغراق التي تمارسها بعض المؤسسات الأجنبية ؛
  - ➢ إرتفاع درجة المخاطرة في التسويق دوليا لنقص المعلومات المتعلقة بهاته الأسواق الخارجية وخاصة إختلاف البيئة الخارجية عن تلك التي تنشط فيها المؤسسات المصدرة داخليا ؛
  - ➢ محدودية منافذ التوزيع في الأسواق الدولية وإرتفاع تكاليف النقل وعجز خدمات التصدير المخصصة لذلك مما يترتب عنه إرتفاع التكاليف التسويقية ومنه إنخفاض هامش الربح الممكن تحقيقه .

الفرع الثاني : المشاكل التي تواجه ترقية الصادرات الصناعية :

بإعتبار القطاع الصناعي مفتاح نمو وتنوع كل القطاعات الإقتصادية ،شهد إصلاحات متعددة وأظهرت هاته الأخيرة عن إختلالات في العلاقة بين الموارد المادية والبشرية وحتى الطبيعية ماجعل هذا القطاع يعاني من مشاكل تقف عائقا أمام تنويع وترقية منتجاته ووصولها إلى الأسواق الدولية منها : (**عيدي و العقون ، 2021، الصفحات 293-294**)

أولا : ضعف الإنتاج الصناعي : مساهمة متواضعة للصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي إذ لم تتجاوز 10% ،وتأتي في المرتبة الرابعة أو الثالثة بعد الزراعة والصناعات الإستخراجية وقطاع التجارة والخدمات إضافة إلى الضعف الكمي لم تستطيع أن تصنع سلعا استراتيجية تسمح لها بأن تحتل مركزا في السوق الدولية .

ثانيا : ضعف الآداء وإنخفاض الإنتاجية الصناعية : تبرز أهمية قياس الإنتاجية كونها عامة أساسية لقياس نتائج الآداء (الكميات ،الإنتاج ،القيمة المضافة الربح ...) وأداة هامة لترشيد القرارات على مستوى المؤسسة أو على مستوى الإقتصاد الوطني ككل ،وتعتبر الصناعة الجزائرية عموما ضعيفة الآداء وقليلة الإنتاجية لجميع عناصر الإنتاج أي ضعف الإنتاجية الكلية شأنها شأن الكثير من البلدان النامية .

ثالثا : الحماية وضعف القدرة على المنافسة : بسبب نشأت الصناعة الجزائرية في إطار سياسة حمائية شبه مطلقة وإنحصارها بشكل أساسي في تلبية الطلب المحلي مما جعلها سجينة السوق الذي تعمل فيه وفقدان القدرة على التعامل مع الأسواق الخارجية والتعرف على طبيعتها .

رابعا : العلاقة مع السوق الخارجية : السياسة الصناعية التي تبنتها الجزائر منذ إنطلاق العملية التنوية زادت من حجم الواردات ،حيث أصبحت الصناعة تعتمد على السوق العالمية لتأمين مستلزماته من مواد أولية وتجهيزات والمساعدة الأجنبية ،وتطوير تكنولوجيا الإنتاج الخاصة بها ،مما زاد من مشاكل التعامل مع السوق وتقلباتها .

خامسا :إرتفاع كلفة الإنتاج وعدم الإهتمام بالنوعية : تتميز الصناعة الجزائرية بإرتفاع كلفة منتجاتها عن مثيلاتها في السوق العالمية ،وحتى المشابهة لها في الدول النامية والعربية ،وهذا ما يشكل عقبة صعبة أمام وصولها إلى الأسواق الخارجية ،وحتى المنافسة في سوقها الداخلية .

سادسا : عدم مرونة الجهاز الإنتاجي : تتميز الصناعة الجزائرية بتكنولوجيا متقادمة بطيئة غير مرنة لإجراء أي تعديلات في عملية الإنتاج وإن حصل ذلك فيتطلب تغيرات كبيرة ومكلفة أو هذا ما يشكل عقبة كبيرة أمام الصناعة المحلية تحولها إلى إستراتيجية الصناعة من أجل التصدير ،لأن هذا التحول في الإستراتيجية الصناعية يتطلب جهاز إنتاجي مرن قادر على هذا التحول وتوفير متطلباته من حيث طبيعة المنتجات ونوعيتها وجودتها .

سابعا : الإعتماد على التكنولوجيا المستوردة : أجرت الثورة التكنولوجية في عالم الصناعة تغيرا جذريا من خلال إدخال أساليب حديثة في عملية الإنتاج والإدارة والتسويق وفي إنتاج سلع وخدمات جديدة ولا يقتصر أثر التكنولوجيا في إحداث تغيرات بنيوية وإجتماعية فحسب بل حتى تغيرات أخرى تمس الأفراد وأسلوب عملهم تتمثل هاته التغيرات في الآلات والمعدات والتجهيزات المساهمة في عملية الإنتاج ،طرق العمل وأساليب الإنتاج ،العلاقات العمالية المنظمة للعمل ورأس المال،خلق صناعات جديدة تنتج سلعا وخدمات

عديدة لم تعرف من قبل وبهذا أصبحت الصناعة مرهونة بالتكنولوجيا المستوردة من الخارج وتطورها ولا يتم تطويرها بما يناسب البيئة الداخلية . (**بن يوسف ، 2011/2012، الصفحات 123–124**)

المطلب الثاني : حلول لترقية الصادرات الصناعية الجزائرية

تتوفر الجزائر على العديد من اللبانات الأساسية التي تؤهلها لبناء نسيج صناعي واعد من أجل وضع المسارات الصحيحة للصناعة الجزائرية وبهدف تحقيق تنويع إقتصادي يتوجب القيام بمعالجة المشاكل التي تعاني منها الصادرات .

الفرع الأول : معالجة المشاكل التي تعاني منها الصادرات عامة

أولا :معالجة المشاكل الداخلية : وتم من خلال :

- **معالجة المشاكل التنظيمية** : لتخطي المشاكل التنظيمية يجب إرسال إستراتيجية واضحة المعالم لفترة ما بعد النفط تسمح بترقية وتطوير الصادرات خارج المحرقات بهدف تنويع الإنتاج وتثمين الموارد الأولية للدولة وإحلال المنتجات المحلية محل الإسترداد .
- الإهتمام بتفعيل محيط المؤسسة الذي يعد شرط أساسي وحاسم لبلوغ الترقية المطلوبة للقطاع ؛
- خلق تآزر بين جهود الجميع على كل المستويات من خلال المتابعة والرقابة على المشاريع المسطرة وتسليط العقوبات الصارمة على كل المسؤولين المتلاعبين لتفادي الغش والسرقة للأموال العمومية ،أي وجود شفافية في الإدارة للقضاء على الفساد الإداري ؛
- أما فيما يتعلق بجانب نقص التموين بالمواد الأولية وخاصة المواد النصف مصنعة المستوردة فهي تحتاج إلى تنظيم في التسيير أكثر من غيرها من المتطلبات إذ يجب :

- ✓ نشر ثقافة التسيير العقلاني للمواد المتاحة وتفادي التبذير ؛
- ✓ الإستخدام الأمثل لهاته الموارد في العملية الإنتاجية قصد الحصول على منتجات قابلة للتصدير بالكميات المطلوبة لتغطية التكاليف الناتجة عن إستردادها ؛
- ✓ يجب توفير الهياكل الضرورية من طرق وموانئ ومطارات ووسائل نقل عمومية وخاصة مكيفة حسب الحاجة لنقل مختلف السلع دون الإضرار بها ؛

- ✓ توفير مساحات ملائمة للتخزين كمستودعات خاصة في المطارات وأقامة ما يعرف بالموانئ الجافة لتخفيف عبء إكتظاظ أرصفة الموانئ بالحاويات ؛
- ✓ تسيير أفضل لنقاط العبور المختلفة يسمح بإحترام مواعيد الشحن والتسليم خاصة للمواد سريعة التلف حسب العقود المبرمة مع الزبائن في الأسواق الخارجية وتفادي التعويضات والخسائر ؛
- ✓ إقامة ندوات وملتقيات للتعريف بفرص التصدير المتاحة للخارج والعمل على جمع المصدرين في نفس المجال للتعاون فيما بينهم وذلك بـ :

- تبادل المعارف ووضع خطط تصدير مشتركة ؛
- إقامة شبكة معلومات وطنية عن الأسواق الخارجية لإستغلال الفرص المتاحة والوقوف على التهديدات ؛
- تكثيف المشاركة في المعارض والصالونات الدولية للإحتكاك بالمصدرين الأجانب وتبادل المعارف ؛

وبصفة عامة يمكن معالجة المشاكل التنظيمية عن طريق التعاون بين الدولة والعاملين في مجال التصدير فالأولى بإقامة نظام حوافز مشجع والإهتمام بتكوين الإطارات في التصدير ،أما المتعامل الإقتصادي المصدر يكون دوره في تقديم كافة الطاقات والجهود لتنويع وتطوير هيكل صادراته وتنفيذ إلتزاماته مع الزبائن الأجانب .

❖ **معالجة المشاكل الهيكلية** : وتعتبر هاته المشاكل أكبر عائق أمام تصريف المنتجات الجزائرية التي تتميز بالرداءة و الأسعار المرتفعة وتكون معالجتها قبل كل شيء عن طريق إرضاء المستهلك حيث يجب :

- ➢ القيام بدراسة مسبقة لرغبات وحاجات المستهلك في الأسواق المستهدفة من حيث النوع والكم المطلوب وجعل رضى المستهلك المحرك الأساسي في كل مرحلة من مراحل الإنتاج ؛
- ➢ تكليف لجان خاصة لمكافحة الغش ومراقبة الجودة والمراقبة والمتابعة والوقوف على الظروف الحقيقية للإنتاج والتصريف ،وتسليط العقوبات الصارمة على متجاوزي المعايير المطلوبة في الإنتاج والتسويق وتقديم الدعم للمنتجين المصدريين للحصول على الشهادات المعترف بها دوليا كشهادات الإيزو ISO
- ➢ تبني إستراتيجية تسعير وإقتصاديات الحجم الكبير ،لما لها من دور فعال في تخفيض الأسعار ،وكذا الإستغلال الأمثل للموارد المتاحة محليا دون اللجوء إلى الإستراد من الخارج ؛
- ➢ إستغلال الثروة البشرية المؤهلة وتكوين غير مؤهلة وإستعمال التكنولوجيات الحديثة بدلا من جلب الخبرات ذات الأجور المرتفعة من الخارج .

❖ **معالجة المشاكل الخارجية** :وذلك عن طريق : (**بن يوسف ، 2011/2012، صفحة 128**)

- اعتماد منهج التسويق الدولي ،حيث يسمح بالتعرف على السوق المستهدف عن طريق توفير معلومات حول عدد المستهلكين ،الحاجات والأذواق المرغوبة لتقدير الطلب والعمل على إشباعه ،إضافة إلى البحوث التسويقية لمعرفة مدى تمركز المنتجات المماثلة للمنتجات الوطنية وتعويض النقص ؛
- تحديد أسعار مناسبة قابلة للتنافس من خلال دراسة للسلع المنافسة ودراسة تقديم السلع المنتجة للسوق حسب المواسم والفترات التي تعطي القيمة الحقيقية للسلعة ،إذ تقديم المنتج في الوقت المناسب يساهم في رفع سعره والحصول على أرباح وحصص سوقية أكثر ؛
- إغتنام الإتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف من قبل المؤسسات الجزائرية للتمركز أكثر في الأسواق الدولية لغرض الحصول على قدرة تفاوضية أكبر على الساحة الدولية ومقاومة الإغراءات والعوائق التي تضعها الدول الكبرى خاصة في مجال الحماية للمنتجات الوطنية .

الفرع الثاني : سبل ترقية الصادرات الصناعية

ومن أهم السبل التي يمكنها العمل على ترقية الصادرات الصناعية الجزائرية مايلي :

أولا : العمل على تحسين مناخ الإستثمار الصناعي : وذلك من خلال التشخيص الحقيقي والدقيق لوضعية الصادرات الصناعية دون التسيير وراء الأرقام الوهمية فالجزائر لم تتقدم في مجال تنويع صادراتها الصناعية خاصة بسبب تركيزها على إستثمارات لا تمثل قوة تنافسية ،مما جعلها تعاني من عجز في قطاع الصناعات التحويلية الذي يكلف فاتورة واردات مرتفعة ،فالصناعة التحويلية تشكل قيمة عالية في النمو ونغطية السوق المحلي وبناء إستراتيجية تصدير من خلال بناء قطاعات إنتاجية تقدم قيمة مضافة وقاعدة إقتصادية صلبة متجددة.

ومن أجل جذب وتنمية الإستثمارات في القطاع الصناعي تتطلب إجراءات أهمها :

- ✓ الترويج لفرص الإستثمار الصناعي في السياسة الحكومية للإستثمار
- ✓ إنشاء وحدات خدمة المستثمر الصناعي ،تقوم بتقديم المشورة الفنية وإعداد دراسات الجدوى والسوق وتوفير مختلف المعلومات عن الموردين
- ✓ وضع خارطة إستثمار للمواد الأولية المتوفر محليا

- ✓ تشجيع الإستثمار في المجالات الصناعات التكاملية المطلوبة بين حلقات الإنتاج في الصناعات القطاعية خاصة في مجال الصناعات الأساسية وإقامة مجمعات صناعية و الصناعات المولدة لفرص العمل وكذا الصناعات التي تعتمد على المواد الخام الوطنية والصناعات التحويلية الزراعية الصغيرة والمتوسطة في الريف والمناطق المائية، اضافة الى تشجيع الصناعات المستقبلية وإنشاء حاضنات للصناعات التحويلية الصغيرة و المتوسطة.

ثانيا : إرساء معالم الذكاء الإقتصادي في المؤسسات المصدرة : أصبح موضوع الذكاء الإصطناعي يحتل الصدارة في الدراسات الإقتصادية لكونه عنصرا أساسيا في الحصول على المعلومات الصحيحة والدقيقة في إتخاذ القرار في الوقت المناسب وحماية المعلومات من تهديدات المنافسين وتقديم المعلومات المتعلقة بالأسواق المحلية والدولية وكذلك البحث وإيجاد جل المعلومات المتعلقة بالأطراف المتواجدة في بيئة المؤسسة .

وإستفاد من هذا النظام الكثير من الدول خاصة في دعم المؤسسات التصديرية ،أما الجزائر ما تزال في بدايات تطبيق هذا المفهوم ،لهذا يجب على صناع القرار تكثيف الجهود التي تسعى لتعزيز الأمن للإقتصاد والمؤسسات وتعزيز القدرة التنافسية وذلك بالتحكم الجيد بالمعلومات الإستراتيجية وتأهيل الموارد البشرية ،بما يضمن تحكمها في تكنولوجيا المعلومات وخلق بيئة مواتية لتحقيق النقل السريع والسهل للمعرفة .

ثالثا : الإهتمام بإدارة الجودة الشاملة في المؤسسات المصدرة : تتنوع العروض الإنتاجية أمام المستهلك نتيجة توسع الأسواق والشمولية ويتميز وقتنا الحالي بالجودة إذ لم يعد السعر هو المحرك الوحيد لرغبة وسلوك المستهلك ،فقد ارتفعت نسبة الباحثين عن الجودة من 30-40 % إلى 80-90 % نتيجة وعيهم ،لذا أصبح من الضرورة إهتمام المؤسسات الصناعية الجزائرية بالجودة الشاملة لكسب مزايا تنافسية مستدامة في منتجاتها ولسهولة نفوذها في الأسواق الخارجية وكذلك التكيف والإبتكار بشكل مستمر لتصدير المنتجات إلى الخارج ولن يتحقق ذلك دون الإعتماد على مبادئ إدارة الجودة الشاملة .

رابعا : توسيع الحيز الجغرافي للصادرات : وذلك من خلال البحث عن أسواق جديدة يمكن للصادرات الجزائرية الصناعية النفاذ إليها عبر التوجه نحو الأسواق العربية والإفريقية ،فتنشيط وتعزيز التجارة العربية البينية يعتمد على :

- ✓ الإسراع بتطبيق نظم تسهيلات التجارة والنقل والجمارك ؛
- ✓ تخفيض التكاليف على السلع وتأمين البيئة التمكينية لتحقيق التبادل التجاري الفعال لتعزيز القدرات التنافسية للكيانات الإقتصادية ؛

- ✓ تنشيط وتسهيل تدفقات حركة إيصال السلع عبر المنافذ الجمركية والإنتهاء من إعداد قواعد النشأة العربية التفصيلية للسلع العربية ؛
- ✓ نسهيل الإجراءات البيئية وتفعيل أعمال برنامج التأمين على الصادرات العربية ؛
- ✓ وجود برامج لتمويل التجارة والصادرات وضمان الصادرات؛
- ✓ إتخاذ الإجراءات وتوفير التشريعات لخلق مناخ جاذب لتوطين رؤوس الأموال العربية والإستثمار في الدول العربية مع تهيئة البنى الإرتكازية التي تؤدي إلى تفعيل التجارة العربية البينية وفق أهدافها المرغوبة، وإقامة المشروعات المشتركة وزيادة التدفقات الإستثمارية بينها ؛
- ✓ الترويج للإستثمار في تنفيذ مشاريع عربية مشتركة ،خاصة في المشاريع التي تتمتع بميزة نسبية وتحقق للمشاريع ضمانات ربحية .
- ✓ أما على صعيد الأسواق الإفريقية فهي أيسر من بقية الأسواق ،فيمكن تفعيل الصادرات الصناعية الجزائرية فيها من خلال :

- ✓ التعاون والتنسيق بين وزارة التجارة والصناعة ومراكز البحوث لتحديد المنتجات ذات الميزات التنافسية والعمل على تحسين جودتها لتكون أساسا لصادراتنا ؛
- ✓ زيادة حوافز الإستثمار للمشروعات التي تعمل على توجيه إنتاجها للتصدير وزيادة القدرة التنافسية في الأسواق الخارجية ؛
- ✓ إنشاء آلية مشتركة بين الوزارات المعنية والمنظمات غير حكومية لتنمية الصادرات ؛
- ✓ البحث عن الفرص التصديرية في الدول الإفريقية ،تعريف المصدرين أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بها ، وإعداد دراسات السوق عن حجم الطلب وخصائص المنتجات المطلوبة في هذه السوق ؛
- ✓ إنشاء شركات للتسويق في إفريقيا للعمل على التصدير عن طريق توفير مخازن بالأسواق الواعدة والمستهدفة .

بناء على ماسبق نستنتج أنه لترقية الصادرات الصناعية الجزائرية يجب إصلاح القطاعي الصناعي وتحسين تنافسية المؤسسات الصناعية التي تعتبر أساس القطاع لتحقيق الجودة الشاملة والولوج للأسواق الخارجية ،وذلك عن طريق توظيف وتفعيل نموذج الماسة الصناعية لبورتر في المؤسسات فهذا النموذج يقترح إطارا تحليليا لفهم تفاعل مجموعة من العواملل مع بعضها البعض لبناء صناعة تنافسية وإقتصاد قوي وذلك بجمع العوامل التي تحدد تنافسية مؤسسة

مافي أربع فئات رئيسية ورسم تخطيطها لتشكيل الماسة التي أصبحت أحد المقاييس المرجعية لتحليل تنافسية المؤسسات والتي تتضمن .: **(قمان و آخرون، صفحة 128)**

- **عوامل الإنتاج** : حيث يتم التركيز على نوعية ومدى تخصص عناصر الإنتاج في الحصول على مخرجات قادرة على الإستجابة كما ونوعا
- **ظروف الطلب** : وتتضمن العوامل التي تتعامل مع طبيعة الطلب في السوق ويتم التركيز على نوعيته وتخصصه ،فكلما تحسنت نوعية الطلب كان التأثير الإيجابي أكبر على الإستراتيجية الصناعية وعوامل الإنتاج ويتم التركيز أيضا على توقعات المستهلكين وإلى أي مدى تعتبر هذه التوقعات مصدر لتحفيز الصناعات المختارة وتعزيز الآداء

- **الصناعات الداعمة** : وهي مجموعة المتغيرات التي تبين مدى إستفادة الصناعة من البيئة الإقتصادية التي تقدم المدخلات والخدمات التي تحتاجها وتتفق مع المعايير التي تحقق إحتياجاتها فالصناعات الداعمة لها أهمية كبيرة في تكامل الصناعة وجعلها تنافس عالميا
- **إستراتيجية المؤسسة ومنافستها** : ويتم فيها دراسة الإستراتيجية ومستوى التركيز في الصناعات وهيكلها ودراسة المناخ التنافسي مع الأخذ بعين الإعتبار التعاون بين المؤسسات المختلفة ضمن العنقود بجمع المرونة أو الفاعلية من خلال التشارك في شراء المواد الخام أو إمتلاك إستراتيجية منسجمة لتسوق مخرجاتها
- كما نشير إلى دور الحكومة المتمثل في إيجاد بيئة قانونية وتجارية مستقرة وملائمة للإستثمار أو التجارة حيث يقع على عاتقها إنشاء مراكز تدريب متخصصة وتأسيس برامج أبحاث في الجامعات للتعاون بين العناقيد الصناعية والجامعات ودعم نشاطات جمع المعلومات وترتيبيها وتحسين المواصلات و الإتصالات والبنية التحتية وذلك من أجل تحسين شبكات التوزيع وتعمل الماسة عندما تتفاعل عناصرها مع بعضها البعض بشكل ديناميكي حيث أن أي ضعف في عنصر من عناصرها يضعف الماسة ككل وبالتالي التأثير على المناخ التنافسي السائد بشكل عام .

الشكل رقم(04) : أنموذج الماسة

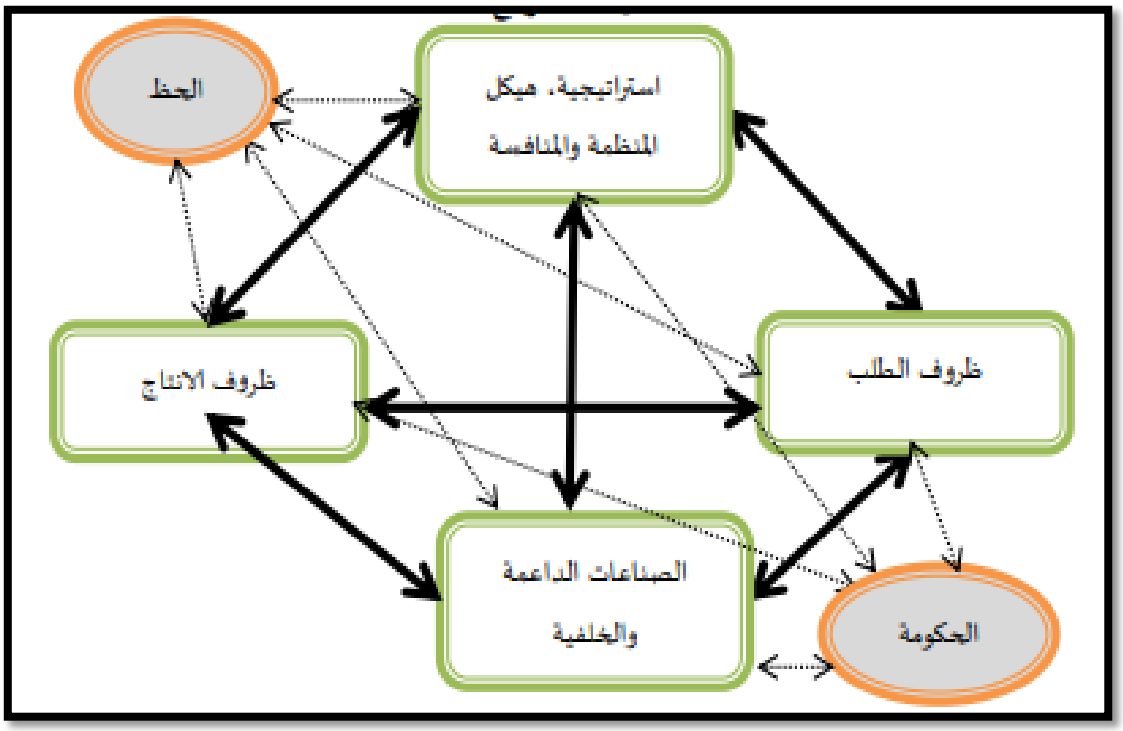

المصدر : (طيار و آخرون، 2023، صفحة 63)

المبحث الثالث : دراسة لمؤسسة سليم حدود لتوضيب و تصدير التمور

في إطار سعي الدولة الى الريادة العالمية في مجال تصدير التمور من خلال مرافقة حقيقية للمؤسسات المصدرة إخترنا مؤسسة سليم حدود الناجحة في مجال التصدير لعرضها كنموذج وذلك للإجابة على اشكالية الدراسة المطروحة.

المطلب الأول : واقع إنتاج و تصدير التمور في الجزائر خلال الفترة 2010 /2024

تُعدّ زراعة النخيل وإنتاج التمور من بين أهم الأنشطة الفلاحية ذات الطابع الاستراتيجي في الجزائر، لما لها من أهمية اقتصادية واجتماعية وبيئية، خاصة في مناطق الجنوب التي تتميز بظروف ملائمة لهذا النوع من الزراعات، وفي ظل السعي نحو تنويع الاقتصاد الوطني وتقليص الاعتماد على المحروقات، شهد قطاع التمور في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2024 تطورات إيجابية سواء على مستوى الإنتاج أو التصدير، وذلك بفضل سياسات الدعم، وتوسيع المساحات المزروعة، وتحسين المردودية، إلى جانب تشجيع عمليات التصدير وتذليل الصعوبات أمام الفاعلين الاقتصاديين في هذا المجال.

الفرع الأول: تطور إنتاج التمور في الجزائر

أ. **تطور مساحات واحات نخيل التمور بالجزائر:** شهدت مساحات واحات نخيل التمور بالجزائر توسعا تدريجيا خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى غاية سنة 2020، وذلك في إطار الجهود المبذولة من قبل الدولة لتدعيم قطاع الفلاحة الصحراوية، وتثمين المنتوجات الفلاحية ذات المردودية العالية، خاصة التمور، حيث تشير المعطيات الموجودة في الجدول رقم (13) زيادة متواصلة في المساحات المزروعة بأشجار النخيل، حيث انتقلت من 161.091 هكتارًا سنة 2010 إلى 170.500 هكتارا سنة 2020، أي بزيادة إجمالية قدرها 9.409 هكتارات خلال عشر سنوات، وهو ما يدل على توجه استراتيجي نحو توسيع الرقعة الزراعية الخاصة بهذا النشاط،هذا التطور جاء نتيجة لتكثيف الاستثمارات العمومية من خلال المخططات الوطنية للتنمية الفلاحية والريفية، وكذا منح الامتيازات والدعم التقني والمالي للمستثمرين والفلاحين بغرض تحسين قدرات الإنتاج، وضمان الأمن الغذائي والتوجه نحو التصدير. كما ساهمت عمليات إعادة تأهيل الواحات القديمة، وتوسيع شبكات السقي، وتحسين تقنيات الزراعة، في الرفع من المساحات المستغلة فعليًا.

الجدول رقم (13) : تطور مساحات النخيل المزروعة بالجزائر في الفترة (2010–2023)

السنوات	المساحة (هكتار)
2010	161091
2011	162134
2012	163985
2013	164695
2014	165378
2015	166893
2016	167279
2017	167643
2018	168855
2019	169786
2020	170500
2021	172033
2022	175454
2023	179150

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (منظمة الأغذية والزراعة) ، متاح على الموقع الإلكتروني :
https://www.fao.org/home/ar

شهِد إنتاج التمور في الجزائر خلال الفترة 2010-2023 كما يوضحه الجدول رقم (14) تطورا ملحوظا من سنة لأخرى، حيث ارتفعت الكميات المنتجة بشكل تدريجي، رغم تسجيل بعض التذبذبات الطفيفة التي قد تكون مرتبطة بعوامل مناخية أو تقنيات الإنتاج. ويُعزى هذا الارتفاع عموما إلى توسع المساحات المزروعة بالنخيل، وتزايد الاهتمام بالقطاع من طرف الفلاحين والمؤسسات، إضافة إلى التحفيزات التي قدمتها الدولة في إطار خطط التنمية الفلاحية.

الجدول رقم (14) : تطور إنتاج التمور بالجزائر في الفترة (2010-2020)

السنوات	الإنتاج(طن)
2010	644747
2011	724894
2012	789357
2013	848199
2014	934377
2015	990377
2016	1029596
2017	1058559
2018	1094700
2019	1136025
2020	1151909
2021	1188803
2022	1244466
2023	1324767

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (منظمة الأغذية والزراعة) ، متاح على الموقع الإلكتروني :
https://www.fao.org/home/ar

من خلال المعطيات الواردة في الجدول رقم (14)، نُلاحظ تطورا ملحوظا في إنتاج التمور بالجزائر خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2020. فقد ارتفع حجم الإنتاج من حوالي 644 ألف طن سنة 2010 إلى أكثر من 1.15 مليون طن سنة 2020، وهو ما يعكس نموا تدريجيا ومستمرا في إنتاج هذا المحصول الاستراتيجي،هذا الارتفاع يُمكن تفسيره بعدة عوامل، أبرزها توسيع المساحات المزروعة بالنخيل، وتحسين تقنيات الزراعة، والدعم الذي قدمته الدولة ضمن مختلف البرامج التنموية الموجهة للقطاع الفلاحي، خاصة في مناطق الجنوب. كما أن تحسن إنتاجية الأصناف ذات الجودة العالية مثل "دقلة نور" ساهم بشكل كبير في رفع كمية الإنتاج، إلى جانب تزايد اهتمام المستثمرين والمزارعين بإنتاج التمور لما تمثله من قيمة اقتصادية كبيرة في السوقين المحلي والدولي.

الفرع الثاني: واقع تصدير التمور الجزائرية

أ. **إستراتيجية تصدير التمور في الجزائر:** بدأت الجزائر في السنوات الأخيرة بتكثيف جهودها نحو دعم وتوسيع صادراتها من التمور، وذلك في إطار رؤية اقتصادية تهدف إلى تنويع مصادر الدخل الوطني وتقليص التبعية لعائدات المحروقات. وقد تمثلت هذه الإستراتيجية في تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على ولوج الأسواق الخارجية، من خلال تسهيلات إدارية ومالية، فضلا عن تحفيز الاستثمار في الصناعات التحويلية الخاصة بالتمور كمرحلة ضرورية لرفع القيمة المضافة للمنتج. كما عملت الدولة على فتح قنوات تصديرية جديدة نحو أسواق آسيا وأوروبا، خاصة بعد تحقيق نتائج مشجعة في السوق الفرنسية والكندية. ويُنتظر أن تعزز هذه الإستراتيجية مستقبلا مكانة الجزائر ضمن قائمة الدول الرائدة في تصدير التمور،وتشير بيانات الجدول رقم (15) ان مصر تصدرت قائمة أكبر منتجي التمور عالميا في 2023 بإنتاج 1.87 مليون طن، تليها السعودية بـ1.64 مليون طن ثم الجزائر بـ1.32 مليون طن، وسيطرت دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على القائمة، إذ بلغ الإنتاج العالمي للتمور 9.82 ملايين طن.

الجدول رقم (15) : أكبر منتجي التمور بلعالم لسنة 2023

الدولة	قيمة التصدير (مليون طن)
مصر	1.87
السعودية	1.64
الجزائر	1.32
إيران	1.02
العراق	0.64
السودان	0.44
عمان	0.39

من اعداد الطالبة بالاعتماد على (العربي الجديد) على الموقع الإلكتروني :

https://www.alaraby.co.uk/infograph-media

وبناءا على الجدول رقم (16) نلاحظ ان صادرات التمور الجزائرية شهدت خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2020 تطورا ملحوظا من حيث الكمية والقيمة، حيث سجلت زيادة تدريجية سواء من حيث الكمية أو القيمة. فكمية التمور المصدرة ارتفعت من 10.393 طن سنة 2010 إلى 126.277 طن سنة 2020، وهو ما يعكس نمواً بأكثر من 1100%. كما ارتفعت القيمة المالية لهذه الصادرات من 16.930 ألف دولار إلى 117.007 ألف دولار خلال نفس الفترة، وهو ما يمثل تطورا مهما على الصعيد التجاري، الامر

الذي يعكس الاهتمام المتزايد من قبل الدولة لترويج هذا المنتج الفلاحي في الأسواق العالمية، ومدى مساهمة توسيع المساحات المزروعة وتحسين جودة الإنتاج وكذا فتح أسواق تصديرية جديدة خاصة في أوروبا وآسيا وناهيك عن التسهيلات المقدمة للمصدرين اللوجيستية والتقنية التي كان لها دورا كبيرا في رفع قدراتهم التنافسية مما ساعد على زيادةيد الطلب الخارجي على التمور الجزائرية لما تتمتع به من جودة عالية وتنوع في الاصناف خاصة دقلة نور المعروفة عالميا.

الجدول رقم (16) : تطور صادرات التمور بالجزائر خلال الفترة (2010–2020)

السنوات	الكمية (طن)	القيمة (دولار)
2010	10393	16930
2011	28143	25374
2012	20439	26206
2013	20682	29738
2014	26001	39004
2015	28645	34798
2016	31109	37502
2017	46825	52337
2018	61526	92951
2019	102016	93096
2020	126277	117007

المصدر : (Maachia, 2021/2022, p. 43)

المطلب الثاني: عرض حالة مؤسسة سليم حدود لتوضيب وتصدير التمور :

تعتبر مؤسسة سليم حدود من أهم المؤسسات الفاعلة في قطاع تصدير التمور في الجزائر ويكتسي تحليل تجربتها أهمية قصوى لفهم مساهمتها في دعم الصادرات

الفرع الأول: لمحة عن المؤسسة :

تندرج مؤسسة سليم حدود ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تأسست سنة 1990 على يد مالكها سليم حدود وهو رجل أعمال نشأ وسط عائلة تملك عدة بساتين من النخيل في ولاية بسكرة أنشأ برأس مال قدره 160.000.000 دج تختص بتوضيب وتصدير التمور باشرت نشاطها التصديري أول سنة إنشائها مستغلة موقعها الجغرافي الغني بمناخ ملائم لإنتاج أجود أنواع التمور في العالم خاصة منطقة طولقة و ضواحيها و هو الصنف المعروف باسم " دقلة نور" وقد اختارت المؤسسة منذ نشأتها التوجه الحصري نحو الأسواق الدولية حيث

كانت أول مؤسسة تتعامل مع السوق الخارجي على مستوى البلدية طولقة تقدر مساحة المؤسسة الإجمالية 4700م^2 و بقدرة تخزين الباردة 2800م^3 أي 2000 طن من التمور وكانت للمؤسسة عدة فروع في مناطق مختلفة و نظرا لصعوبة المتابعة والمراقبة لهذه الفروع و ارتفاع تكاليفها تم غلقها و الإكتفاء بالمركز الرئيسي في طولقة

جدول رقم (17): يوضح فروع المؤسسة قبل الغلق

المكان	المساحة م^2
بوسعادة	1000
جامعة	1300
طولقة	10300
المغير	4000

المصدر: وثائق مقدمة من طرف مؤسسة حدود سليم لتوضيب وتصدير التمور

وتتمثل البطاقة الفنية للمؤسسة في الاتي:

إسم الشركة : مؤسسة سليم حدود لتوضيب وتصدير التمور

المدير: سليم حدود

العنوان : منطقة النشاطات 07300 ، طولقة ، بسكرة ، الجزائر

البريد الإلكتروني: contact@etd-haddoud.com

التلفون المحمول: 07.70.93.65.29/ 07.70.94.10.78

الأرضي: 033.58.12.60 / 033.58.12.59

الفاكس: + 213.33.58.12.58 / + 213.33.58.12.57

الموقع الإلكتروني: http://www.ets-haddoud.com

حسب الملحق رقم (1) فإن نجاح مؤسسة سليم حدود في مجال تصدير التمور راجع الى الشعار الذي تعتمده المؤسسه الذي يركز على بيع التمور مباشرة من المصدر دون اي وسيط ، والخبرة الطويلة في مجال التصدير إلى إفريقيا، أوروبا، الأمريكيتين، وأسيا منذ أكثر من 20 سنة ، بالاضافة الى توفير التعبئة والتغليف الخاص

بالمؤسسة ووضعها تحت تصرف الزبائن للمساعدة في تسويق العلامة التجارية الفريدة من التمور، وكذا تمتع المؤسسة بالصرامة في تطبيق معايير الجودة في العمل .

ثانيا: الهيكل التنظيمي للمؤسسة :وتتكون من المستويات التنظيمية التالية:

1. **مدير المؤسسة:** وهو نفسه مالك المؤسسة والمسير الرئيسي المسؤول عن الإدارة ويتمثل دوره في الإشراف العام على جميع الأنشطة المؤسسة المتمثلة في البيع والشراء وعمليات التوضيب وإظهار جودة المنتوج في دول العالم من خلال حضور التظاهرات والملتقيات بنفسه لكسب أسواق جديدة والمحافظة على مكانة المؤسسة .
2. **الأمانة:** ويتمثل دورها في الرد على الهاتف وتنظيم مواعيد والمقابلات والاستقبال الزوار وتنظيم الإجتماعات وإعداد جدول الاعمال بناءا على توجيهات المدير وتلقي الفاكسات والمراسلات والرد عليها بعد إستشارة المدير سليم حدود.
3. **الإدارة:** وتتكون من مختلف المصالح بحيث تتولى الإدارة التحكم في المصالح والأرقام المؤسسة وإدارة شؤون الداخلية بها يشرف عليها المدير العام سليم حدود وتتمثل هده المصالح في:

❖ **مصلحة المحاسبة:** وتتمثل مهامها في:

- ✓ إعداد وتحليل الميزانية السنوية .
- ✓ ضمان التسيير الجيد للمحاسبة المالية والقانونية في تاريخ محدد .

❖ **مصلحة المالية:** وتتمثل مهامها في:

- ✓ مراقبة كل العمليات المالية للمؤسسة .
- ✓ المصادقة على بعض الفواتير التي تم تقييم مبالغها .
- ✓ معرفة حاجة المؤسسة للأموال .
- ✓ تحليل وضعية المؤسسة المالية والبحث عن مصادر التمويل .

❖ **مصلحة الصيانة:** وتتمثل مهامها في:

- ✓ معالجة التمور بالموارد الازمة وغسلها وتبخيرها .
- ✓ متابعة صيانة جميع الأجهزة الإلكترونية ة تصليحها وتغيير جميع قطع الغيار التالفة .

❖ **مصلحة البيع:** وتتمثل مهامها فيما يلي:

- ✓ إختيار أفضل الأسواق وأفضل الأسعار .
- ✓ العمل على دراسة الكمية المطلوبة ومقارنتها بالكمية المنتجة لتوفرها إلى العملاء حسب الحاجة .

❖ **مصلحة التموين:** وتتمثل مهامها في:

- ✓ شراء التمور ومواد التعبئة والتغليف .

- ✓ البحث عن أفضل الموردين بسعر منخفض .
- ❖ **مصلحة التسويق:** تلعب هذه المصلحة دور كبير في المؤسسة نذكر أهمها:
- ✓ مراقبة كل عمليات البيع والصفقات .
- ✓ تتبع المنتوج من البداية إلى النهاية .
- ✓ تحميل البضائع .
- ✓ مراقبة مرحلة إنتقال السلعة حتى وصولها للعميل .
- ❖ **مصلحة الموارد البشرية:** وتتمثل مهامها في:
- ✓ الاهتمام بالشؤون المالية والبشرية .
- ✓ مراقبة العمال وأجورهم .

ونلخص الهيكل التنظمي للمؤسسة في الشكل التالي :

الشكل رقم (05) : الهيكل التنظيمي لمؤسسة حدود سليم لتوضيب وتصدير التمور

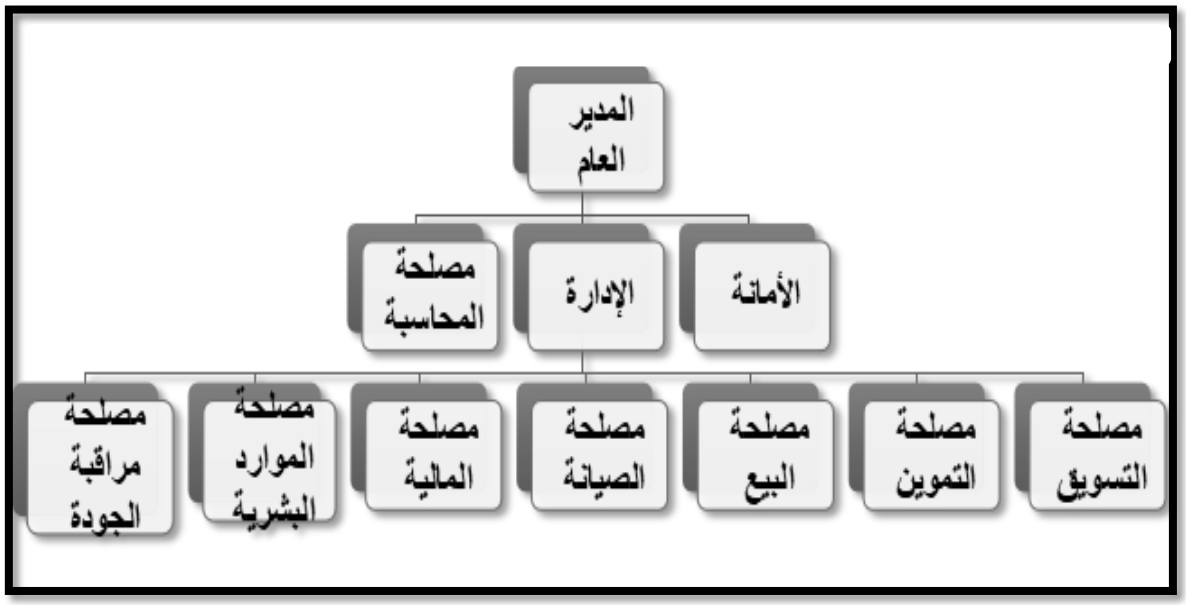

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف إدارة المؤسسة

ثالثا: أهداف المؤسسة وتتمثل فيما يلي:

- ✓ زيادة أرباح المؤسسة .
- ✓ التعريف والترويج للتمور الجزائرية وتعزيز مكانتها في الأسواق الدولية من خلال المشاركة في المعارض الدولية .
- ✓ تطوير عمليات الإنتاج والتعبئة والتغليف والتصدير لتقديم المنتجات ذات جودة عالمية تليق بسمعة التمور الجزائرية ولزيادة التنافسية .

- ✓ ضمان مردودية رؤوس الأموال المستثمرة بما يسمح للمؤسسة من توسيع نشاطها وتحديث تجهيزاتها. وزيادة حصتها في الأسواق الخارجية .
- ✓ الترقية و الإزدهار في مجال التسويق .
- ✓ المساهمة بفاعلية في دعم الاقتصاد الوطني من خلال رفع حجم الصادرات .
- ✓ توفير مناصب العمل بما يساهم في تقليص البطالة وتحقيق النمو الاقتصادي للمنطقة والبلاد .

الفرع الثاني: الواقع الإنتاجي والتصديري للمؤسسة

ونتناول في هذا الفرع مصادر المادة الأولية والعمليات التي تقوم عليها وكل مايتعلق بصادرات المؤسسة .

أولا: مصدر المادة الأولية لمؤسسة سليم حدود لتوضيب وتصدير التمور

تختار المؤسسة اجود أنواع التمور لتصديرها بجودة عالمية وتعتبر المادة الأولية التي تعتمد عليها المؤسسة في نشاطها، حيث يتم إنتاج أغلبها في البساتين التابعة لعائلة وصاحب المؤسسة وتقوم بشراء جزء أخر من المنتجين المحليين في البلدية وأنواع أخرى من ولايات مجاورة حسب تصريحات السيد الذي اجرينا معه المقابلة والذي صح لنا بهذه المعلومات ، و الجدول رقم (18) يوضح مصادر التوريد ونوع التغليف في المؤسسة

جدول رقم (18): أنواع متنجات التمور لمؤسسة سليم حدود ونوعية التغليف الخاصة بها

منطقة التموين	الصنف	إسم المنتوج	نوع التغليف
طولقة وضواحيها	– دقلة نور/أغصان – دقلة نور عرجون	–دقلة نور صنف أول –دقلة نور صنف ثاني – دقلة نور عرجون	– عبلة كرتونية ذات أحجام 500 غ ، 1 كلغ ، 2 كلغ ، 5 كلغ
تقرت	دقلة بيضاء	– دقلة بيضاء	– علب بلاستيكية ذات أحجام : 283 غ ، 400 غ ، 795 غ ، 850 غ . – صواني ذات أحجام 200 غ ، 250 غ ، 300 غ ، 400 غ ، 500 غ .
غرداية	– تافزوين	– تافزوين طبيعية – مغصولة و مجففة – تافزوين مكيفة	
	– تامجهورت	– تامجهورة طبيعية – تامجهورة مكيف	

	– تينسنين	– تينيسنين طبيعية – تينسنين مكيفة	
الصحراء (تقرت ، جامعة واد سوف)	– دقلة نور حبات	– دقلة نور طبيعية – دقلة صناعية – دقلة نور منزوعة النواة	

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (1) وتصريحات السيد تقني الجودة والمكلف بمرافقة المتربصين بالمؤسسة

وتقوم المؤسسة بتوفير أجود أنواع التمور وحسب طلب ورغبة الزبون الذي يفرض نوع االتمر ولونه ودرجة الرطوبة ونسوبة السوس التي يمكن أن يحتوي عليها المنتوج .

ثانيا: تطور نشاط المؤسسة

بعد إختيار المادة الأولية بعناية يقوم أفراد المؤسسة كافة بمهامهم على أكمل وجه لتقديم منتوج مطابق للمعايير العالمية و جودة عالية و متميزة خاصة أن نسبة التصدير لمنتوج المؤسسة 100 بالمائة و هو يعكس إستراتجية واسعة تستهدف الأسواق الخارجية دون إعتماد على منافذ داخلية حيث يبلغ حجم الإنتاج السنوي 4000 طن بمتوسط 3600 طن بثلاث سنوات الأخيرة أعلى قيمة 5000 طن سنة 2019 و أقل قيمة 2919 طن سنة 2023 وهذا يعكس جودة المنتوج وزيادة الطلب عليه خاصة في فترة جائحة كورونا بإعتباره غذاء طبيعي غني وكامل بكل المعادن المهم للجسم.

كما تعتمد المؤسسة نمط التحويل الصناعي متوسط حيث يتم فرز التمر على مرحلتين يدويا ثم تنظيفها وغسلها ومعالجتها وبعد ذلك تعبئتها وتغليفها حسب طلب الزبون في التغليف والوزن إلا أن المؤسسة لم تنتقل بعد إلى التصنيع التحويلي الكامل لمادة التمر مثل صناعة مشتقات المعجون. السكر والخل ..... إلخ

وتشرف المؤسسة على تطبيق المعايير العالمية لتعزيز قدرتها التنافسية دوليا وتتم معالجة التمور خلال الفرز وبألات متنوعة أغلبها محلية الصنع ومنها المستورد كالتالي:

- ✓ البساط الذي يمر عليه التمر مصدره إيطاليا
- ✓ المبخرات من إسبانيا
- ✓ أما آلات غسل التمور والصناديق من الولايات المتحدة الأمركية

ونتيجة لجهودها لكسب مكانة هامة في الأسواق الدولية حققت المؤسسة تطورا في رقم أعمالها نعرضه في الجدول التالي:

جدول رقم (19): رقم أعمال مؤسسة سليم حدود الوحدة" دج "

السنة	رقم الأعمال
2014	295848191
2015	335031598
2016	406747466
2017	465253597
2018	101829830
2019	477709300
2020	119566700
2021	127730250
2022	386188300
2023	368270600

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على تصريحات السيد تقني الجودة والمكلف بمرافقة المتربصين بالمؤسسة

من خلال الجدول رقم (19) وتحليل أرقام الأعمال نلاحظ أن النشاط التصديري في تطور، حيث كان سنة (2014) 295848191دج وارتفاع إلى 368270600 دج سنة 2023 بنسبة زيادة تقدر ب 24.48 بالمائة وهو يعكس نجاح المؤسسة في الحفاظ على موقعها في السوق الدولية رغم المنافسة الحادة داخليا وخارجيا ورغم التذبب في بعض السنوات نتيجة ظروف الإنتاج وتوفر المادة الأولية التي تتعرض لتقلبات المناخ غير أن زيادة رقم الأعمال يعني زيادة الطلب وتوفير المنتوج بمعايير الجودة العالمية وكسب أسواق جديدة رغم التحديات ، والجدول الموالي يوضح الدول التي تصدر اليها مؤسسة سليم حدود التمور الخاصة بها.

جدول رقم (20): الدول التي تصدر إليها مؤسسة سليم حدود .

القارة	الدول المصدرة إليها
أسيا	الصين ، الهند ، ماليزيا ، بنغلادش ، إندونيسيا ، كوريا الجنوبية ، مالديف ، سيرلانكا .
أفريقيا	المغرب ، تنزانيا ، مصر ، موريتانيا ، سنغال ، موريتيوس .
أوروبا	فرنسا ، بلغاريا ، روسيا ، أوكرانيا ، ألمانيا ، أستراليا ، أذربيجان ، سويسرا ، بلجيكا ، سويد ، رومانيا ، إسبانيا ، هولندا .
الشرق الأوسط	الكويت ، الإمارات ، الأردن ، لبنان ، البحرين ، سوريا.
أمريكا الجنوبية	كولومبيا
أمريكا الشمالية	الولايات المتحدة الأمريكية ، كندا .

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على وثائق مقدمة من المؤسسة

يوضح الجدول رقم (20) التوزيع الجغرافي للدول التي تصدر لها مؤسسة حدود سليم مننوجها ، حيث انه بهدف تعزيز حضورها في الاسواق العالمية توسعت في التصدير لقارات مختلفة اذ نجدها تصدر الى قارة اسيا وبصفة خاصة الى الصين ، الهند ، ماليزيا ، بنغلادش، إندونيسيا ، كوريا الجنوبية ، المالديف و سيرلانكا ، بالاضافة الى اقتحامها اسواق افريقية كالمغرب، تنزانيا ، مصر ، موريتانيا ، سنغال ، موريتيوس ،وكان تعاملاتها مع الاسواق الاوروبية بشكل اكبر ، بحيث يوضح الجدول تصديرها لفرنسا ، بلغاريا ، روسيا ، أوكرانيا ، ألمانيا ، أستراليا ، أذربيجان ، سويسرا ، بلجيكا ، سويد ، رومانيا ، إسبانيا ، هولندا ، في حين اقتصر تصديرها الى كولمبيا في امريكا الجنوبية و الولايات المتحدة الامريكية وكندا في امريكا الشمالية ، وبعض دول الشرق الاوسط كالكويت والامارات والاردن ولبنان ، البحرين وسوريا.

ثالثا: جهود وتحديات المؤسسة في نشاطها التصديري

أ– جهود المؤسسة للمحافظة على مكانتها دوليا :

حسب تصريحات السيد تصرييحات السيد تقني الجودة والمكلف بمرافقة المتربصين بالمؤسسة تشهد صناعة التمور وتصديرها منافسة قوية داخل الجزائر وخارجها حيث سعت المؤسسة جاهدة لتطبيق معايير و شروط الجودة العالمية وتحصلت على الشهادات التالية.

1. **FSSC22000V6 (Food Safety System Cextification)** : شهادة نظام سلامة الغذاء ويطبق على جميع المؤسسات التي تنتج وتعالج الأغذية لضمان سلامة المنتجات الغذائية على طول سلسلة التوريد .

2. GMP (Good Manufacturing Practices)

Europe Réglement 848/2018

USA Norme USDA Organime

شهادة منتوج بيولوجي :و تؤكد هذه الشهادات أن المنتج زراعي عضوي و خال من المبيدات أو الإضافات الكميائية.

شهادة منتوج حلال : 2019MS1500

بإضافة الى شهادات: : 2019OIC/SMIIC

Iso 09001 NA6184:2018

: هو معيار دولي إدارة الجودة

Iso 22000: هو معيار سلامة الغذاء

Iso 22002 : هو معيار يتعلق ببرامج المتطلبات الأساسية لسلامة الأغذية

بالإضافة الى حصولها على هذه الشهادات تقوم المؤسسة بالمشاركة في المعارض الدولية للتعريف بالمنتوج الجزائري و كسب أسواق جديدة بحضور مالك المؤسسة لهذه المعارض والتظاهرات و أهمها :

- فرنسا سنة : 2008 ، 2010 ، 2012 .
- الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2008 .
- المغرب – مكناس سنة 2011 .
- تركيا سنة 2011 ، 2012 ، 2013 .
- روسيا سنة : 2013 ، 2014 .
- ألمانيا سنة : 2012 .
- غانا سنة : 2012 .
- سيول سنة : 2014 .

جدول رقم (21): المعارض التي شاركت فيها مؤسسة حدود سليم

إسم المعرض	شعار المعرض
TUTTOFOOD	TUTTOFOOD MILANO WORLD FOOD EXHIBITION
SIAL CANADA	SIAL Canada INSPIRE FOOD BUSINESS
WORLDFOOD ISTANBUL	WorldFood Istanbul
INTER FOOD INDONESIE	InterFOOD INDONESIA
THE SPECIALITY FOOD FESTIVAL	THE SPECIALITY FOOD FESTIVAL
FINE FOOD	fine food AUSTRALIA
GUL FOOD	Gulfood

المصدر : وثائق مقدمة من طرف المؤسسة

كل هذه الجهود و الشهادات ساهمت في نجاح المؤسسة في الولوج للأسواق الدولية و المحافظة على مكانتها بالإضافة من إستفادتها من دعم الدولة في الشحن وتسهيل عملية التصدير ، إلا أنها تعاني جملة من المشاكل مثل أي مؤسسة تواجه تحديات داخلية و خارجية .

ب. التحديات التي تواجه المؤسسة :

تعاني المؤسسة جملة من التحديات أهمها:

- ✓ المنافسة من طرف مؤسسات وطنية محلية أهمها (مؤسسة AGRODAT ، مؤسسة قي ص ران للإستيراد و التصديرير، مؤسسة جنوب التمر، مؤسسة داتول مؤسسة النور للإنتاج و تصدير التمور ، مؤسسة أماداغ للإستيراد و التصدير)
- ✓ نقص المادة الأولية ذات الجودة نظرا للتقلبات المناخية و بسبب فتح السوق الإفريقي .
- ✓ نقص الكفاءة و عدم التنسيق و التكتل بين المنتجين.
- ✓ نقص اليد العاملة.
- ✓ زيادة سعر الشحن البحري .
- ✓ الظروف الدولية (الحروب) التي تسببت في زيادة مدة التصدير وعرقلة وصول المنتجات.

رغم كل التحديات إلا أن مؤسسة سليم حدود لتوضيب و تصدير التمور أثبتت أنها نموذج لباقي المؤسسات الصناعية التي تسعى للتصدير من خلال إنتاجها وتطبيق معايير الجودة العالمية لمنتوجاتها و تحافظ على مكانتها في السوق الدولية وهي بذلك تساهم في ترقية الصادرات الصناعية الغذائية .

المطلب الثالث : نظرة إستشرافية لترقية و زيادة تصدير التمور

يعتبر التمر الجزائري منتجا واعدا لترقية الصادرات خارج المحروقات ورغم تحقيق الجزائر مراكز متقدمة في إنتاج التمور تبقى كمية صادراتها من هذا المنتوج قليلة مقارنة بدول أخرى مثل السعودية و تونس ، وهذا يتطلب طرح نظرة إستشرافية موجزة حول سبل تحسيين صادرات التمور الجزائرية وإبراز دور مؤسسة سيلم حدود في تحقيق ذلك و تغزيز تنافسي تها في الأسواق العالمية .

الفرع الأول : نظرة إستشرافية لتحسين إنتاج و تصدير التمور وطنيا

رغم الجودة العالمية التي يتسم بها التمر الجزائري إلا أنه يواجه منافسة شديدة في التسويق عالميا و هذا يتطلب معالجة سريعة للأمر .

أولا : تطوير إنتاج التمور وطنيا

وهذا يتطلب إستراتيجية شاملة و متكاملة ترتكز على محاور رئيسية :

- ✓ تطوير إنتاج اصناف جديدة من التمور مقاومة للأمراض و الأفات و تلبي متطلبات الأسواق المستهدفة من حيث الجودة و المواصفات العالمية من خلال دعم البحوث العلمية و إستعمال التقنيات الحيوية .
- ✓ إستعمال التقنيات الزاراعية الحديثة في مجال الري (الري بالتنقيط) و التسميد المتفق عليه عالميا الغير مضر بالصحة والعمل على زيادة الإنتاجية وتحسين جودة الثمار .
- ✓ إنشاء بنوك جينية للحفاظ على الصنف الجزائري المتميز.
- ✓ الإستخدام الأمثل للموارد المائية من خلال تطوير شبكات الري .
- ✓ تكوين المزارعين و العاملين في قطاع التمور و تأهيلهم للعمل بكفاءة و إحاطتهم بأحدث التقنيات و الممارسات الزارعية ومعايير الجودة و التصدير و إستخدام أليات حديثة في عمليات خدمة النخيل .
- ✓ تسهيل وصول التمور من البساتين الى المؤسسات الصناعية (وحدات التوضيب و التصدير) ثم وصولها الى الاسواق الدولية.
- ✓ تقديم الدعم الفني و المادي للمزارعين .
- ✓ تشجيع الإستثمار في الصناعات التحويلية للتمور و تقديم منتجات مختلفة لمشتقات التمور مثل السكر، الخل، دبس التمر ، الكحول الطبي ... ألخ يساهم في تنويع مصادر الدخل و زيادة القدرة التنافسية .

ثانيا : العمل على ترقية تصدير التمور وطنيا

- ✓ يمكن القيام بتحسين جذري في تصدير التمور الجزائرية من خلال :
- ✓ تطبيق نظام رقمي متكامل لإدارة الصادرات من خلال إنشاء منصة إلكترونية موحدة تجمع كافة الأطراف الفاعلة في عملية إنتاج و تصدير التمور(المصدرين ، الفلاحين ، البنوك ، الجمارك ، شركات النقل ..) لتسهيل تداول الوثائق و المعلومات بشكل أمن و تقليل الإجراءات الورقية و التأخير .
- ✓ تسهيل الإجراءات الجمركية و تفعيل نظام نافذة موحدة للتصدير ، و إعتماد التوقيع الإلكتروني للمعاملات و الوثائق الجمركية .
- ✓ القيام بدراسات إقتصادية دقيقي لمعرفة المستهلك و المصنع و المخزن من التمور لتفعيل النافذة الداخلية و الخارجية لتصدير التمور و إتخاذ السياسة التصديرية ذات الكفاءة العالية في المستقبل .
- ✓ إنشاء مجالس مشتركة بين القطاعين العام و الخاص لمناقشة التحديات و مواجهتها بكفاءة خاصة وحدات التخزين و التبريد في الموانئ.
- ✓ دعم مشاركة المنتجين و المصدرين في المعارض الدولية للتمور لكسب أسواق جديدة و زيادة حصة الأسواق التقليدية (أوروبا و دول الساحل).
- ✓ تطوير و توسيع تصنيع و تعبئة التمور و طرق التغليف لما لها من أهمية بالغة .

- ✓ تطوير أليات حديثة و مبتكرة للتسويق و الترويج الدولي كإستخدام المنصات الرقمية ووسائل التواصل الإجتماعي .
- ✓ إقامة عناقيد صناعية في مجال توضيب و تصدير التمور .
- ✓ تقديم الدعم و التحفيز للمصدرين ماديا و تشجيعهم للمشاركة في التظاهرات الدولية والبعثات التجارية.

الفرع الثاني : تصور إستراتيجي للإرتقاء بأداء مؤسسة سليم حدود لتوضيب و تصدير التمور .

رغم نجاح مؤسسة سليم حدود في الولوج الى الأسواق الخارجية إلا أنه يمكن ترقية أداءها التصديري من خلال :

- ✓ المحافظة على نوعية و جودة التمور التي تمتاز بها المؤسسة .
- ✓ زيادة إنتاجية المؤسسة و الإستثمار في تطوير التعبئة و التغليف الم‌بتكر و العلامة التجارية .
- ✓ الحصول على كافة الشهادات و المعايير الدولية التي تزيد من ثقة الزبائن .
- ✓ تطبيق نظام تخطيط موارد المؤسسات (ERP)، وذلك لإدارة موارد المؤسسة بدءا من إدارة المخزون وصولا الى التصدير .
- ✓ الإستثمار في الصناعات التحويلية الكاملة للتمور كإستخلاص السكر ، الكحول ، المربى، الروينة ، الخل .... فهذه المنتجات الطبيعية مطلوبة في الأسواق الخارجية .
- ✓ دراسة رغبات المستهلكين في الأسواق الخارجية و توفير المنتوج حسب رغباتهم .
- ✓ تطوير وتحديث بنية المؤسسة من خلال إنشاء مستودعات تخزين و تبريد حديثة حفاظا على جودة التمور.
- ✓ تعزيز الحضور و المشاركة الفعالة في التظاهرات الدولية للتمور و إقامة علاقات واسعة من الزبائن الأجانب .
- ✓ إقامة علاقات مستدامة وقوية مع شركات النقل بهدف وصول المنتجات بكفاءة و تكلفة ووقت أقل .
- ✓ إنشاء مواقع إلكترونية متعددة اللغات و إستخدام منصات التواصل الإجتماعي الدولية والمشاركة في منصات التجارة الإلكترونية الدولية .
- ✓ الإنخراط في العناقيد الصناعية للتمور وإقامة مصالح مشتركة لمنتجي و مصدري التمور .
- ✓ إستهداف أسواق جديدة غير تقليدية .
- ✓ الإعتماد على طرق أخرى للتصدير (غير المباشر) لتقليل المخاطر في الأسواق الخارجية و الإعتماد على وكلاء للتعريف بمنتوج المؤسسة .
- ✓ إقامة شراكة مع مستثمرين أجانب في دول أجنبية ما يقرب المنتوج من المستهلكين .
- ✓ تبني استراتيجيات مبتكرة و مستدامة لتعزيز قدرة المؤسسة التنافسية ونمو صادراتها .

خلاصة الفصل الثاني:

كخلاصة في الأخير نستنتج أن الجزائر لمواجهة التحدي الكبير المتمثل في تنويع مصادر الدخل الوطني و تنويع القاعدة الإقتصادية وتقليص التبعية للمحروقات إتخذت عدة تدابير و إنتهجت أليات و سياسات و برامج مختلفة لتطوير قطاعات بديلة خاصة القطاع الصناعي و ترقية الصادرات الصناعية شملت حوافز ضريبية و مالية و تسهيلات جمركية و تحسين سعر الصرف لتعزيز تنافسية المنتجات الوطنية و دعم صادرات المؤسسات الصناعية ، إلا أن هذه الجهود المبذولة غير كافية و أن مردود القطاع الصناعي هامشي ولا يزال يواجه العديد من التحديات و العراقيل وأن الإقتصاد الجزائري مازال رهين المحروقات حيث صادرات المحروقات تهيمن على إجمالي الصادرات و هذا يتطلب مواصلة الجهود لتحقيق التنويع الإقتصادي والإستغلال الأمثل للموارد وثروات البلاد الطبيعية و الكفاءات البشرية و تطبيق برامج تنموية متكاملة و دعم حقيقي أكبر للمؤسسات الصناعية و مرافقتها و تمكنها من الولوج للأسواق الدولية .

وفي هذا الصدد قمنا يعرض نموذج لمؤسسة ناجحة في مجال التصدير (مؤسسة حدود سليم لتصدير وتوضيب التمور) والتي اثبتت أنها نموذج لباقي المؤسسات الصناعية التي تسعى للتصدير من خلال إنتاجها وتطبيقها لمعايير الجودة العالمية لمنتوجاتها وتحافظ على مكانتها في السوق الدولية وهي بذلك تساهم في ترقية الصادرات الصناعية الغذائية.

الخاتمة

يتضح لنا من خلال هذه الدراسة أنه في ظل التحولات الإقتصادية العالمية أصبح من الضروري التوجه نحو تبني إستراتيجيات تنموية قائمة على تنويع الصادرات و تعزيز الإنتاج الصناعي الموجه للأسواق الدولية ، والجزائر كغيرها من الدول النامية في إطار سعيها للتخلص من التبعية للمحروقات بذلت مجهودات معتبرة لتنويع الإقتصاد وتفعيل دور القطاع الصناعي وترقية الصادرات الجزائرية .

الا انه بالرغم من التحسن النسبي لمساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي في السنوات الأخيرة، فانها تعتبر قليلة نظرا لسيطرة المحروقات على إجمالي الصادرات بنسبة تفوق 97 % ما يعكس قصور الإطار التنظيمي و ضعف البنية التحتية وتواضع أليات دعم التصدير إضافة الى الأثر السلبي لإتفاقيات الشراكة الغير متوازنة التي أضعفت المنتجات الجزائرية في الأسواف الأجنبية، وضعف السياسات التحفيزية في تفعيل قدرات المؤسسات الصناعية على ولوج الأسواف الخارجية بفعالية.

إختبار صحة الفرضيات:

- ✓ نعم تبنت الجزائر إستراتيجيات ناجحة لترقية الصادرات ساهمت في زيادة الناتج المحلي الإجمالي ولو بصفة نسبية، وذلك من خلال قيامها بالعمل على تنويع الاقتصاد وتوسيع الصادرات غير النفطية وتنميتها، بالاضافة الى قيامها بتحسين بيئة الاستثمار في القطاع الصناعي وتشجيع الاستثمارات فيه بنوعيها المحلية والاجنبية وكذا تطوير البنية التحتية الرقمية وتطوير شبكات النقل . وهو ما يثبت صحة الفرضية الاولى.
- ✓ نعم تعتبر الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخاجية ALGEX من أهم العوامل التي عرقلت ترقية الصادرات الصناعية، بالرغم من ان هدفها الرئيسي هو توفير السياسات والاستراتيجيات اللازمة لدعم المؤسسات في هذا المجال ، حيث ظهرت مؤخرا فجوة كبيرة بين الاهداف والمهام الموكلة لها والنتائج المحققة على أرض الواقع، فالبيانات الإحصائية أظهرت ضعف الدعم والمرافقة للمصدرين إضافة الى الإجراءات البيروقراطية التي إنتهجتها الامر الذي ادى بانهاء مهامها مؤخرا و إستبدالها بهئيات جديدة اخرى. و هذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.
- ✓ نعم ساهمت مؤسسة سليم حدود لتوضيب و تصدير التمور في زيادة الصادرات الجزائرية ونجحت في إقتحام الاسواق الخارجية و ذلك بفضل جودة منتوجاتها وحرصها على تطبيق المعايير الدولية و زيادة حصتها السوقية في الأسواق الدولية حيث بلغ حجم صادراتها سنة 2019 حوالي 5000 طن ، وتعتبر الأولى في مجال تصدير التمور ذات الجودة العالية وأمامها مستقبل واعد يساهم في زيادة الصادرات الوطنية و هذا يثبت صحة الفرضية الثالثة .

نتائج الدراسة:

- ✓ وضعت الدولة الجزائرية إستراتيجية للنهوض بالقطاع الصناعي وإدراج السلع الصناعية ضمن هيكل الصادرات الوطنية بهدف التخلص من سيطرة المحروقات على هيكل الصادرات الوطنية.
- ✓ اهتمت الدولة الجزائرية بالقطاع الصناعي من خلال التنويع في آلياتها لتنمية الصادرات الصناعية واجراء العديد من إلاصلاحات في مجال التجارة الخارجية سواءا في الجانب الضريبي، المالي، او الجمركي بما يتماشى مع متطلبات المؤسسات الصناعية للقيام بتصدير منتجاتها، ووجود حلول للعديد من العوائق التي تحول بين وصول المنتج الجزائري للأسواق الدولية أبرزها نقص الدعم اللوجيستي للمستوردين الجزائريين.
- ✓ تعاني الجزائر من عدم وجود بنية تحتية صناعية قوية لا تؤثر عليها أي اختلالات، إضافة الى معاناة القطاع الصناعي منصعوبات تنظيمية، مالية، وتموينية ، وسوء استغلال الموارد المتاحة من الناحية المادية، البشرية والمالية.
- ✓ عملت الدولة الجزائرية على وضع خطة لدعم الصادرات الصناعية عن طريق إرساء التكنولوجيا المتقدمة ومرافقة المصدرين والمشاركة في بعض المعاملات، فالدولة اعتمدت عدة سياسات للنهوض بالقطاع الصناعي و ترقية صادراته إضافة الى انتهاج خطة لترقية الصادرات الصناعية وكذلك وضع العديد من البرامج والهيئات الداعمة لتصدير المنتجات الصناعية.
- ✓ الإجراءات والتدابير التي إتخذتها الدولة الجزائرية للتخلص من التبعية للمحروقات وترقية القطاع الصناعي حققت نتائج نسبية معتبرة لكن غير كافية للوصول الى النتائج المرجوة.
- ✓ يعاني القطاع الصناعي في الجزائر عدة مشاكل وعراقيل على الصعيد الإقتصادي والتنظيمي ، فسوء إستغلال الموارد والإمكانيات المتاحة والتبعية التكنولوجية وضعف الجهود المبذولة في البحث و التطوير ساهم في عدم تفعيل هذا القطاع .
- ✓ تهيمن صادرات المحروقات على التجارة الخارجية الجزائرية مع غياب شبه تام للمنتجات الصناعية التي تمتاز بالضعف الكمي و الرداءة مما يجعلها غير قادرة على المنافسة في الأسواق الدولية .
- ✓ قامت الدولة بتنويع أليآتها لترقية الصادرات الصناعية منها إنشاء هيئات داعمة للصادرات من بينها ALGEX لكن لم تقم بمهامها وزادت من العراقيل البيروقراطية مما إستوجب توقيفها و إستبدالها بهيئات أخرى.

- ✓ تعتبر مؤسسة سليم حدود لتوضيب و تصدير التمور مؤسسة ناجحة في مجال التصدير و التموقع في الأسواق الخارجية من خلال جودة منتوجاتها و تطبيقها المعايير الدولية و تعتبر مؤسسة مساهمة في ترقية الصادرات الصناعية الغذائية .

التوصيات :

- ✓ ضرورة بذل الجزائر المزيد من الجهود لتنمية الصادرات خاصة الصناعية.
- ✓ ضرورة العمل و التركيز على جودة المنتوج الجزائري و تصدير المنتجات التي تمتلك فيها الجزائر ميزة نسبية و قيمة مضافة.
- ✓ ضرورة الإستغلال الأمثل و التوجيه المناسب للموارد المالية لترقية الصادرات الصناعية خارج المحروقات
- ✓ ضرورة توفير مناخ إستثماري يساعد على النهوض بقطاع التصدير خارج المحروقات.
- ✓ ضرورة الإستفادة من التجارب الدولية الناجحة في مجال ترقية الصادرات الصناعية على غرار ماليزيا .
- ✓ ضرورة دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تكييف المنتجات حسب الطلب العالمي .
- ✓ ضرورة تقديم الدعم الفني واللوجستي و تشجيع القطاع الخاص على إقتحام الأسواق الدولية .
- ✓ ضرورة تقديم تسهيلات و حوافز جبائية للمصدرين و حل مشكلات العقار الصناعي .
- ✓ ضرورة محاربة البيروقراطية والفساد على مستوى الهيئات التي تعرقل نشاط المؤسسات وعملية التصدير.
- ✓ ضرورة إنشاء مراكز دراسات وأبحاث متخصصة في المجال الصناعي و تنمية الصادرات.
- ✓ ضرورة التنسيق والتعاون بين القطاع العام والخاص والعمل كفريق واحد، وتقسيم الأدوار بينهما بوضوح.
- ✓ توفير بنك معلومات متطور يوضع تحت يد المؤسسات الراغبة في التصدير يكون بمثابة قاعدة معطيات تزود هذه المؤسسات بالفرص المتاحة في الأسواق الدولية.
- ✓ الرفع من قدرة القطاع الصناعي بإدخال تكنولوجيا متطورة، إضافة الى توفير شبكة انترنت قوية وسريعة عبر كافة أقطاب التراب الوطني.
- ✓ تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لدورها الكبير في الاقتصاد والوطني واعتمادها بإدارة حديثة، مع ضرورة توفير مناخ متكامل للنشاط الاقتصادي.
- ✓ تفعيل الإبداع والابتكار في المؤسسات الصناعية مع ضرورة خلق التعاون بين المؤسسات ومراكز البحث العلمي والجامعات عن طريق دمج الخبرة العلمية السابقة بالمؤسسة مع المعارف النظرية الجديدة للجامعة.
- ✓ البحث وراء أسباب فشل بعض سياسات ترقية الصادرات الصناعية ومحاولة تصحيحها.
- ✓ ان عملية ترقية الصادرات تستوجب في المرحلة القادمة مواجهة التحديات التقنية واللوجستية الكبيرة من خلال بناء إستراتيجية شاملة واضحة المعالم لترقية الصادرات ووضع خطط تنموية متكاملة للنهوض بالقطاع

الصناعي وتوفير الأطر التنظيمية والمؤسساتية الداعمة للمؤسسات الصناعية للتصدير من أجل الإندماج الحقيقي في الإقتصاد العالمي و التحرر التدريجي من التبعية للمحروقات.

أفاق الدراسة :

من خلال بحثنا في هذا الموضوع صادفتنا نقاط يمكن أن تكون مواضيع في دراسات مستقبلية أهمها :

دور الاستثمارات الاجنبية المباشرة في ترقية الصادرات الصناعية الجزائرية .

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية :

❖ **المعاجم والقواميس :**

1. أحمد خليل خليل،(1997). **معجم المصطاحات الإقتصادية**. بيروت ، لبنان: دار الفكر اللبناني،.
2. حسام الدين جاد الرب،(2011). **معجم المصطلحات السياسية و الدبلوماسية و الاقتصادية**. القاهرة ، مصر: دار العلوم للنشر والتوزيع.
3. مُحَّد بشير علية ،(1985). **قاموس إقتصادي**. بيروت ، لبنان: المؤسسة العربية للدراسات و النشر.
4. هايل عبد المولى طشطوش،(2012). **الموسوعة الحديثة للمصطلحات السياسية و الإقتصادية**. الأردن ، عمان: دار الحامد.

➢ **الكتب :**

1. أحمد فريد مصطفى ،(2007). **الإقتصاد الدولي**. الإسكندرية ،مصر: مؤسسة شباب الجامعة.
2. إسماعيل علي شكر و مجيد جواد مهدي،(2016). **مشاريع القطاع الخاص و دورها في الحد من البطالة**. الأردن ، عمان: مركز الكتاب الأكاديمي.
3. إسماعيل علي شكر و مجيد جواد مهدي،(2016). **مشاريع القطاع الخاص ودورها في الحد من البطالة**. الأردن ، عمان: مركز الكتاب الأكاديمي.
4. باسم جميلي ،(2006). **سياسة التصنيع في ضوء مقاصد الشريعة**. بيروت ، لبنان: دار الكتب العلمية.
5. بن هكو فاطمة الزهراء ،بن عطية عائشة ،(2021)،**استراتيجية الصادرات التجارية الماليزية** ، كتاب جماعي القطاع الصناعي الجزائر الواقع و الرهانات المستقبلية.
6. تامر فكري النجار،(2017). **الإقتصاد المعرفي و دوره في تعزيز القدرات التنافسية للصادرات الصناعية**. المجلد 01. الإسكندرية ، جمهورية مصر العربية: دار الفكر الجامعي.

7. حمد راتول،(2018). **الإقتصاد الدولي مفاتيح العلاقات الإقتصادية الدولية**. الجزائر ، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

8. خالد مُحَمَّد السواعي،(2006). **التجارة و التنمية**. الاردن ، عمان: دار المناهج للنشر و التوزيع.

9. رائد مُحَمَّد عبدربه،(2013). **نظرية المنظمة و المؤسسات**. الأردن ، عمان: دار الجنادرية للنشر والتوزيع.

10. رضوان محمود العمر ،(2007). **التسويق الدولي**. الأردن ، عمان: دار وائل للنشر.

11. سعد غالب ياسين،(1999). **الإدارة الدولية–مدخل استراتيجي** –. الأردن ، عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

12. فاطمة الزهراء بن هكو و عائيشة بن عطا الله ،(2021). **استراتجية تنمية الصادرات الصناعية –التجربة الماليزية–**. كتاب جماعي القطاع الصناعي الجزائر الواقع و الرهانات المستقبلية.

13. فتيحة منيعي،(2016). **النشاط الإنتاجي في المؤسسات الصناعية**. الأردن ، عمان: مركز الكتاب الأكاديمي.

14. فرحات غول،(2008). **التسويق الدولي –مفاهيم و أسس النجاح في الأسواق العالمية –**. الجزائر ، الجزائر: دار الخلدونية.

15. فريد النجار (2008). **التصدير المعاصر و التحالفات الإستراتيجية**. الاسكندرية ، مصر: الدار الجامعية.

16. فوزي محيرق بن الجيلاني،(2020). **مدخل لإقتصاد المؤسسة**. الوادي ، الجزائر: مطبعة الرمال.

17. قمان عمر و آخرون،(2021)،**أساليب قياس تنافسية القطاع الصناعي في الجزائر وكيفيات تحسينها قراة تحليلية**، كتاب جماعي القطاع الصناعي الجزائر الواقع و الرهانات المستقبلية.

18. مُحَمَّد راتول،(2018). **الإقتصاد الدولي مفاتيح العلاقات الإقتصادية الدولية** ، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

19. مُحَمَّد عبد الله شاهين .(2019)،**الصناعات أثرها على التنمية الإقتصادية** ،الإسكندرية ،القاهرة ، دار حميثة للنشر .

20. محمود حامد عبد الرزاق،(2006). **تكنولوجيا المعلومات و زيادة الصادرات و دعم التنمية الصناعية.** مصر ، القاهرة: مكتبة الحرية للنشر و التوزيع.

21. مدحت القريشي،(2005). **الاقتصاد الصناعي.** الأردن ، عمان: دار وائل للنشر و التوزيع.

22. منير نوري. **التسويق الدولي،(2015)**. الجزائر ، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

❖ **الأطروحات والرسائل :**

➢ **دكتوراه :**

1. إلهام بن عمر بن عجال،(2017/2016). ''**آليات تشجيع الصادرات خارج المحروقات واقع آفاق.**'' أطروحة دكتوراه في نقود و مالية ، قسم علوم التسيير ،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،الجزائر ،جامعة الجزائر 03.

2. جلال عكروت ،(2025/2024). ''**دور القطاع الزراعي في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات لتحقيق التنويع الإقتصادي–دراسة حالة الجزائر للفترة2000–2020.**'' أطروحة دكتوراه في مالية وتجارة دولية ،قسم علوم التسيير ،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،الجزائر ،جامعة الجزائر 03.

3. حمزة العوادي،(2018/2017). ''**تحليل قطاعي حول : الجودة الشاملة كمحدد أساسي لترقية صادرات المؤسسات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات.**'' أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،بسكرة ،جامعة مُحَمَّد خيضر.

4. سليم مخضار،(2018/2017). ''**دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية.**" أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص بحوث العمليات و تسيير المؤسسات ،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ، تلمسان ،جامعة أبي بكر بلقايد .

5. سهام موسي،(2018/2017). ''**استراتيجيات الصادرات كمدخل للريادة الاقتصادية –دراسة تحليلية نموذج صيني.**'' أطروحة دكتوراه في تخصص تجارة دولية ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،بسكرة ،جامعة مُحَمَّد خيضر.

6. شهر زاد بروين،(2018/2017). ''**محددات الصادرات الصناعية دراسة حالة الجزائر1980–2016.**'' أطروحة دكتوراه في تسيير ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ، تلمسان ،جامعة أبي بكر بلقايد .

7. فاطمة حاجي،(2014). ''**إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005–2014**." أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،بسكرة ،جامعة مُحَمَّد خيضر.

8. مروى مومن ،(2023/2022). ''**أثر تنمية الصادرات خارج المحروقات على النمو الإقتصادي في الجزائر –دراسة قياسية للفترة 2000–2020**." أطروحة دكتوراه في مالية وتجارة دولية ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ، تلمسان ،جامعة أبي بكر بلقايد .

9. مصطفى معاشو،(2020/2019) . "**قياس أثر التوزيع الدولي في تنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات خلال 2008–2018**." أطروحة دكتوراه في تخصص تجارة دولية و تسويق دولي ،قسم علوم التسيير ،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،الجزائر ،جامعة الجزائر 03.

10. وردة سعايدية ،(2024/2023). ''**تأهل وتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خيار إستراتيجي لدعم التنويع الإقتصادي في الجزائر**.'' أطروحة دكتوراه في اقتصاد وتسيير المؤسسات ،قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير ،قالمة ، جامعة 08ماي1945.

➢ **ماجستير :**

11. حسينة بن يوسف ،(2012/2011). ''**ترقية الصادرات الصناعية خارج المحروقات في الجزائر 2000/2010**." رسالة ماجستير في إدارة العمليات التجارية ،قسم علوم التجارية ،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،الجزائر ،جامعة الجزائر 03.

12. مدوري ,عبد الرزاق،(2012/2011). **تحليل فعالية السياسات العمومية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر** .رسالة ماجستير في تخصص أقتصاد دولي،قسم العلوم الاقتصادية ،وهران ، جامعة وهران

13. مصطفى بن ساحة،(2011/2010). **أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الإقتصادي في الجزائر دراسة حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**. رسالة ماجستير في تجارة الدولية ،معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، غرداية ،المركز الجامعي بغرداية.

14. عبد الرزاق كرام ،(2010). ''**مشاركة المؤسسات الإقتصادية في المعارض التجارية أداة ترويجية فعالة – دراسة حالة الشركة للمعارض و التصدير SAFEX**." ، قسم العلوم التجارية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر ، جامعة بن يوسف بن خدمة.

❖ **المجلات :**

1. بلخيري مراد ،(2016)، **أثر إستراتيجية التّحفيز المعنوي على تنمية الموارد البشرية في المؤسّسة الصّناعية الجزائرية**، مجلة الباحث الاجتماعي، المجلد 12، العدد 01.

2. جلول ياسين بن الحاج .عابد شريط ،(2016)، **تقييم برنامج التنمية الخماسي 2010-2014 وانعكاساته على أداء الاقتصاد الجزائري**،مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد04 ،العدد04 .

3. جمال سويح و عطاء الله بن طيرش،(2017). ''**تقييم فعالية البرامج التنموية في تويع الإقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات**.'' مجلة إقتصاديات المال و الأعمال، المجلد01،العدد01.

4. حكيم حداشي ،(2019)، **الاقتصاد الجزائري بين الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد الدولي**، مجلة البشائر الاقتصادية،المجلد 04،العدد04.

5. خليل خميس،(2011). ''**مساهمة القطاع العام و القطاع الخاص في التنمية الوطنية في الجزائر**.'' مجلة الباحث، المجلد 09 العدد 09

6. رابح خوني و عبد الحميد حمشة،(2022). "**مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2010-2019**." درسات إقتصادية،المجلد 16العدد.03.

7. رشيد ساطور و جازية لوخدوني،(2020). "**مساهمة كل من قطاعي الصناعة والتعليم العالي من إجمالي الإستثمار الحكومي وأثره على النمو الإقتصادي بالجزائر- دراسة قياسية للفترة 1990-2017**. **The Contribution Of The Industrial And Higher Education Sectors To The Total Government Investment And Its Impact On**." مجلة الإقتصاد و التنمية البشرية، المجلد 11 العدد.01 .

8. صالحي سلمى، **واقع الصادرات خارج المحروقات والمؤسسات الداعمة لها في الجزائر خلال الفترة من 2010 إلى 2020**، المجلة الدولية للاداء الاقتصادي، المجلد 04، العدد01.

9. الطيب عيدي و أم الخير العقون،(2021) . ''**دور المؤسسات الصناعية الجزائرية في تحقيق التنمية الإقتصادية**.'' مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الإقتصادية،العدد 05المجلد01 .

10. غداوي معمر.سلمان فريحة،(2021)، ت**قييم التنافسية للصادرات الصناعية الجزائرية -المشاكل التي تواجهها وسبل النهوض بها -دراسة تحليلية للفترة 2007/2014**، مجلة الباحث الاجتماعي، المجلد 02، العدد 04.

11. لعمالسة حاج ،(2024) ، **دور المؤسسات والهيئات الداعمة للصادرات خارج المحروقات في ظل مخطط الانعاش الاقتصادي 2020/2024**، مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية، المجلد 17،العدد01.

12. مُحَّد بن عدة .مُحَّد لكحل .(2022)، **مخطط الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي في ظل نموذج النمو الاقتصادي الجديد:رؤية الجزائر 2020–2030**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة،المجلد 07، العدد 01.

13. منيعي فتيحة ، (2018). **دور الصناعات الخفيفة في تطوير القطاع الصناعي في الجزائر خلال فترة 2005 – 2015**، مجلة العلوم الانسانية لجامعة أم البواقي ، المجلد 05، العدد 01.

➢ **المطبوعات و المنشورات :**

1. دلال بن سمينة. (2025/2024)، ''**محاضرات في مقياس استراتيجيات التصدير**.'' محاضرة رقم 02 ، قسم العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،بسكرة ،جامعة مُحَّد خيضر.

2. الملتقيات :

3. ايمان بوشنقير،(2015). ''**دور الصناعة و المناطق الصناعية في تحقيق التنمية الاقتتصادية المستدامة**." الملتقى الوطني:اتأهيل المناطق الصناعية في الجزائر كمدخل لتعزيز تنافسية ال م ص م و ترقية الصادرات خارج المحروقات الواقع – والأفاق – و التجارب الناجحة. قالمة ، الجزائر : جامعة 8ماي1945قالمة .

➢ **المراسيم التنفيذية :**

1. مرسوم تنفيذي رقم 78–96. الجريدة الرسمية, 06 03 1996.

2. مرسوم التنفيذي رقم 93–96. ''إنشاء غرفة التجارة و الصناعة.'' الجريدة الرسمية العدد ، 3 مارس, 1996.

3. مرسوم تنفيذي رقم 205–15. ''صندوق تسيير عمليات الإستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الإقتصادي 2019-2015.'' الجريدة الرسمية العدد 41 2015-17-29، 27 جويلية, 2015.

➢ **المواقع الإلكترونية :**

1. 6 تريليونات دولار خسائر البورصات العالمية أسوأ أسبوع منذ أزمة 2008. 22 افريل, 2025

https://www.aleqt.com/2020/02/29/article_1771081.html.

2. إحصائيات التجارة الخارجية . 2010-2020. 03 05, 2025

https://www.douane.gov.dz/spip.php?rubrique200.

3. الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية. 2025. 03 05, 2025

https://www.commerce.gov.dz/agence-nationale-de-la-promotion-du-commerce-exterieur-algex.

4. جريدة الخبر.

https://www.elkhabar.com/economie

5. العربي الجديد

https://www.alaraby.co.uk/infograph-media

6. تقرير أفاق الإقتصاد العربي. افريل, 2021.

https://imf.org

7. بنك الجزائر

https://www.bank-of-algeria.dz/ar

8. مخطط الإنعاش الإقتصادي (2020-2024). 15 05, 2020. 20 04, 2025

https://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20201014/20075.html.

9. موقع التقرير الإقتصاد العربي الموحد. "الناتج الصناعي و نصيب الفرد منه." 2010-2024.

10. وزارة التجارة الجزائرية .

https://commerce.gov.dz/.

مراجع باللغة الأجنبية :

MAACHI LILIA .MEMOIR DE MATER-Enquete avpres des exportateurs de larailaya de Biskra : contraintes et perpectines.

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
عمادة الكلية

Université Mohamed Khider – Biskra
Faculté des Sciences Economiques
Commerciales et des Sciences de gestion

الرقم : 384 / ك.ع.إ.ت.ع ت /2025

إلى السيد مدير: مؤسسة سليم حدود لتوضيب وتصدير التمور

طولقة

طلب مساعدة لاستكمال مذكرة التخرج

دعما منكم للبحث العلمي، نرجو من سيادتكم تقديم التسهيلات اللازمة للطلبة:

1- هنانو ليلى
2- //
3- //

المسجلون بـ: قسم العلوم الاقتصادية
بالسنة: ثانية ماستر اقتصاد دولي
وذلك لاستكمال الجانب الميداني لمذكرة التخرج المعنونة بـ:

"" مساهمة القطاع الصناعي في ترقية الصادرات الصناعية الجزائرية خلال الفترة 2010/2024 ""

وفي الأخير تقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير

بسكرة في: 2025/04/17

ع/ عميد الكلية

تأشيرة المؤسسة المستقبلة

HADDOUD Salim
Zone d'activité
Producteur de Dattes

ملحق رقم (1) بطاقة تعريفية بمؤسسة حدود سليم لتوضيب وتصدير التمور

ملحق رقم (2) بطاقة تعريفية بمنتجات مؤسسة حدود سليم لتوضيب وتصدير التمور

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة بسكرة في: 26 ماي 2025

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

إذن بإيداع مذكرة التخرج –ماستر

أنا الممضي أسفله الأستاذ(ة): كرامة مروة

الرتبــة: استاذة محاضرة أ

قسم الارتباط : **قسم العلوم الاقتصادية**

أستاذ مشرف على مذكرة ماستر –للطالب(ة): .**هنانو ليلى**

الشعبة: **العلوم الاقتصادية**

التخصــص: اقتصاد دولي

بعنــوان: مساهمة القطاع الصناعي في ترقية الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2010-2024

مؤسسة حدود سليم لتوضيب وتصدير التمور نموذجا

أشهد بأن المذكرة أنجزت وفقا للدليل المنهجي المعتمد من قبل المجلس العلمي للكلية. وارخص بايداع المذكرة المذكورة أعلاه.

الأستاذ (ة) المشرف(ة) **رئيس القسم**